الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
Ministry of Higher Education And Scientific Research
University Abdelhamid Ibn Badis Mostaganem

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر

قسم مالية ومحاسبة

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

تحت عنوان

الرقابة المحاسبية في البنوك التجارية

من اعداد الطالبتان :

- حسيني ايمان عائشة
- هبة هديل

تحت اشراف الاستاذ:

أ.د. بومدين بكريتي

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم الاستاذ	الرتبة	الصفة
أ.ودان بوعبد الله	أستاذ	رئيسا
أ.د. بكريتي بومدين	أستاذ محاضر.أ	مشرفا
أ.د. خالدي علي	أستاذ محاضر.أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

الاهداء

من قال انا لها .. نالها

الحمد لله حبا و شكرا وامتنانا على البدء والختام

° وَآخِرُ دَعْوَاهم اَنِ الحَمْدُ للهِ رَبِّ الَعَالَمِين °

ها أنا اليوم أتوج اللحظات الأخيرة وأقطف ثمار تعبي

إلى من أفتقده ويرتعش قلبي لذكراه، إلى من فارقنا بجسده وروحه ما زالت ترفرف في سماء حياتي °والدي العزيز° رحمه الله

إلى من جعل الجنة تحت أقدامها وسهلت لي الشدائد بدعائها

° والدتي العزيزة °

إلى ضلعي الثابت وحزام ظهري ° اخواني الغاليين°

ولا انسى رفقاء الدرب الذين شاركوني هذا الطريق، أصحاب الشدائد والأزمات °كوثر وهديل°

ولمن كانت سندا وعونا، إلى من لا تربطني بها علاقة النسبة بل عطر الصداقة، إلى من وقفت بجانبي من بعيد ° مريم°

وإلى كل من شجعني على المثابرة والصبر، إلى رفقاء السنين وعائلتي ممتنة لكم.

ما كنت لأفعل هذا دون توفيق من الله، فالحمد لله على التمام.

حسيني ايمان عائشة

الإهداء

بأنامل تحيط بقلم أعياه التعب والأرق، ولا يقوى على الحركة يتكأ على قطرات حبر مملوء بالحزن والفرح في آن واحد . حزن يشوبه الفراق بعد التجمع وفرح لبزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي .

من قال أنا لها نالها أهدي ثمرة جهدي :

إلى رمز العلم والمعرفة الحبيب المصطفى سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة والسلام وإلى من قال فيهما رب العزة " وبالوالدين إحساناً "

إلى ذلك الحرف الذي لا منتهى من الحب والرقة والحنان أمي

إلى من جاهد الحياة من أجلى وغرس في نفسي محبة الصبر وعلمني الاجتهاد أبي الغالي

إلى من لا ينطوي ذكرها لأنه لا يفنى بحقها جدتي العزيزة أطال الله في عمرها

هبة هديل

شكر وتقدير

قال »تعالى في سورة لقمان، الآية « 1 وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير الأنام محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف السيد بكريتي بومدين على ارشاداته وتوجيهاته.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل يد رافقتنا وأعانتنا على اتمام هذا العمل واخص بالذكر السيدة بن ساحة ميمي التي أشرفت على تربصنا وأعضاء قسم المراقبة بمديرية مجمع الاستغلال الذين لم يبخلوا علينا في تقديم المعلومات.

ختاماً، أسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل من يطلع عليه، إنه سميع مجيب.

الملخص:

إن ظهور البنوك جاء نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية، وفي كل مرحة من هذا التطور زادت حاجة الناس الى مثل هذه المؤسسات، وحتى يتمكن البنك من التحكم في مختلف الوظائف يتطلب وجود تنظيم داخلي محكم وفعال.

تلعب الرقابة الفعالة على البنوك التجارية دورًا أساسيًا في الحفاظ على الاستقرار المالي وحماية مصالح المودعين في أي بلد، بما في ذلك الجزائر. على الرغم من التحديات، تواصل السلطات الجزائرية تحسين آليات الرقابة والتنسيق مع المؤسسات الدولية لتحقيق نظام مصرفي قوي ومستدام.

The emergence of banks came as a result of the evolution of economic relationships, and at each stage of this development, the need for such institutions increased. For a bank to effectively manage its various functions, an efficient and robust internal organization is required.

Effective supervision of commercial banks plays a fundamental role in maintaining financial st ability and protecting the interests of depositors in any country, including Algeria. Despite the challenges, Algerian author ities continue to enhance supervision mechanisms and coordinate with international institutions to achieve a st rong and sustainable banking system.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المقدمة	
الفصل الأول: الرقابة في البنوك التجارية	01
تمهيد	01
المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية	02
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية	02
المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية	04
المطلب الثالث: موارد واستخدامات البنوك التجارية	06
المطلب الرابع: وظائف البنك التجاري	13
المبحث الثاني: المخاطر البنكية	15
المطلب الأول: المخاطر البنكية وأنواعها	15
المطلب الثاني: طرق التقليل من المخاطر البنكية	20
المطلب الثالث: إدارة المخاطر البنكية	22
المبحث الثالث: الرقابة في البنوك التجارية	25
المطلب الأول: تعريف الرقابة البنكية	25
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الرقابة في القطاع البنكي	26
المطلب الثالث: أنواع الرقابة البنكية	29
خلاصة	30
الفصل الثاني: الرقابة المحاسبية البنكية	35
تمهيد	36
المبحث الأول: ماهية المحاسبة البنكية	37
المطلب الأول: مفهوم المحاسبة	37
المطلب الثاني: المبادئ المحاسبية البنكية	39
المطلب الثالث: مراحل التسجيل المحاسبي	43
المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي البنكي	44
المطلب الأول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي البنكي	44
المطلب الثاني: خصائص وأهداف نظام المعلومات المحاسبي البنكي	46
المطلب الثالث: مبادئ النظام المحاسبي البنكي	48
المبحث الثالث: الرقابة المحاسبية لمصالح البنك	55
المطلب الأول: قسم الصندوق	55
المطلب الثاني: قسم الودائع -الحسابات الجارية-	58
المطلب الثالث: قسم الودائع والتوفير	61
المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لقسم القروض	62
خلاصة	63
الفصل الثالث: الرقابة المحاسبية في البنوك التجارية -دراسة ميدانية	66

ببنك التنمية المحلية BDL وكالة مستغانم «الدهرة 425»	
تمهيد	67
المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية	68
المطلب الأول: لمحة تعريفية لبنك التنمية المحلية	68
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	73
المطلب الثالث: صلاحيات المديريات أو الأقسام داخل الوكالة	74
المبحث الثاني: الرقابة الداخلية في بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم	76
المطلب الأول: مديرية مجمع الاستغلال لولاية مستغانم DRE	76
المطلب الثاني: مكونات جهاز الرقابة الداخلية	80
المطلب الثالث: أهداف جهاز الرقابة الداخلية	80
المبحث الثالث: دراسة حالة الصندوق في بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم	81
المطلب الأول: وظائف مصلحة الصندوق	81
المطلب الثاني: عمليات السحب والايداع والتحويل	88
المطلب الثالث: الفائض والناقص في الصندوق	91
خلاصة	92
الخاتمة	93

المقدمة

المقدمة:

للبنوك بصفة عامة دور أساسي في توفير الأموال المتطلبات التنمية الاقتصادية، وتلعب البنوك التجارية بصفة خاصة دورا حيويا في تجميع الودائع وتوظيفها، وبالتالي يعتبر البنك مؤسسة مالية تقوم بمهامها المعتادة المتمثلة في جمع الأموال من الجمهور أو من عامة الناس وذلك في شكل ودائع أو في أي شكل آخر، ثم تقوم بتوظيفها لحسابهم عن طريق قيامها بعمليات مختلفة.

كذلك أصبح ضروريا على البنوك الاهتمام بأدائها ومردوديتها لمواجهة كل المخاطر التي تحول دون دخولها لاقتصاد السوق والمحافظة على مكانتها مع البنوك الأخرى المنافسة، وهذا يعتمد بشكل كبير على دقة المعلومات المالية والمحاسبية المعروضة أي تنظيم داخلي جيد ومحكم قائم على رقابة داخلية مستمرة تضمن حسن تسييرها لأنشطتها، فقد تزايد الاهتمام بالتدقيق الداخلي كأداة رقابية تعزز من قدرة الوحدة الاقتصادية على مواكبة الخطى المتسارعة والمتغيرات المعاصرة.

فالمؤسسات البنكية بصفة عامة ونظرا لموقعها المتميز فهي شديدة التأثر والتأثير في البيئة المحيطة سواء على المستوى المحلي أو الدولي حيث نجد معظم الدول النامية تعاني من التخلف في جهازها المصرفي ومحدودية نشاطها فهو بالتالي يحتاج إلى تطوير ووضع السياسات المناسبة لتنظيم عمله و توجيه نشاطه ليحقق الأهداف المرجوة منه وللرقابة المحاسبية الدور الفاعل لتحسين أداء البنوك لما لها من أهمية كبيرة فهي وسيلة لإدارة ومتابعة التنفيذ والتحقق من أن الأنشطة تتم وفقا للخطط الموضوعة وأن القرارات ستنفذ تنفيذا سليما وأن الأهداف المرغوبة سوف تتحقق كما أنها وسيلة لكشف الانحرافات كونها بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط الإنساني من حيث اعتبارها نظاما لضبط الأداء وضمان تحقيق الأهداف المسطرة مع تطوير حجم المشاريع الاقتصادية، لهذه الأسباب زاد الاهتمام الإداري بنظام الرقابة سواء الداخلية أو الخارجية حتى يتمتع نظام المعلومات بخاصيتي السلامة والمصداقية .

سنحاول دراسة هذا الموضوع من خلال معالجة إشكالية تتمحور حول:

ما مدى مساهمة الرقابة في توازن الوضع المالي للبنوك التجارية؟

أما الأسئلة الفرعية تطرح كالتالي:

- ماذا نقصد بالرقابة في البنك التجاري؟
- فيما تتمثل الرقابة المحاسبية البنكية؟
- كيف تتم الرقابة المحاسبية الداخلية ؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية ومختلف الأسئلة الفرعية استعننا بالفرضيات التالية:

- مقومات الرقابة الداخلية هو التركيز على الجوانب الإدارية المحاسبية والمالية في البنوك التجارية.
- التسجيل المحاسبي والمعالجة المحاسبية التي تتم في البنوك تختلف عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى.
- البنوك التجارية تعتمد مدونة الحسابات القياسية مثلها مثل المؤسسات الاقتصادية.
- الرقابة نظام والتدقيق الداخلي هو وظيفة فحص مستقلة داخل مؤسسة تساعد الإدارة على المراقبة.
- إن نظم المعلومات المحاسبي المتواجد داخل المؤسسة تقوم بتوفير البيانات واللازمة في الوقت المناسب لمتخذي القرار إذا تم تشغيلها بفعالية.
- إن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة من الدعائم الأساسية المساهمة في حل كل مشاكلها سواء المالية منها أو التنظيمية من خلال اتخاذ القرارات الرشيدة

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع للعوامل التالية:

- الأهمية الكبرى التي تحظى بها البنوك في القطاع الاقتصادي الوطني والعالمي
- قابلية الموضوع للدراسة والبحث.
- طبيعة تخصصنا

أهداف البحث:

إن الأهداف التي نود الوصول إليها من خلال هذا البحث هي:

• معرفة أهمية ودور البنوك في تفعيل النشاط الاقتصادي.

• تصحيح مفهوم الرقابة محاسبيا .

• دعم معارفنا في مجال تسيير البنوك.

أهمية الدراسة:

من خلال هذه الدراسة سنحاول إعطاء نظرة عامة عن الرقابة الداخلية على مستوى البنوك التجارية كونها تمثل العمود الفقري لجميع أنشطتها، كما سيتم تسليط الضوء على حالة بنك المحلية وكالة مستغانم الظهرة في تطبيقه للإجراءات الرقابية المنصوص عليها.

المنهج المستخدم :

اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على دراسة حالة.

صعوبات الدراسة:

صعوبة الحصول على ملاحق ومعلومات خاصة بالمؤسسة تدعم بحثنا.

تقسيمات البحث:

لقد تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول بالإضافة إلى مقدمة عامة وخاتمة عامة

تطرقنا من خلال المقدمة العامة إلى نطاق الدراسة محل البحث كتمهيد لطرح الاشكالية الرئيسية للبحث والتي جاءت تحتها مجموعة من الاسئلة ضمن المقدمة العامة، مجموع الفرضيات التي يقوم عليها البحث اضافة الى مبررات اختيار البحث، اهمية البحث واهداف البحث.

فيما يخص فصول البحث جاء الفصل الأول تحت عنوان **الرقابة في البنوك التجارية،** ولقد قسم إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول **مدخل للبنوك التجارية** ، اما المبحث الثاني حول **المخاطر البنكية،** واختص المبحث الثالث **الرقابة في البنوك التجارية.**

اما الفصل الثاني : بعنوان **الرقابة المحاسبية البنكية** وقسم إلى ثلاث مباحث، تطرقت في المبحث الأول: **ماهية المحاسبة البنكية،** اما المبحث الثاني : **نظام المعلومات المحاسبي البنكي،** اما المبحث الثالث خصص حول **الرقابة المحاسبية لمصالح البنك.**

اما الفصل الثالث : الذي كان دراسة ميدانية لدى بنك التنمية المحلية BDL وكالة الدهرة 425 مستغانم والذي قسم كذلك إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول خصص ل**تقديم بنك التنمية المحلية،** المبحث الثاني: **الرقابة الداخلية في بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم،** واخر مبحث كان حول **دراسة حالة الصندوق في بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم.**

وختمنا بحثنا بخاتمة عامة

الفصل الأول

تمهيد :

نتيجة للتطور الذي شهدته العلاقات الاقتصادية وظهور البنوك زادت حاجة الناس إلى هذه المؤسسات بفضل الوظائف التي تقدمها، كقبول الودائع وتقديم القروض، حيث تنامى التطور في القطاع البنكي وانتشرت وسائل الدفع الالكترونية وازدادت وتنوعت الخدمات البنكية المقدمة من طرف البنوك.

وفي ظل ممارسة البنوك لأنشطتها في محيط تلازمه أنواع كثيرة من المخاطر، مع تعدد العمليات البنكية وتعقدها واتساع نطاقها وزيادة الضغوطات التي تفرضها البيئة التنافسية البنكية المحلية والدولية وما سببته من هزات مست استقرار العديد من الأنظمة الاقتصادية والبنكية وسلامة المراكز المالية للبنوك، تعاظم الإهتمام بمصطلح « الرقابة البنكية » لدى مختلف الإقتصاديات في العالم و اتضح أنها جوهر إدارة البنوك وحصنا منيعا يقلل من فرص عدم تحقيق الأهداف المحددة مسبقا ويحافظ على استمرارية النشاط البنكي وضمان استقراره.

لذلك سنتناول في هذا الفصل ما يلي:

- **المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية**
- **المبحث الثاني: المخاطر البنكية**
- **المبحث الثالث: الرقابة في البنوك التجارية**

المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية

إن للبنوك أهمية بالغة لأي إقتصاد كان، كيف لا و هي الركائز الأساسية للإقتصاد الحديث، و كذلك العصب المحرك له و هذه الأهمية لم تكتسبها من فراغ، و إنما من خلال النشاطات و الأدوار التي تقوم بها، حيث تسمح لهذا الإقتصاد و على إختلاف أنظمته بالتطور و الرقي ـ

و من هنا سنتناول في هذا المبحث ما يلي

- ماهية البنوك التجارية
- خصائص البنوك التجارية
- موارد و استخدامات البنوك التجارية
- وظائف البنك التجاري

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

في هذا المطلب سوف نتطرق للتطور التاريخي الذي شهدته البنوك ثم التعريف بها لنختم بوظائفها.

1_ نشأة البنوك التجارية :

يشير التطور التاريخي للبنوك التجارية الى أن نشأتها برزت من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع مقابل شهادات إيداع بمبلغ الوديعة لقاء حصولهم على عمولة، فالبنوك التجارية ورثت عن الصيارفة وظيفة قبول الودائع ثم أصبحت شهادات الإيداع تنتقل بين أيدي الناس و تنتقل ملكية الأموال المودعة إلى حامل شهادة الإيداع و بهذا ورثت البنوك التجارية عن الصيارفة وظيفة استخدام الشيكات للسحب على الودائع و تدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن أصحاب هذه الودائع لا يقومون بسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسبة واحدة، أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لديهم ففكروا في الاستفادة منها و تقديمها إلى الأفراد مقابل حصولهم على فائدة، و هكذا ورثت البنوك التجارية عن الصيارفة وظيفة الإقراض مقابل سعر الفائدة[1] ـ و بهذا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، فبعد أن كان الغرض من عملية الايداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة و الضياع أصبح المودع يرغب في الحصول على فائدة، لذلك تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة و تقديم قروض لقاء فائدة كذلك [2].

[1] :ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 273-

[2] :بوعتروس عبد الحق، **الوجيز في البنوك**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000 ، ص 5-

من هنا نجد أن المصرف التجاري نشأ بنفس الفكرة و الطريقة التي عمل بها الصيارفة، و لعل أول بنك أسس هو بنك البندقية عام 1157م، و بعد ذلك بنك امستردام عام 1609م ثم بنك إنجلترا عام 1694م، ثم بنك فرنسا عام 1800م[1] و بعدها بدأت تنتشر البنوك في مختلف أنحاء العالم .

2_ تعريف البنوك التجارية :

يعرف البنك على أنه المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنوية) تحت الطلب ولأجل ثم تستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض (الإئتمانات) بقصد الربح [2].

حيث تعتبر البنوك من أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة التي تتمثل وظيفتها الرئيسية في قبول الودائع الجارية والآجلة و ودائع التوفير للأفراد، ومنشآت الأعمال، والحكومة ثم إعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان و العمليات المالية الأخرى للوحدات الاقتصادية غير المصرفية.

ويطلق على البنوك التجارية أحيانا اسم بنوك الودائع لأن أهم مواردها تتمثل في الأموال المودعة ليها، و هي عند إعادة إقراض هذه الأموال تكون قد تاجرت بما ليس لديها، وأهم ما يميزها في الوقت الحاضر هو أن البنوك العاملة مجتمعة تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الأموال المودعة لديها، ويطلق على هذه العملية والتي تعتبر أهم وظائف البنوك التجارية اسم خلق الودائع أو خلق النقود.

و للبنوك وظيفتان رئيسيتان هما:

- **وظيفة الوساطة:**

أي التوسط بين المقرضين و المقترضين بتجميع المدخرات و الفوائض المالية و وضعها في متناول الأفراد والمشروعات الراغبة في الإقتراض، حيث لا تختلف البنوك التجارية في قيامها بهذا الدور عن نظيراتها من البنوك غير التجارية و عن سائر المؤسسات المالية التي يتألف منها السوق الإئتماني بالوطن، و التي هي تحت تسمية الوسطاء الماليين .

- **وظيفة خلق النقود:**

تعتبر هذه الوظيفة أكثر أهمية و تأثيرا من الوظيفة الأولى، إذ هي الصفة الأساسية التي تميز البنوك التجارية عن المؤسسات المالية الأخرى و عن سائر الوسطاء الماليين، و نعني بخلق النقود إمكان البنك إحلال تعهده بالدفع محل النقود الفعلية فيما يمنحه من قروض، و بذلك يخلق البنك وسائل دفع -

[1] :جميل الزيدانين، **اساسيات في الجهاز المالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 122-

[2] : سلمان أبو دياب، **اقتصاديات النقود و البنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1996، ص 110 .

تقوم مقام النقود - تتمثل في قدرة الزبون على التعامل بتلك الوسائل - و هي في شكل كتابي مثل الشيك - يقبلها الآخرون في المعاملات[1] .

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، و تتعلق هذه السمات بالربحية و السيولة و الأمان، و ترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك، و التي تتمثل في قبول الودائع، و تقديم القروض و الاستثمار في الأوراق المالية، و فيما يلي نعرض باختصار كل سمة :

1. الربحية :

كأي منشأة يسعى البنك التجاري إلى تعظيم أرباحه و حتى يحقق ذلك عليه أن يوظف الأموال التي حصل عليها من المصادر المختلفة و أن يخفض نفقاته و تكاليفه باعتبار أن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية و النفقات الكلية .

وتشمل الإيرادات الإجمالية البنود التالية[2]:

- الفوائد الدائنة .
- العمولات و الإيرادات التي يحصل عليها نظير الخدمات المصرفية المختلفة مثل عوائد الإستثمار في الأوراق المالية، و عوائد خصم الأوراق التجارية، و الأرباح الرأسمالية الناتجة عن بيع أصل من الأصول بسعر فائدة أعلى من قيمته الدفترية .
- الأرباح المحققة من شراء و بيع العملات الأجنبية .

أما فيما يخص نفقات البنك البنك التجاري فإنها تشمل قسمين رئيسيين هما[3]:

- نفقات إدارية و تشغيلية.
- الفوائد التي يدفعها المصرف على الأموال المودعة لديه.

ولقد ساد الإعتقاد و لا زال أن هدف تعظيم الربحية يمثل الهدف الأول الذي يجب أن تدور حوله كل القرارات و استراتيجيات البنك لذلك لابد أن يكون محور اهتمام الإدارة المصرفية هو السعي لضمان تحقيق هذا الهدف[4]، إلا أن الاندفاع نحو تحقيق أعلى معدلات الربحية قد يترتب عليها الوقوع في أزمات السيولة.

---

[1] : شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1992، ص 24.
[2] :عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 1999، ص 199.
[3] :زيان رمضان، **إدارة الأعمال المصرفية**، دار الصفاء، ط2، عمان، الأردن، 1997، ص 199.
[4] :حمزة محمود الزبيدي، **إدارة المصارف**، مؤسسة الورق، عمان، الأردن، 2000، ص 58.

2. السيولة :

يقصد بها في البنوك التجارية " قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في مجابهة طلبات سحب المودعين و مقابلة طلبات الإئتمان "[1]. حيث يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في ودائع تستحق عند الطلب و من ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بهافي أي لحظة، و تعتبرالسيولة من بين أهم أهداف البنك التجاري، فهي صمام الأمان و هامش الضمان للبنك، و تعد أيضا هذه من أهم السمات التي تميز البنوك التجارية عن غيرها من منشآت الأعمال الأخرى ، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشآت تأجيل ما عليها من مستحقات و لو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة أن تزعزع ثقة المودعين و يدفعهم فجأة لسحب ودائعهم فيعجز البنك عن مقابلة موجة السحب المفاجئ و الإجمالي مما قد يعرضه إلى الإفلاس، و لا يعني هذا أن يحتفظ البنك بمعظم إراداته في صورة نقدية عاطلة خوفا من الإفلاس لأن ذلك سوف يؤدي إلى إنخفاض إيراداته و يصل إلى نفس النتيجة.

و يزودنا التاريخ بدروس مستفادة في هذا الصدد، فلقد اضطر بنك انترا اللبناني إلى التوقف عن دفع مستحقات المودعين و أقفل أبوابه في 14 نوفمبر 1966، و ذلك نتيجة لزيادة مفاجأة في المسحوبات التي لم يتمكن البنك من مواجهتها بما لديه من موارد نقدية.

3. الأمان :

السمة الثالثة التي تميز المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية هي الأمان أو سلامة المصرف و المتحققة عن رأس المال الذي يملكه المصرف التجاري، فرأس المال يلعب دورا مهما في تحقيق الأمان للمودعين و دعم ثقتهم، فكلما زادت ثقة المودعين كلما تمكن المصرف من جذب المزيد من الودائع، و ينبغي الإشارة في هذا الإطار أن رأس مال البنك التجاري يتسم بالصغر مما يضعف حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار أي أن أي خسارة تزيد عن قيمة رأس مال البنك التجاري معناها التهام جزء من أموال المودعين[2]،و النتيجة هي إعلان إفلاس البنك التجاري، لذلك تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال استثمار أموالهم في استثمارات لا تنطوي على درجة كبيرة من المخاطر.

[1] :عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد جودة، **إدارة الائتمان**، مرجع سبق ذكره، ص200 .
[2] :منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، ط3، مصر، 1996، ص 12 .

المطلب الثالث: موارد و استخدامات البنوك التجارية

تمثل الموارد مصادر الأموال التي يتحصل عليها البنك التجاري (الالتزامات أو الخصوم) بعناصرها المختلفة حيث تعتبر هذه الموارد التزاما اتجاه الغير، أما استخداماته فهي أصول و موجودات البنك و تشير إلى كيفية الاستفادة من موجوداته، حيث تقوم البنوك التجارية بتوظيف الأموال التي يحصل عليها في مجالات مختلفة مثل القروض، فهدف تحقيق الربحية بالنسبة للبنك التجاري يفرض عليه عدم ترك موارده النقدية عاطلة لا تدر عائدا بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة.

و يمكن التعرف على موارد البنك التجاري و استخداماته لهذه الموارد من خلال دراسة عناصر الخصوم و الأصول في ميزانيته و التي من خلالها يمكننا التعرف على مركزه المالي في لحظة معينة، كما يمكن تحديد حجم النشاط الذي يقوم به البنك.

ونوجز موارد و استخدامات البنك التجاري في:

1. موارد البنوك التجارية : و تنقسم إلى :

1.1. الموارد الذاتية :

"تمثل الموارد الذاتية التزامات المصرف قبل أصحاب رأسماله"[1] و تشمل ما يلي :

❖ رأس المال المدفوع :

و يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك، و عادة لا يشكل رأس المال إلا نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك .

و يعتبر رأس المال في البنك التجاري بمثابة تأمين لمواجهة الخسائر التي قد تحدث في جانب الأصول، و من بعض وظائفه نذكر ما يلي :

- يعتبر مقياس لحقوق الملكية.
- مواجهة تكاليف بدء النشاط.
- مواجهة و تغطية المخاطر.
- مواجهة الخسائر غير المتوقعة.
- حماية أموال المودعين في حالة إفلاس البنك (وظيفة وقائية).
- إمكانية الدخول إلى الأسواق المالية.
- يعتبر بمثابة وسيلة ضمان لكل من يمنح البنك ائتمان، مما يدعم المركز المالي و سمعته.

[1] :إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص 253.

❖ **الاحتياطات :**

وهي مبالغ تكونت على مر الزمن و تكون تحت تصرف البنك في أي وقت و مصدرها الأجزاء المقتطعة من الأرباح، و علاوات إصدار الأسهم عند زيادة رأس المال،و نميز نوعين من الاحتياطات :

♦ **الاحتياطي القانوني :**

وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي و بنص قانوني من قبل البنك المركزي يحدد بموجبه معدل الاحتياطي النقدي و حده الأقصى .

♦ **الاحتياطي الخاص :**

يكون البنك التجاري حرا في الاحتفاظ به، و غالبا ما يطلق على هذا النوع من الاحتياطي اسم الاحتياطي الخفي[1].

❖ **الأرباح غير الموزعة :**

وهي " تلك المبالغ التي يعمد البنك عدم توزيعها من إجمالي أرباحه، و هي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث أنه يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف "[2] فالأرباح غير الموزعة بهذا المعنى هي عبارة عن بند ذو طبيعة انتقالية يقيد فيه ما يحققه البنك من أرباح تمهيدا لتوجيهها إلى غايتها النهائية، سواءا كانت توزيعات على المساهمين أو دعم للاحتياطي أو تغطية.

1. 2. الموارد غير الذاتية :

وهي الموارد المالية التي يتحصل البنك التجاري من غير المساهمين، و هي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارده[3]، و تشمل ما يلي :

❖ **الودائع :**

تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصارف التجارية، و هي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنك تكون في صورة إيداع حقيقي يمكن للبنك التجاري استخدامها لإبرام الديون في الوقت نفسه[4]، و من هنا يمكننا تمييز أربعة أنواع من الودائع و هي كالتالي:

♦ **الودائع الجارية :**

وتسمى أيضا بالودائع تحت الطلب، تتميز بخصائص تميزها عن غيرها من الودائع، و كما يدل اسمها فهي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى البنك التجاري و يتعهد هذا الأخير بدفعه في أي وقت يشاء

---

[1] :سلمان أبو دياب، **اقتصاديات النقود و البنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 1996، ص 132.
[2] : نعمة الله نجيب،عبد الله نعمة جعفر، **محاسبة المصارف و شركات التأمين**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1997، ص 187.
[3] : إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 254.
[4] :عقيل جاسم عبد الله، **النقود و المصارف**، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1994، ص 245.

فيه صاحب الوديعة سحب جزء أو كل وديعته متى شاء و دون إشعار مسبق، و عادة لا تدفع البنوك التجارية فائدة على هذا النوع من الودائع إلا في بعض الحالات الاستثنائية، كأن يكون مقدار الوديعة الجارية كبير بالعملة الصعبة.

- **الودائع لأجل :**

هي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى البنك التجاري، و هي وديعة ذات تاريخ استحقاق محدد أو فترة استحقاق محددة بحيث لا يحق لصاحبه السحب منها إلا بعد انقضاء المدة الزمنية المتفق عليها مسبقا بينه و بين البنك التجاري عند الإيداع لقاء حصوله على فائدة.

- **ودائع بإخطار :**

وهي عبارة عن أموال مودعة لدى البنك التجاري لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة تحدد عند الإيداع و بالمقابل يدفع البنك فائدة على هذه الودائع[1].

- **الودائع الإدخارية :**

وتسمى أيضا بودائع التوفير، و هي ودائع يتم التعامل بها من حيث السحب و الإيداع بموجب دفتر خاص، و يتحصل صاحب هذا النوع على فوائد محددة[2].

- **الحسابات المدينة للمصارف الأخرى :**

وتمثل هذه الحسابات من أهم المصادر التي يحصل منها البنك على الموارد المالية التي يحتاجها لكي يقوم باستخداماته التشغيلية المختلفة، و تشمل جميع التزامات البنك التجاري اتجاه البنوك الأخرى.

2. استخدامات البنوك التجارية :

تمثل الاستخدامات استثمارات البنك التجاري أو بمعنى آخر تشير إلى كيفية الاستفادة من موجوداته، فهدف تحقيق الربحية بالنسبة للبنك التجاري يفرض عليه توظيف موارده النقدية في مختلف الاستخدامات الممكنة لا أن يتركها عاطلة لا تدر عائدا، و بناءا على ذلك فإن الاستخدامات تعطي لنا فكرة واضحة عن الأوجه المختلفة لنشاط البنك التجاري.

كما يقصد بالاستخدامات كافة حقوق البنك لدى الغير، و يعبر عن الجانب الدائن في ميزانية البنك، و تبين الاستخدامات المختلفة لأموال البنك، و هي كما يلي :[3]

- **الأصول:**

وتعني الموارد الإقتصادية أو جميع الموجودات الملموسة أو غير الملموسة التي يمتلكها البنك التجاري، وتشمل أصوله ما يلي :

---

[1] : زيان رمضان، **إدارة الأعمال المصرفية**، دار الصفاء، ط2، عمان، الأردن،1997، ص 83.
[2] : ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، مرجع سبق ذكره، ص275.
[3] : زينب عوض الله، **اقتصاديات النقود و المال**، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1991، ص123.

- **الأصول السائلة :**

و تعتبر خط الدفاع الأول، و هي نسبة ضئيلة من الودائع قد لا تتجاوز في أحسن الأحوال 35 % منها لأن زيادة الطلب على السحب من هذه الودائع قد توقع المصرف في أزمة في بعض الظروف و لمواجهة هكذا مخاطر في حالة حصولها وجب عليه الاحتفاظ بنسبة سيولة معينة، كما يحق لكل بنك الإحتفاظ بنسبة معينة من العملة الأجنبية لتلبية طلبات العملاء و تسديد المدفوعات الخارجية.

و تنقسم إلى :

- **أرصدة نقدية جاهزة لدى البنك:** و هي المبالغ التي يمتلكها البنك التجاري و هي عبارة عن أوراق نقدية محلية و أجنبية لمواجهة السحوبات اليومية .
- **أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي:** و تستخدم كأداة للرقابة على البنوك التجارية، و هي الاحتياطات القانونية التي يلزم على البنك التجاري الاحتفاظ بجزء من الودائع لدى البنك المركزي.
- **أرصدة نقدية سائلة لدى بنوك أخرى:** و ما يميز هذه الأصول سيولتها الكاملة، و لكنها عديمة الربحية .

- **موجودات عالية السيولة:**

وتعتبر خط الدفاع الثاني، حيث تحقيق الربح هو الهدف الأساسي من الاحتفاظ بها و يتم استخدامها أيضا لمواجهة طلبات الدائنين، و تتميز بسهولة تحويلها إلى نقد بشكل سريع.

و تنقسم إلى :

- **قروض قابلة للاستدعاء:** تكون الفائدة على هذا النوع من القروض منخفضة، حيث تكون قابلة للسداد خلال 24 ساعة و نوع آخر يتم سداده خلال سبعة أيام.
- **أذونات الخزينة:** و هي عبارة عن دين قصير الأجل تصدره الدولة، و ذلك لتغطية نفقاتها في حالة وجود عجز في الموازنة، و تكون الفائدة عليها منخفضة لكنها تحقق حاجات البنك لمواجهة مخاطر السيولة.
- **الأوراق التجارية:** تعتبرمن الاستثمارات الجيدة لأنها تجمع بين الربح و السيولة، حيث تستثمر البنوك التجارية جزء من مواردها في خصم الأوراق التجارية لعملائها.

يقوم البنك بتسديد قيمة الورقة التجارية المقدمة له قبل تاريخ استحقاقها بأقل من القيمة الاسمية، والفرق بين القيمة الاسمية و القيمة الحالية يمثل عائد البنك و تسمى بسعر الخصم.

- **القروض و التسهيلات الائتمانية:** يعتبر منح القروض النشاط الرئيسي للبنك التجاري و هو أكثر أصول البنك تحقيقا للأرباح، و ربحية البنك تعتمد على حجم القرض و مدته و درجة المخاطرة، فكلما ارتفع مبلغ القرض و مدته ارتفعت المخاطرة أي أن المخاطر و مدة القرض و حجمه تربطهم علاقة طردية، لذلك تفضل البنوك القروض قصيرة الأجل.

- **الأوراق المالية:** و هي من الأصول عالية السيولة و تشمل الأوراق المالية الحكومية مثل السندات الحكومية و أذونات الخزينة.

- **موجودات أقل سيولة:**

وهي الأصول التي تتميز بسيولة منخفضة و يستهدف البنك من خلالها تحقيق معدل ربح مرتفع، أي أن الهدف الرئيسي من الاستثمار فيها هو تحقيق الربح أولا ثم تحقيق السيولة.

و تنقسم إلى:

- القروض متوسطة و طويلة الأجل.
- الأوراق المالية طويلة الأجل.
- الاستثمارات الحقيقية و الأصول الثابتة.

- **الأصول الأخرى:**

وهي أصول المصرف و تشمل مجموعة من الحقوق لصالح المصرف لم يتم ذكرها في البنود السابقة، ومن أهمها:

- الشيكات و الذمم التي استحقت للمصرف و لم تحصل فعلا.
- الأراضي و المباني التي يمتلكها المصرف.
- النفقات التي دفعها المصرف مقدما قبل أن تستحق مثل الأقساط و الإيجارات المقدمة.
- الأراضي التي انتقلت ملكيتها للمصرف وفاءا لديون الغير.

ومن هنا يمكننا تلخيص ميزانية البنك في الجدول الآتي :

❖ <u>ميزانية البنك التجاري :</u>

الميزانية هي عن بيان يوضح الوضعية المالية لأي مؤسسة في نقطة زمنية معينة.

و يمكن أن نقول أنها وثيقة تتضمن جانبين، الجانب الأيمن يمثل الاستخدامات و الجانب الأيسر يمثل موارد البنك التجاري. و تظهر مكونات الاستخدامات (الأصول) في الميزانية متسلسلة حسب

سيولتها من الأشد سيولة في مقدمة الموجودات إلى الأقل سيولة فالأقل و هكذا، أما مكونات الموارد (الخصوم) فإنها تنظم حسب كلفتها و حجمها[1].

[1] : إسماعيل ابراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر و التوزيع، الأردن، 2016، ص 183.

❖ **جدول الميزانية :**

الأصول (الاستخدامات)	المبالغ	الخصوم (الموارد)	المبالغ
• أرصدة نقدية حاضرة:		• رأس المال المدفوع.	....
- نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري.	....	• الإحتياطي القانوني	....
- أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي (احتياطي قانوني)	....	• والخاص.	
- أرصدة سائلة أخرى (شبكات و حوالات و أوراق مالية تحت التحصيل)	....	• شيكات و حوالات و • اعتمادات دورية مستحقة	....
• حوالات مخصومة:		• الدفع.	....
- أذونات الخزانة.	....	• مستحق البنوك.	
- أوراق تجارية.	....	• الودائع :	....
• مستحق على البنوك.	....	- حكومية و خاصة.	....
• أوراق مالية و استثمارية:		- جاري.	....
- سندات حكومية.	....	- بإخطار.	....
- أوراق مالية أخرى.	....	- توفير.	
• قروض و سلفيات:			
- مقابل ضمانات.	....		
- بدون ضمانات.	....		
مجموع الأصول	....	**مجموع الخصوم**	....

المصدر: بن علي بن عزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر - **المشتقات المالية الهندسة المالية**، الوراق، الأردن، 2013، ص 137.

المطلب الرابع: وظائف البنك التجاري

يمكننا تفريع وظائف البنوك التجارية كالآتي:

1. الوظائف التقليدية :

وتتمثل في:

- **قبول الودائع:**

و تعد من أول و أهم الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري، حيث حيث تقوم البنوك التجارية بتلقي مبالغ بعملات مختلفة من الجمهور مهما كانت وضعيتهم (أشخاص طبيعيين أو معنويين أصحاب المؤسسات العمومية أو الخاصة) و تشكل هذه الودائع إلى ودائع تحت الطلب، ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع بإشعار، ودائع ادخارية، موارد الصرف التجاري.

- **تقديم القروض و منح الائتمان:**

هذه الوظيفة تعتبر الوظيفة الرئيسية للبنوك التجارية، حيث تقوم المصارف التجارية بمنح القروض و إمداد الأفراد و المؤسسات و المنشآت بالأموال اللازمة على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال و الفوائد و العمولات المستحقة عليها دفعة واحدة أو على أقساط في التواريخ المحددة، حيث يتم تقديم جملة من الضمانات التي تسمح للبنك بإسترداد أمواله.

2. الوظائف الحديثة:

أصبحت البنوك التجارية تقوم بعدة وظائف حديثة و لم تعد وظائفها قاصرة على ممارسة المهنة التقليدية و التي تتمثل في كونها وسيط بين المقرضين و المقترضين، و يمكن إيجاز هذه الوظائف في :

- **القيام بعمليات أمناء الاستثمار لحساب العملاء:**

ينشئ البنك التجاري إدارة خاصة تقوم بعمليات الاستثمار نيابة عن عملائه الذين ليس لهم الوقت أو الخبرة الكافية للقيام بمتابعة هذه العمليات[1]، و من أهم الأعمال التي تقوم بها هذه الإدارة:

- إدارة الأعمال للعملاء و تنفيذ وصاياهم.
- إدارة تركاتهم و رعاية القصر من أبنائهم.
- إدارة ممتلكات من يعمل منهم في الخارج.

- **تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:**

أصبحت جل البنوك التجارية تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشائهم للمشروعات، حيث بات المسؤول على البنك يجد نفسه كمستشار مالي لمشروع العميل بإعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر مصلحة البنك و مصلحة المشروع هي مصلحة مشتركة[1].

---

[1]: أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، **مبادئ النقود و البنوك**، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 173.

- **بيع و شراء العملات الأجنبية:**

تقوم البنوك التجارية بهذه الوظيفة بهدف توفير القدرة الكافية لمواجهة حاجة عملائها و أيضا تحقيق ربح إذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع.

- **تأجير الخزائن الحديدية للعملاء:**

تحقق هذه الخدمة فوائد كبيرة للطرفين سواءا للعميل أو البنك التجاري، حيث يستعمل العميل الخزينة في سرية محافظا على أسراره و ممتلكاته كي لا تكون معرضة للسرقة أو الضياع، و في المقابل يأخذ البنك أجره و يستفيد من انضمام عملاء جدد.

- **القيام بخدمات الأوراق المالية لحساب العملاء:**

يصدر البنك التجاري الأوراق المالية في شكل أسهم و سندات نيابة عن عملائه، و ينوب عنهم في تلقي طلبات شراء و بيع الأوراق المالية، حيث يقوم البنك التجاري بعمليات الشراء و البيع للأوراق المالية لحساب عملائه و حفظها لهم لقاء حصوله على عمولة.

- **خدمات البطاقات الائتمانية:**

من أشهر الخدمات التي استحدثتها البنوك أو المصارف التجارية هي البطاقة الائتمانية و التي هي عبارة عن بطاقة من البلاستيك تحتوي على معلومات خاصة بالعميل، و التي تعتبر بدورها وسيلة دفع مالية تمكن حامليها من إجراء المعاملات التجارية دون الحاجة إلى استخدام النقود، و تعتمد هذه البطاقات على نظام الائتمان حيث يتم منح الحامل مبلغ محدد يسمح له بشراء السلع و الخدمات في المتاجر أو المواقع الإلكترونية، و تتم عملية السداد خلال 25 يوم من استلامه الفواتير و لا يدفع المتعامل أية فوائد إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد.

---

[1]: فلاح حسن الحسيني، مؤمن عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 36 .

المبحث الثاني: المخاطر البنكية

من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك و ازدهارها و تحقيقها لأهدافها معرفة المخاطر و تقويمها و إدارتها، فإذا كان شرط الحصول على أرباح و عوائد هو الدخول في المخاطرة فيجب إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة حتى لا يتحتم على البنوك فقدان العائدات و الفشل في تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

في هذا المبحث سنتناول ما يلي :

- المخاطر البنكية و أنواعها.
- طرق التقليل من المخاطر البنكية.
- إدارة المخاطر البنكية.

المطلب الأول: المخاطر البنكية و أنواعها

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بالمخاطر البنكية و مختلف أنواعها:

1. تعريف المخاطر البنكية:

تعددت التعاريف في مفهوم المخاطرة بتعدد انتماءات الباحثين و اختلاف توجهاتهم و أهدافهم، و فيما يلي سنتطرق إلى أبرز المفاهيم:

- عرفت المخاطرة على أنها « ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، و ما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين ».[1]

هذا الاتجاه ينظر للمخاطرة أنها حالة معنوية أو نفسية ناتجة من الإحساس أو الشك الداخلي و عدم التأكد مما يسبب صعوبة في التنبؤ بنتائج القرارات المتخذة مسبقا.

- عرفها (Webster) على أنها « فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة ».[2]

من هذا التعريف نستخلص أن المخاطرة هي الفرصة التي يمكن التي من خلالها تفادي الخسارة الناتجة عن عدم تأكد ما يحيط بنتائج القرارات المستقبلية.

- كما عرفها (Betty) على أنها « مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا ».[3]

حسب ما سبق فإن المخاطرة مقياس لحجم الخسائر التي يتعرض لها المشروع في ظل ظروف المستقبل غير الأكيدة.

---

[1]: سامي عفيفي حاتم، **التأمين الدولي**، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1986، ص 24.
[2]: طارق عبد العال حماد، **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، 2000، ص 260.
[3]: منير إبراهيم الهندي، **الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، 1999، ص 440.

- و عرفها آخر على أنها « درجة الاختلافات في التدفق النقدي للاقتراح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع له ».[1]

❖ و من خلال التعاريف المذكورة أعلاه يمكننا الاشارة إلى أن :

المخاطرة البنكية هي احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها، حيث أشار هذا التعريف إلى وجهة نظر المراجعين و المدراء للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على أهداف البنك المعتمدة و تنفيذ استراتيجياته.

1. أنواع المخاطر البنكية :

يمكننا تصنيف المخاطر البنكية إلى ما يلي:

التصنيف الأول:

تقسم على أساسه المخاطر البنكية إلى نوعين رئيسيين هما " المخاطر المالية " و " مخاطر العمليات "

أ. المخاطر المالية:

وتشمل جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من طرف إدارة البنك حتى تتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة التي تتماشى مع توجه السوق والأوضاع الاقتصادية، عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر تحقق البنوك ربحا أو خسارة.

ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما يلي:

- **المخاطر الائتمانية (مخاطر القرض):**

تنشأ هذه المخاطر عند عجز الزبائن أو عدم رغبتهم في سداد أو إرجاع القروض الممنوحة لهم في الأوقات المتفق عليها في العقد، وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك وهو من أسباب إفلاس معظم البنوك.

- **مخاطر السيولة [2]:**

يتحقق خطر السيولة في حالة عدم استطاعة البنك في وقت معين من نشاطاته أن يقابل التزامه أو آجال دفع قروض استلفتها من السوق النقدية أو المالية بسيولة حالية إلا بعد القيام بعملية البيع.

---

[1]: محمد صالح الحناوي، **الإدارة المالية و التمويل**، كلية التجارة، جامعة الشمس، القاهرة، مصر، 1999، ص 230.

[2]

من خلال هذا الاستعراض يمكننا استنتاج أن خطر السيولة يرتبط ارتباطا وثيقا بالوضعية الخاصة بالبنك أي الحالة الصافية له ومن جهة أخرى بالوضعية الخارجية للأسواق المالية وإمكانية حدوث هذا الخطر يتحقق في الحالات التالية:

- سحب كبير للودائع من طرف المودعين.
- تذبذب صورة البنك، عدو وضع الثقة فيه من طرف مجمل ناشطي الساحة المالية والبنكية.
- حدوث أزمة سيولة خانقة تؤدي إلى تدهور الوضعية المالية للبنك.

ففي هذه الحالة ـ خطر السيولة ـ يجد البنك نفسه مرغما إلى التوجه نحو السوق النقدية من أجل إعادة خصم أوراقه التجارية و هذا يؤدي بالبنك بتحمل معدلات فائدة مرتفعة، أما في حالة عدم إمكانية إعادة الخصم فإنه يلجأ إلى بنك الجزائر لطلب قرض، و هذا يطبق عليه معدل فائدة أكبر من الذي يطبق على القروض الممنوحة لزبائنه.

- **مخاطر السوق:**

وتنتج هذه المخاطرة عن عدم الاستقرار أو التغير العكسي لعوامل السوق و التي تتمثل في سعر الفائدة و سعر الصرف.

- **مخاطر التقلبات في أسعار الصرف:**

وتنتج هذه المخاطر نتيجة تقلبات أسعار بيع و شراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية، في حالة امتلاك البنك لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية، خاصة في الأوقات التي تعرف فيها أسواق العملات تقلبا حادا، حيث يتطلب وجود رأس مال مطلوب لتغطية مخاطر أسعار الصرف بالإضافة إلى الذهب.

- **مخاطر تقلبات سعر الفائدة:**

يكون البنك عرضة لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة في حالة منحه قروضا بأسعار الفائدة الحالية، و هذا التمويل (الوديعة) حصل عليها البنك بسعر فائدة محدد ثم اضطر خلال أجل القرض إلى إعادة تمويله بسعر فائدة أعلى، فإذا كان سعر الفائدة الذي يفرضه البنك على القرض ثابتا ويرتفع سعر إعادة التمويل، فإن المردود الصافي الذي يحققه البنك سوف ينخفض، وذلك لأن توقيت تقديم القرض لا يتوافق مع فرص حصول البنك على الودائع، و هكذا يتعرض البنك إلى درجة من التقلبات في أرباحه بسبب تقلبات أسعار الفائدة ، ويمكن التقليل من هذه المخاطر من خلال عملية الملاءمة بين المصادر و

الاستخدامات، حيث يتم الاعتماد على مصادر حساسة لتغير الفوائد لاستثمارها في أصول حساسة الفوائد أيضا.[1]

- **مخاطر السمعة:**

تعتمد طبيعة الأنشطة التي تؤديها البنوك على السمعة الحسنة لدى المودعين و العملاء، و ينشأ هذا النوع من المخاطر في حالة وجود رأي عام سلبي تجاه البنك نتيجة فشله في تقديم خدماته البنكية عبر الانترنت وفق معايير الأمان والسرية و الدقة، أو عدم قدرته على الاستجابة الفورية لاحتياجات ومتطلبات الزبائن و هذا الأمر لا يتم إلا بتكثيف اهتمام البنك و الرفع من معايير أداء النشاطات البنكية الالكترونية.

- **المخاطر القانونية:**

وتؤدي هذه المخاطر إلى خسارة البنك حاليا أو مستقبلا أرباحه و سمعته بشكل عام، و تنشأ هذه المخاطر في حالة عدم التزام البنك بالقوانين و القواعد التنظيمية أو التعليمات المقررة من قبل السلطات الاشرافية.

ب. مخاطر العمليات:

يشمل هذا النوع المخاطر العملية الناتجة من العمليات اليومية للبنك، ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالبنوك إما أن تحقق خسارة و إما لا تحققها، و عدم ظهور أية خسارة للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير و من المهم للإدارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات.[2]

ويشمل هذا النوع من المخاطر ما يلي:

- **الاحتيال المالي و الاختلاس:**

الاحتيال المالي و الاختلاس هما من أخطر الجرائم التي تواجه المؤسسات المالية، حيث أثبتت الدراسات أن حوالي 60 % من متوسط حالات الاختلاس في اي بنك قام بها موظفون و 20 % قام بها مديرون، و أن معظم خسائر العمليات في البنوك كان سببها خلل في أمانة الموظفين و يمكن تقديرها بحوالي 85 % خلال السنوات الخمس.

وأشارت دراسات أخرى أن ما بين 10% إلى 18% كانت خسائر ناجمة عن عمليات التزوير في البنوك، و لتزايد استخدام التقنية في البنوك تطورت فرص وأساليب الأعمال الإجرامية وصعب اكتشافها.

وقد تؤدي عمليات الاحتيال و الاختلاس إلى:

---

[1]: مفلح محمد عقل، **وجهات نظر مصرفية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ج 2، ط 1، 2006، ص 265.

[2]: حسين بالعجوز، **إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها**، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، 6-7 جوان 2005، جامعة جيجل، الجزائر، ص 6-7.

- خسائر مالية كبيرة قد تؤثر على ربحية البنك و استقراره المالي.
- تضرر سمعة البنك مما يضعف ثقة العملاء و المستثمرين فيه.
- المساءلة القانونية و الغرامات المالية بالإضافة إلى زيادة الرقابة و التنظيم من الجهات الحكومية.
- تدهور المعنويات داخل البنك بين الموظفين.

– **الجرائم الالكترونية:**

و تتمثل في المجالات التالية:

- أجهزة الصرف الآلي.
- بطاقات الائتمان.
- نقاط البيع.
- عمليات الاختلاس الداخلي من خلال التواطؤ مع الموظفين.
- تبادل البيانات آليا، و غيرها..

– **المخاطر المهنية:**

وتعتبر من أكبر أشكال مخاطر العمليات انتشارا في القطاع البنكي، و تنتج عنها الأخطاء المهنية و الإهمال و المخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية.

التصنيف الثاني:

و يتضمن هذا الصنف نوعين من الخاطر هما: المخاطر النظامية و المخاطر غير النظامية.

أ. المخاطرة النظامية:

وتعرف أيضا بالمخاطرة السوقية أو المخاطرة العامة وهناك عدة تعريفات لهذا النوع من المخاطرة "وهي تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات"[1]. وتعتبر هذه المخاطرة غير قابلة للتنويع لأنها تؤثر على النظام المالي بأكمله أو على السوق ككل، وترتبط بالعوامل الاقتصادية الكلية مثل التغيرات في السياسات الحكومية، التضخم، الكوارث الطبيعية، الحروب و الأزمات المالية العالمية.

[1]: حسين بالعجوز، **إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها**، مرجع سبق ذكره، ص 3.

ب. المخاطرة غير النظامية:

وتعرف أيضا بالمخاطرة الخاصة وهي عبارة عن المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، وتؤثر على شركة معينة أو قطاع معين و لا يؤثر على السوق ككل، و يمكن أن تنشأ هذه المخاطر من أحداث محددة أو عوامل داخلية تتعلق بشركة أو صناعة معينة.

ويمكن التقليل من المخاطر غير النظامية من خلال التنويع في الاستثمارات، حيث يمكن للمستثمرين توزيع استثماراتهم عبر عدد كبير من الأصول المختلفة، بحيث إذا تأثرت شركة واحدة أو قطاع واحد بمشكلة معينة، فإن تأثيرها على المحفظة الإجمالية يكون محدودا. على سبيل المثال، إذا استثمر شخص في أسهم لشركات متعددة في قطاعات مختلفة، فإن خسائر شركة معينة يمكن تعويضها بأداء جيد لشركات أخرى، هذا يجعل التنويع استراتيجية رئيسية في إدارة المحافظ الاستثمارية لتقليل تأثير المخاطر غير النظامية.

نظرا لأن المخاطرة غير نظامية تحدث نتيجة لعوامل مؤثرة على مؤسسة ما أو عدد قليل من المؤسسات، لذلك يجب التنبؤ بها على نحو مستقل لكل مؤسسة على حدى يمكن كتابتها في شكل معادلة:

المخاطرة الكلية = المخاطرة النظامية + المخاطرة غير النظامية

النصيب الأكبر من المخاطرة الكلية، يعود إلى المخاطرة النظامية لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل و يصعب التنبؤ بها و مواجهتها، ويمكن التقليل من المخاطرة غير النظامية وذلك عن طريق التنويع ولكن لا يمكن تجنب ما يسمى بالمخاطرة النظامية.

على المستثمر في حالة التنويع بالنسبة للمخاطرة العامة أن يركز تنبؤه على حركة السوق و خاصة المخاطر الاقتصادية العامة و مخاطر السوق المالية مثل (التغير في سعر الفائدة و التغير في أسعار الصرف و مخاطر القوة الشرائية لوحدة النقد)، كذلك إذا توقع صعود السوق فعليه زيادة المحفظة من الأوراق المالية ذات ال (β) المرتفعة و العكس صحيح. أما في حالة عدم التنويع، إذا أراد المستثمر الحصول على عائد مقابل تعرضه للمخاطرة الخاصة أو غير سوقية من خلال تحليله الدقيق للسهم يجب عليه التركيز على مصادر المخاطرة غير النظامية، التي هي في حد ذاتها غير مرتبطة ببعضها البعض، وتخضع أيضا إلى عوامل مؤثرة في المخاطرة النظامية.

المطلب الثاني: طرق التقليل من المخاطر البنكية

قد يتعرض البنك للعديد من المخاطر المتوقعة عند منحه للقروض، باعتبار أن القرض و مخاطره وجهان لعملة واحدة، لذا يتوجب على البنك وضع طرق مبنية على أسس مضبوطة لتسيير هذه المخاطر و تفاديها و تدنيتها.

ومن أجل تقليل مخاطر القروض التي يتعرض لها البنك فهو يستخدم عدة طرق كالتنويع و سياسة الوقاية من المخاطر المصرفية.

1. التنويع[1]:

إن التنويع في الاستثمارات يؤدي إلى تخفيض المخاطر ولكنه لا يؤدي إلى إزالة هذه المخاطر أو القضاء عليها، وتضع المصارف سياستها وضوابطها لتنويع استثماراتها التي قد تشمل المجالات التالية:

- ❖ أنواع الأوراق المالية التي يجوز للمصرف الاستثمار فيها وقيمة الاستثمار في كل نوع، فتحدد الإدارة أنواع هذه الأوراق المالية من حيث كونها أسهم أو سندات تنمية أو سندات قرض، أو أذونات خزينة، كما أنها قد تحدد القطاعات الممكن الاستثمار فيها كقطاعات البنوك أو الخدمات أو الصناعة أو التأمين، أو قد تحدد الاستثمار في أوراق مالية محلية أو أجنبية.
- ❖ مستوى جودة الأوراق المالية، فتحديد مستوى الجودة له علاقة مباشرة مع النسبة المقبولة من المخاطر، فإذا لم يكن لدى المصرف استعداد لقبول مخاطر عالية فإنه يقوم بشراء الأوراق المالية الجيدة المستوى.

- ❖ تواريخ الاستحقاق إذ تعمل إدارة المصارف دائما على جدولة تاريخ استحقاق السندات كي تتناسب مع احتياجات التدفق النقدي ومتطلبات السيولة، حيث أن المصرف دائما يواجه مشكلة عدم توافق تواريخ استحقاق الودائع مع تواريخ استحقاق القروض. وإحدى الطرق المعروفة التي تستخدمها عدة مصارف في تنويع تواريخ الاستحقاق هي طريقة تدريج تواريخ الاستحقاق والتي تتضمن استثمار قيمة متساوية في السندات التي تستحق كل سنة لمدة 10 سنوات مثلا و بعد مرور كل سنة يتم بيع السندات التي استحقت تواريخها خلال تلك السنة وشراء سندات أخرى بنفس القيمة تستحق بعد 10 سنوات وهكذا.

يجب أن تراعي إدارة المحفظة درجة الارتباط بين عوائد الأوراق المالية المكونة للمحفظة، إذ باستطاعتها تقليل المخاطر التي تتعرض لها هذه العوائد عن طريق اختيار الأوراق المالية التي لا يوجد ارتباط بين عوائدها وكلما زاد الارتباط بين عوائد الأوراق المالية المكونة لمحفظة ما كلما ارتفعت نسبة المخاطر فيها.

2. سياسة الوقاية من المخاطر:

تلجأ المصارف عادة إلى اتباع سياسات معينة بهدف وقاية نفسها من مخاطر احتمال انخفاض أسعار الأوراق المالية التي تمتلكها، فقد يتوقع المصرف انخفاض أسعار الأوراق المالية بعد ثمانية أشهر

[1]: زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **إدارة البنوك**، ط2 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1996، ص 286.

في نفس الوقت الذي من المتوقع فيه زيادة الطلب على القروض وظهور حاجة المصرف إلى سيولة، وحتى يتجنب المصرف بيع أوراقه المالية بخسارة بعد ثمانية أشهر فإنه يعمل على وقاية نفسه من تلك الخسائر بتوقيع ما يسمى بعقد الاختيار فقد تشمل عقود الاختيار الأسهم و السندات كما قد تشمل العملات الأجنبية و الأدوات المالية والسلع و عقد الاختيار هو ذلك العقد الذي يعطي لحامله الحق في أن يبيع و يشتري كمية معينة من الأوراق المالية أو غيرها من السلع بسعر محدد سلفا في تاريخ لاحق[1].

المطلب الثالث: إدارة المخاطر البنكية

سنتعرف في هذا المبحث عن ماهية إدارة المخاطر و أدوارها، ثم نتطرق إلى الإجراءات المتبعة للحد من هذه المخاطر و خطواتها.

1. مفهوم إدارة المخاطر:

تعددت المفاهيم في تعريف إدارة المخاطر و سنلخص بعضها في ما يلي:

إن إدارة المخاطر هي « العملية التي يقوم بموجبها البنك بتحديد، وقياس، ومراقبة، والإشراف على المخاطر وذلك لضمان أن المخاطر ضمن قدرات التحمل التي يوفرها مجلس الإدارة، وتتفق مع الأهداف الاستراتيجية، وتخصيص رأس المال بما يتناسب مع التعرض للمخاطر»[2].

وعرفت أيضا بأنها « كافة الاجراءات التي تقوم بها إدارات البنوك من أجل وضع حد للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر والمحافظة عليها إلى أدنى حد ممكن »[3].

وتعتبر « مدخل علمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر المحتملة وتصميم وتطبيق الإجراءات التي تقلل حصول الخسارة أو التأثير المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث »[4].

وعرفت اللجنة الرقابية لصندوق النقد العربي إدارة المخاطر على أنها « إدارة مستقلة في البنك تقوم بتطبيق السياسات الخاصة بالمخاطر، والتأكد من تنفيذ اللوائح القانونية الخاصة بالنشاطات البنكية بالإضافة إلى وضع نظام شامل لمراقبة تلك النشاطات بشكل دوري، بالإضافة إلى الحصول على معلومات كافية عن أي نشاط جديد يرغب البنك بتمويله، وذلك من خلال إجراء دراسة جدوى لتحديد حجم العوائد، والمخاطر المتوقعة »[5].

---

[1]: زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 286_287.

[2]: بدران علي، **الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2**، مجلة اتحاد المصارف العربية، أكتوبر، 2005، ص 69.

[3]: SARKAR A.N, **Strategy Business Management and Banking 1 sted,** deep and deep Publications, New Delhi, India, 2005, p:253.

[4]: Vaughan Emmett.J & Vaughan, Therese, **Fundamentals of Risk and Insurance, J**ohn Wiley & sons Inc, 9thed, USA, 2003.

[5]: اللجنة الرقابية لصندوق النقد العربي، **قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية**، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2003، ص 29-30.

أما بالنسبة للجنة التنظيم البنكي و إدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أدرجت إدارة المخاطر ضمن التعريف التالي « هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر و تحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان ما يلي[1]:

- فهم المخاطر.
- إن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.
- إن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.
- إن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.
- إن تخصيص رأس المال و الموارد يتناسب مع مستوى الخطر.
- إن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.
- إن حوافز الأداء المطبقة في البنك منسجمة مع مستوى المخاطر.

من خلال التعريفات السابقة المذكورة أعلاه نلاحظ أن الكثير من الباحثين والاقتصاديين رغم اختلاف وجهات نظرهم في مفهوم إدارة المخاطر الا أنهم في النتيجة اتفقوا على أنها « عملية متابعة ومراقبة وتحديد المخاطر للإبلاغ عنها والتحكم فيها ووضع إجراءات للحد من آثارها السلبية على أداء البنوك ».

2. أدوار إدارة المخاطر:

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس حجم المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها تساعد البنوك في جملة من الوظائف، أهمها[2]:

- تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة، حيث يتم بناء وتحديد خطة واضحة تحدد سياسة العمل للبنك.
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية.
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر والربحية.

---

[1]: **The Financial Services Roundtable,** Guiding Principles in Risk Management of US commercial Banks, 1999, P:5.

[2]: دهمش نعيم و الرمحي زاهر، **إدارة المخاطر في المصارف**، مجلة البنوك في الأردن، العدد السادس، المجلد الثالث والعشرون، أوت، 2004، ص 12.

3. الاجراءات المتبعة للحد من المخاطر:

للحد من الآثار السلبية للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك تقوم إدارة البنك باتباع مجموعة من الاجراءات يمكن استخلاص أهمها فيما يلي[1]:

- **الرقابة:** تتمثل في وضع إجراءات رقابية تضمن عدم وقوع المخاطر أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن.
- **التنويع:** يقصد بذلك تنويع مصادر التمويل والاستثمارات والعمليات لتقليل المخاطر.
- **المشاركة:** أي مشاركة أطراف أخرى في تحمل هذه المخاطر مثل التأمين، الكفالات.
- **النقل:** توزيع المخاطر بنقلها إلى طرف آخر.
- **قبول المخاطر:** أي قبول الإدارة لمستوى معين من المخاطر وهذا يتم في الحالات التي تكون آثار المخاطر السلبية قليلة وكلفة معالجتها عالية.
- **تجنب المخاطر:** تصميم عمليات لتجنب المخاطر وفق خطط معينة لتقليدها.

4. خطوات إدارة المخاطر:

حدد Blaker Keith و Connell Patrick خطوات إدارة المخاطر كالآتي[2]:

- **تعريف المخاطر:** ويقصد بذلك فهم المخاطر والتعرف على النتائج غير الملائمة.
- **تقدير المخاطر:** والمقصود هو تقدير احتمالات حدوث الخطر ووصف الخطر.
- **تقييم المخاطر:** يقصد بذلك تقدير أثر المخاطر ومقارنة المخاطر مع المنافع المتأتية.
- **الحد من المخاطر:** اتخاذ القرار المناسب بشأن المخاطر إما بقبولها أو التأمين ضدها أو تخفيضها أو وضع اجراءات رقابية للوقاية منها.

كما حدد خطوات إدارة المخاطر في العناصر الآتية[3]:

- **تحديد المخاطر:** هذا يعني أن المخاطر تم تحديدها بوضوح.
- **تقييم المخاطر:** يعني أن المخاطر تم تقييمها وترتيبها حسب الأولويات بالاعتماد على معايير معينة كالحجم أو النطاق.
- **الاستجابة:** تعني أن كافة المخاطر تم الاستجابة لها من خلال وضع إجراءات وقائية مناسبة للحد منها.

---

[1]: Mc Namee, David, Changing the Paradigm « **Mce Management Consulting »** www.mc.consulting.com/sisbeats.htm موقع انترنت

[2]: Mc connell, Patrick Blaker, **An Approach to Modeling Operational Risk in Banks,** Working paper series, Henely management collegue green Lands / Oxan, RG9, August, 2000.

[3]: Lanza Richard, **The Riskiest Parts of The Business,** May 2002, www.theua.org/ITaudit/index.cFm2 موقع انترنت

- **التوثيق:** يعني أن كافة الخطوات أعلاه قد تم توثيقها وذلك دعما للقرارات المتخذة.

المبحث الثالث: الرقابة في البنوك التجارية

الرقابة على الائتمان تعد نقطة البداية لرسم استراتيجية البنك الائتمانية والسياسات واجبة الاتباع، حيث تشير إلى مجموعة من الأنظمة و الإجراءات التي تضعها وتنفذها السلطات المالية لتنظيم ومراقبة عمل البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، كما تهدف إلى ضمان استمرارية النشاط البنكي ومدى القدرة على مواجهة المخاطر بمختلف أنواعها وبالتالي ضمان سلامة الجهاز البنكي واستقراره.

وفي هذا المبحث سنتناول:

- تعريف الرقابة البنكية.
- أهمية و أهداف الرقابة في القطاع البنكي.
- أنواع الرقابة البنكية.

المطلب الأول: تعريف الرقابة البنكية

أصبحت الرقابة البنكية من أكثر المواضيع تداولا في الأدبيات الاقتصادية والمالية، وذلك بعد زيادة الاهتمام بمصطلح الرقابة البنكية بعد النمو الذي شهده نشاط القطاع البنكي وتعقد عملياته واتساع نطاقه في العالم وما نجم عنه من مصاعب للحفاظ على استقرار الأنظمة البنكية.

حيث يمكن تعريف الرقابة بشكل عام بأنها « وظيفة إدارية مستمرة ومتجددة يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي يحقق الأهداف وفق المعايير الموضوعة عن طريق قياس درجة نجاح الأداء الفعلي »[1].

وفي المقابل تم تعريف الرقابة البنكية بأنها « القيام بمجموعة من الأنشطة التي تمكن من الوقوف على تحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية للبنك، فضلا عن الوقوف على مدى تحقيق الأهداف الخاصة به كوحدة انتاجية تمهيدا لاتخاذ مجموعة من الاجراءات التصحيحية في حالة الإنحراف عن تحقيق الأهداف المحددة مسبقا »[2].

وينظر للرقابة البنكية أيضا بأنها « مجموعة من القواعد والاجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي

[1]: خروبي وهيبة، وعلاش أحمد، **دور الرقابة المصرفية في تعزيز السلامة المصرفية للمصارف الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل**، الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر، 2015، ص 70.

[2]:سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 178.

للمؤسسات المصرفية توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها »[1].

الرقابة البنكية هي « نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية والنقدية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة من جهة، والإشراف والمراقبة سواء كان ذلك ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف والرقابة على البنوك من جهة أخرى »[2].

ويمكن القول أن الرقابة البنكية هي « التأكد والتفتيش والفحص الدقيق وبحذر عن قانونية تصرف البنك ونظاميته وكذا سلامة الوثائق والمستندات والإطلاع عليها وأن العمل داخل البنك قد تم وفق الخطط والأساليب التي حددتها القوانين و الأنظمة المتعلقة بالنشاط المصرفي »[3].

انطلاقا من مضمون جملة التعاريف السابقة نستخلص مفهوم شامل للرقابة البنكية أنها مجموعة من الأنظمة و الإجراءات التي تمارسها إدارة البنك أو البنك المركزي أو السلطة المخول لها حق الرقابة على البنوك وتعتبر بدورها عنصر حيوي في الحفاظ على استقرار وسلامة النظام المصرفي وضمان استمرارية النشاط البنكي ومدى تحقيق الأهداف البنكية واتخاذ الإجراءات التصحيحية لتقليل الإنحرافات مستقبلا.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الرقابة في القطاع البنكي

سنتعرف في هذا المطلب على أهمية الرقابة البنكية ومختلف أهدافها في المؤسسات المالية.

1. أهمية الرقابة البنكية:

تنبع أهمية رقابة البنوك في صحة المعلومات المقدمة للحفاظ على النظام النقدي والاقتصادي بشكل عام، والمحافظة على حقوق الأطراف الذين تربطهم علاقة بالبنك، وتمثل في نفس الوقت أساس يمكن الاعتماد عليه لاتخاذ قرارات رشيدة[4].

ويمكن إيضاح أهمية الرقابة البنكية في بعض النقاط وهي كالآتي:

- الحفاظ على استقرار وسلامة النظام البنكي وتعزيز فعالية القطاع المالي والبنكي من جهة وحماية العملاء من انعكاسات فشل البنوك على أموالهم ومشاريعهم الاقتصادية.

---

[1]: صلاح الدين محمد الأمين الإمام وصادق راشد الشمري، **تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية: نظام CRAFTE نموذجا**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011، ص 358.

[2]: زيدان محمد وحبار عبد الرزاق، **متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية**، ملتقى دولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص 04.

[3]: شيخ عبد الحق، **الرقابة على البنوك التجارية**، مذكرة ماجستير في قانون الأعمال، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2010، ص 29.

[4]: الصغير قريشي وإلياس بن ساسي، **الرقابة القانونية والإدارية على القطاع المصرفي**، مداخلة ضمن متطلبات الملتقى الوطني حول القطاع البنكي وقوانين الإصلاح الاقتصادي، جامعة جيجل، كلية الحقوق، 3-4 ماي 2005، ص2.

- « اعتماد المعايير والمؤشرات التي تمثل مرتكزات أساسية للعمل المصرفي في تقليل المخاطر وتجنب الأزمات والأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الحديثة التي تعتمد كمؤشرات للأداء المصرفي وضبط السياسات المصرفية في الائتمان والاستثمار والسيولة ورأس المال واعتماد الإدارة الرشيدة والتطبيق الإلزامي لهذه المعايير لضمان الاستقرار المالي للدول والمحافظة على سلامة نظمها المالية والمصرفية »[1].
- اكتساب النظام البنكي مكانة دولية هامة في الساحة البنكية والنقدية يمكنه من تخصيص مختلف الموارد المالية بكفاءة، بما يمنح ثقة كبيرة للسياسة الاقتصادية وتنفيذ السياسة النقدية بكفاءة وبناء علاقات اقتصادية متينة مع مختلف الدول.
- كما تنبع أهمية الرقابة في البنوك من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع باعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، ولارتباطه الوثيق مع بقية الأنشطة الاقتصادية وإسهامه في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي.

2. أهداف الرقابة في القطاع البنكي:

إن الرقابة على البنوك التجارية ترمي إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- تهدف الرقابة على البنوك التجارية إلى حماية المصلحة العامة، وذلك من خلال حماية الدائنين والمودعين لدى البنوك، لاسيما الذين أودعوا أموالهم لديها على أساس الثقة والائتمان حتى في حالة وجود جهاز ضمان الودائع، فتضمن حماية الجهاز البنكي والمالي للصالح العام من التلاعب والاستغلال والاختلاس وفوضى التسيير وضمان استقراره[2].
- التأكد من شرعية وسلامة العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية من الناحية القانونية والتنظيمية أي التحقق من أنها تتم وفقا للقوانين والتنظيمات المفروضة عليها، وأنها تحترم وتلتزم بتطبيق القواعد المتعلقة بحسن سلوك المهنة المصرفية، وأن وضعيتها المالية كافية من خلال مدى توفرها على نسبة الملائمة والسيولة المالية المناسبة[3].
- التعرف على مواطن الخطأ أو الإهمال، ومصادر الانحراف من طرف البنوك التجارية وتصحيحها عن طريق التوجيه والإرشاد، وتوقيع عقوبات عند الضرورة، ووضع النظم والاجراءات اللازمة لتجنب حدوث أو تكرار تلك الأخطاء والانحرافات مستقبلا.

---

[1]: صلاح الدين محمد الأمين الإمام وصادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص 356.

[2]BONNEAU Thierry, Op.cit. P:143 :

[3]: الشماع خليل، **مبادئ الإدارة**، دار المسيرة، عمان، 1999، ص 48.

- التأكد من تقيد البنك التجاري بالقوانين و الأنظمة والتعليمات الصادرة عن مجلس النقد والقرض والبنك المركزي[1].
- كما تهدف الرقابة البنكية إلى التأكد من أن التنفيذ والأداء من طرف هذه الأخيرة يسيران وفقا للخطط المرسومة والأهداف الموضوعة والعمل على تجنب الأخطاء وتصحيحها في حال وقوعها[2].
- إن الرقابة في القطاع البنكي تهدف أيضا إلى وقاية البنوك التجارية من الوقوع في مصاعب مالية والتي قد تؤدي إلى خلق أثر سلبي وخيم على النظام المصرفي بأكمله ومن ثم على الاقتصاد الوطني، ومنه يمكن اعتبار الرقابة كإنذار لتصحيح الأخطاء من جهة ومعاقبة كل من لا يحترم قواعد المهنة المصرفية من جهة أخرى.
- إبداء المشاورة وتقديم الاقتراحات للبنوك التجارية ومساعدتها على مواجهة المشاكل التي قد تعترضها.
- التأكد من سلامة الوضع المالي للبنك التجاري وذلك من خلال التحقق من الكفاية المالية وضمان السيولة اللازمة ومدى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها والمحافظة على أموال المودعين المودعة لديها.
- الاهتمام بالمشاكل التي تواجه البنوك والسعي إلى محاولة دراسة هذه المشاكل بهدف إيجاد الحلول المناسبة لذلك.
- التأكد من مشروعية نشاط البنوك ومدى قيامها بتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها في الوقت المحدد لها، والرقابة بهذا المعنى لا تقتصر على العمل التنفيذي بل ترتبط بكافة الوظائف االتي تتألف منها العملية الإدارية، فهي لا ترمي إلى تصعيد الأخطاء، بقدر ما تهدف إلى متابعة انجاز الأعمال بدقة وسرعة وتقييم نتائجها مع إصلاح ما قد تنطوي عليه من انحرافات وأخطاء[3].

- و من خلال ما سبق وبعد ذكر مختلف النقاط التي تهدف إليها الرقابة المطبقة في القطاع البنكي، نستنتج أن الهدف الأساسي والرئيسي الذي تسعى إليه الرقابة البنكية لتحقيقه هو حماية مصالح

---

[1]: السيسي صلاح الدين حسن، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية**، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان، 1998، ص 171.

[2]: بورايب أعمر، **الرقابة العمومية على الهيئات والمؤسسات المالية في الجزائر**، مذكرة لنيل الماجيستير في القانون، فرع الإدارة والمالية، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص 07.

[3]: زقوان سامية، **عملية الرقابة الخارجية على أعمال المؤسسات العامة في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون المؤسسات، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 31.

وأموال المودعين والدائنين لدى البنك عن طريق التدقيق والمراجعة للإدارة المالية واحترام السياسة المنتهجة[1].

المطلب الثالث: أنواع الرقابة البنكية

تعددت تقسيمات في تصنيف الرقابة وفيما يلي سنركز على أهمها:

1. الرقابة الداخلية:

هناك الكثير من الناس يعتقدون أن الرقابة الداخلية وضعت من أجل منع الغش بين الموظفين إلا أن صعوبة قيام المدقق الخارجي بتنفيذ المراجعة التفصيلية بسبب زيادة الكلفة، وزيادة عدد المشاريع وكبر حجمها وتعدد عملياتها ومتطلبات قوانين البلدان الأخرى شجع على إقامة أقسام للرقابة الداخلية.

❖ **مفهوم الرقابة الداخلية:**

قد تم تعريف الرقابة الداخلية من قبل معهد المدققين الداخليين من أنها[2] « الخطة التنظيمية والسجلات والإجراءات التي تهدف للمحافظة على موجودات المنشأة وضمان كفاية استخدامها والتأكد من سلامة ودقة السجلات المحاسبية بحيث تسمح بإعداد بيانات مالية يعتمد عليها، ومحضرة طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ».

إنه لمن الصعب الفصل بين تاريخ تطور الرقابة الداخلية وتطور مفهومها، ففي القرون الوسطى عندما كانت الوحدة الاقتصادية صغيرة الحجم بحوزة مالك واحد كان من السهل عليه ضبط الرقابة الداخلية على كافة عملياته وذلك لمعرفته الكافية بالنواحي الفنية وارتباطه الشخصي بمساعديه والعاملين معه، و أثناء هذه الفترة و ضمن تلك الظروف لم تكن هناك الحاجة الملحة للرقابة الداخلية لأن أصحاب المنشآت كانوا يجمعون بين الملكية والإدارة للوحدة الاقتصادية.

« ودون وجود نوع ما معين من أنواع الرقابة يصبح من الصعب على أي وحدة اقتصادية حماية أصولها، أو الاعتماد على سجلاتها »، ونظام الرقابة الداخلية الفعال والكفء يوفر حماية كبيرة للمنشأة وكذلك للمراجعين الخارجيين والداخليين فكليهما يعتمدان بدرجة كبيرة على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية.

ومع ظهور الثورة الصناعية، ظهر ما يسمى بالوحدات الاقتصادية الكبرى ومن ضمنها شركات المساهمة فتعذر على المساهمين مباشرة أعمال الشركات والقيام بإدارتها ، نظرا لكثرتهم مما أدى بهم إلى إسناد عملية الإدارة إلى أشخاص آخرين يطلق عليهم اسم مجلس الإدارة وذلك عن طريق العقود التي يبرمها المساهمين مع أعضاء مجلس الإدارة وهنا ظهرت الحاجة الملحة للرقابة وأصبحت

---

[1]: GAVALDA Christian et STOUFFET Jean, Droit bancaire (institution, comptes, opérations, services), édition LITEC 4eme, Paris, 1994, p61.

[2]: احمد محمد مخلوف، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 66-67.

ضرورية للرقابة على أعمال الإدارة والتحقق من البيانات المقدمة من طرفها ومن هذه البيانات الخاضعة للرقابة نذكر منها:

- بيان نتائج أعمال مجلس الإدارة.
- بيان نتيجة الأرباح المستخدمة في نهاية الدورة المالية.
- تحقق من عناصر المركز المالي من الأصول والالتزامات.

وللرقابة الداخلية مجموعة من النظم الرقابية المالية وغير المالية التي تضعها الإدارة بقصد:

- التأكد من الالتزام بالسياسات الإدارية والقانونية.
- المحافظة على الموجودات، وأنها استخدمت بكفاءة وفاعلية.
- تأمين اكتمال ودقة السجلات إلى أقصى حد ممكن.
- تسيير نشاط المؤسسة بطريقة فعالة وسليمة.

❖ **أنواع الرقابة الداخلية:**

« عرف مجلس معايير المراجعة الأمريكي نظام الرقابة الداخلية بأنه السياسات والإجراءات الموضوعة لتوفير درجة معقولة من التأكيد (عدم زيادة تكاليف نظم الرقابة الداخلية عن المنافع المتوقعة من تلك النظم) على إنجاز أهداف معينة خاصة بالمنشأة ». إن السياسات والإجراءات المتعلقة بالبيانات المالية تعتبر ملائمة للمراجعة والسياسات والإجراءات المتعلقة بالبيانات غير المالية تعتبر ملائمة للمراجعة فقط في حالة استخدامها بواسطة المراجع لتنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية بأنها نشاط أو عملية تتأثر بإدارة المنشأة وموظفيها مصممة لتعطي تأكيد معقول عن تحقيق الأغراض التالية:

- امكانية الاعتماد على التقارير المالية.
- كفاءة وفاعلية النظام.
- احترام وتطبيق القوانين والأنظمة ذات العلاقة[1].

وتتولى هذه الرقابة أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا للبنك وتشمل الرقابة الداخلية الهيكل التنظيمي للبنك وجميع الإجراءات والمقاييس المتبعة للتأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في الدفاتر والسجلات، وحماية أصول البنك من السرقة أو الضياع أو التلف ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الإدارية المرسومة.

وتمارس هذه الأجهزة المتخصصة أعمالها بوسائل عدة منها الجرد الفعلي المفاجئ، والزيارات الدورية (التفتيش)، والتدقيق المحاسبي والتدقيق الإداري وفحص الأنظمة المختلفة المالية والمحاسبية

[1]: احمد محمد مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 69.

للتأكد من أنها تضمن الرقابة الذاتية من خلال الرقابة الثنائية والضبط الداخلي. أما نتيجة أعمال هذه الأجهزة فيتم رفعها من تقارير مكتوبة إلى رئيس مجلس الإدارة والمدير العام وفق الترتيب المعمول به في البنك المعني، ومن ثم متابعة هذه التقارير كلما دعت الحاجة إلى ذلك[1].

و من خلال التعريف السابق يمكننا تحديد نوعين من المراقبة الداخلية:

- ❖ الرقابة الإدارية.
- ❖ الرقابة المحاسبية.

- ❖ **الرقابة الإدارية:**

وتشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات المختصة بصفة أساسية لتحقيق أكبر كفاءة إنتاجية ممكنة وضمان تحقيق السياسات الإدارية، إذ تشتمل هذه الرقابة على كل ما هو إداري، سواء كانت برامج تدريب العاملين ، طرق التحليل الإحصائي ودراسة حركة المنشأة عبر مختلف المراحل، تقارير الإدارة، الرقابة على الجودة، وإلى غير ذلك من أشكال الرقابة[2].

- ❖ **الرقابة المحاسبية:**

وتشتمل على خطة التنظيم والوسائل والإجراءات التي تهتم بصفة أساسية بالمحافظة على أصول المنشأة ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات المحاسبية ويتحقق ذلك عن طريق تصميم نظام فعال لأنظمة الضبط الداخلي وتوفير جهاز كفء للقيام بعمليات المراجعة الداخلية[3]

ونستنتج من مدلول كل نوع من نوعي الرقابة الداخلية الإدارية والمحاسبية، أنها تعتمد على البيانات المحاسبية الإحصائية حيث أن الغرض الأصلي للرقابة الداخلية هو ضمان صحة البيانات التي ستتخذ أساسا للحكم على مدى صحة الأداء من ناحية وعلى النتائج التي تظهرها القوائم المحاسبية وكذلك المركز المالي إلى جانب حماية الممتلكات.

2. الرقابة الخارجية:

الرقابة الخارجية أو رقابة البنك المركزي هي إحدى أهم وظائف البنك المركزي، حيث تعتبر المسؤولة عن تحقيق وجود جهاز مصرفي قوي وسليم، فخلال الفترة المحددة من عام (1975_1992) شهد العالم انتشارا كبيرا في أعمال البنوك وتداخلها دوليا، كما أن البنوك قد تعرضت لاعصارات متكررة نتيجة للتوسع المفرد وازدياد المنافسة، مما أدى لتطوير الرقابة المصرفية من قبل السلطات المالية والنقدية لمواجهة متطلبات المرحلة الجديدة وحلا لتلك المشكلات[4].

---

[1]: خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، ط 1، منشور بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن، 1998، ص 67-68.
[2]: أحمد محمد مخلوف، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية**، مرجع سبق ذكره، ص 69.
[3]: احمد محمد مخلوف، مرجع سبق ذكره، ص 69.
[4]: أحمد صبحي العيادي، **إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص 198.

ومن تقسيمات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية ما يلي[1] :

❖ **الرقابة المكتبية (المستندية):**

تقوم هذه الرقابة على فحص التقارير والبيانات والإحصائيات التي توافي بها وحدات الجهاز المصرفي للبنك المركزي حيث تجري عليها من الدراسة والتحليل ما يمكنه من التعرف على حقيقة مراكزها المالية ودرجة الكفاءة التي تمارس بها الوظائف ويرسل البنك المركزي نماذج خاصة تقوم بتعبئتها البنوك التجارية وترسل هذه الأخيرة تقارير شهرية تكشف عن مراكزها المالية ويظهر فيه جانب الأصول والخصوم وهناك التقرير السنوي حيث يراجع البنك المركزي التقارير السنوية التي يضعها مراقبو الحسابات لدى البنوك وذلك للتثبيت من تنفيذ قراراته والتأكد من خلو نشاط البنك من أية مخالفة.

❖ **الرقابة الميدانية:**

يجريها البنك المركزي عن طريق إيفاء مندوبية التفتيش إلى البنوك التجارية، بهدف التأكد من صحة السياسات الوظيفية التي يتبعها البنك التجاري ومدى سلامة الفروض التي يمنحها من الناحية الفنية وفي حالة التفتيش يقوم المفتش بالإطلاع على كافة دفاتر وسجلات البنك التجاري وقد يطلب إليه إيضاحات يراها ضرورية لتحقيق الرقابة الميدانية.

❖ **رقابة الأسلوب التعاوني:**

حيث يشترك البنك المركزي مع البنوك التجارية في حل المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي ويتخذ بالاشتراك معها قرارات جماعية يواجه بها تلك المشكلات هذا ما ينمي روح التعاون بين البنك المركزي ووحدات البنوك مما يجعلها تنفذ القرارات والتوجيهات التي أسفرت عليها الدراسة المشتركة.

إضافة إلى ما سبق يمكن تقسيم رقابة البنك المركزي كما يلي[2] :

♦ **الرقابة الوقائية:**

تهدف هذه الرقابة إلى تخفيض المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى أدنى حد ممكن ومن أهم وسائلها الحد من المنافسة بين البنوك ووضع حدود دنيا لكفاية رأس المال، المحافظة على نسب سيولة معقولة، وتجنب مخاطر أسعار الفائدة بتحقيق التواتر في الاستحقاق بين بنود الموجودات والمطلوبات، وتحديد الأنشطة المسموح بها للبنوك عبر رأسمال البنك ومتطلبات ترخيص البنوك والتركيز في الائتمان ومخاطر الدولة وتوفير المعلومات والبيانات المالية.

---

[1]: محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 330-331.

[2]: أحمد صبحي العيادي، **إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها**، مرجع سبق ذكره، ص 198-200.

- **رقابة الأداء:**

تنحصر مهمة البنوك المركزية في استعمال المعلومات والبيانات التي تبين نتائج أداء البنوك ويأتي ذلك من خلال قيام البنوك بتزويد البنوك المركزية بمكشوفات شهرية أو فصلية أو سنوية أو من خلال المقابلات التي تجريها مع إدارة البنك.

- **الرقابة الحمائية:**

وتهدف إلى تقديم الدعم للبنوك عند تعرضها لأية أزمة من خلال مؤسسات حماية الودائع، التي تهدف إلى حماية صغار المدخرين في البنوك، وبالتالي زيادة الثقة في الجهاز البنكي، والملجأ الأخير للإقراض حيث يعتبر البنك المركزي بنك البنوك.

- **الرقابة التصحيحية:**

تقع مسؤولية الرقابة التصحيحية على عائق مدققي الحسابات الخارجيين الذين عليهم أن يعدوا التقرير حول الإنجاز الفعلي والنتائج المالية للبنوك.

خلاصة:

لإرساء نظام رقابة فعال يجب على البنوك التجارية تنظيم وظيفة الرقابة الداخلية مما يسمح بتحقيق رقابة دورية بواسطة مجموعة من الوسائل المستعملة بصفة دائمة في الوحدات العملية مع تحديثها وجعلها تتماشى مع التطورات التي تعرفها الساحة المالية البنكية وهذا قصد ضمان شرعية أمن وصحة العمليات المحققة واحترام التعليمات والتوجيهات المرتبطة برقابة المخاطر الخاصة بالعمليات، والسهر بالنسبة لمستوى التنظيم الداخلي على الاستقلال التام بين الوحدات المكلفة بتنفيذ العمليات والوحدات المكلفة بالتحقق من صحتها، لاسيما من الناحية المحاسبية.

الفصل الثاني

تمهيد :

محاسبة البنوك تعتمد في جوهرها على تطبيق مبادئ ومعايير المحاسبة المالية، وتتطلب فهمًا عميقًا لأصولها ومعاييرها المتعارف عليها. و فهم طبيعة العمليات البنكية وتقنياتها المميزة، خاصة في استخدام الحوسبة الآلية في التطبيقات البنكية المختلفة. كما هو الحال في مختلف القطاعات الاقتصادية، فإن الحصول على البيانات وإعداد الحسابات وعرضها يستدعي إصدار القوانين والأنظمة التي تراقب أعمال البنوك وتشرف عليها.

والمحاسبة عبارة عن آلية تعمل على ترجمة البيانات المالية إلى معلومات تساعد في اتخاذ القرارات و نظرا لأهمية وتكامل كل من هذين الطرفين، ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المحاسبة البنكية

المبحث الثاني : نظام المعلومات المحاسبي البنكي

المبحث الثالث: الرقابة المحاسبية الأقسام البنك

المبحث الأول : ماهية المحاسبة البنكية

يعود أصل علم المحاسبة إلى فترات قديمة، حيث كانت تسجيل المعاملات التجارية والمالية أمرًا أساسيًا. مع تقدم الزمن وتطور الاقتصاد والمجتمعات، شهدت المحاسبة تحولات هامة. تطورت من مجرد أداة لتسجيل العمليات المالية إلى شريك استراتيجي في اتخاذ القرارات المالية وتحليل البيانات الاقتصادية. في العصور القديمة، كانت الحاجة الأساسية للمحاسبة هي توثيق المعاملات التجارية والمالية، وكانت محدودة بسبب النظام الاقتصادي المحلي وعدم وجود التكنولوجيا الحديثة. ومع تطور الاقتصاد العالمي، زادت أهمية المحاسبة وتعقيداتها، حيث تطورت المفاهيم والأساليب لتلبية احتياجات الشركات والمؤسسات الحديثة. ومع ثورة التكنولوجيا، أصبحت المحاسبة تعتمد بشكل كبير على الأنظمة والبرمجيات المتطورة لمعالجة البيانات المالية وتحليلها، مما ساهم في تسريع عمليات اتخاذ القرارات وتحسين الكفاءة في إدارة الأعمال.

المطلب الأول : مفهوم المحاسبة

ظهرت بدايات المحاسبة في الحضارات القديمة مثل الفرعونية والإغريقية والرومانية، حيث كانوا يوثقون المعلومات المالية والحركات على الأوراق.

تطورت المحاسبة عبر ثلاث مراحل: ما قبل القيد المزدوج، ومرحلة القيد المزدوج، وما بعد الثورة الصناعية. اليوم، تعتمد المحاسبة بشكل كبير على البرمجيات الحاسوبية، مما يجعلها جزءًا أساسيًا لا يمكن الاستغناء عنه في الأعمال التجارية. وفي هذا المطلب سنتطرق إلى مفهوم المحاسبة ونشأتها.

1. مفهوم المحاسبة:

تعددت تعاريف المحاسبة حسب التوجهات والمدارس الفكرية، إلا أن جميعها تجمع على أن المحاسبة هي العلم الذي يدرس القياس والتوثيق والتفسير للأنشطة المالية. فهي نظام متكامل ينتج المعلومات الكمية حول وحدة اقتصادية محددة، ويقدم هذه المعلومات بوضوح وتفصيل للأطراف المعنية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المالية والإدارية. تشمل المحاسبة المالية العمليات المتعلقة بتسجيل وتصنيف وعرض المعلومات المحاسبية بشكل مفهوم ونقدي، بالإضافة إلى تفسير النتائج للمعاملات والأحداث ذات الطبيعة المالية لضمان فهمها الصحيح واتخاذ القرارات المناسبة بناءً عليها.[1]

- تعني المحاسبة بمفهومها اللغوي المهنة والعمل الذي يتطلب خبرة ومهارة[2]، حيث يتم التحقق من صحة المعلومات المقدمة من خلال الدفاتر المحاسبية. ومن الناحية الاصطلاحية، تشمل المحاسبة عمليات التسجيل والتقييد لجميع العمليات المحاسبية، وتُعتبر المحاسبة العامة تقنيات إدارية موحدة تهدف إلى ضبط وقياس الحركات المتعلقة بالاستغلال أو الهيكل لدى المؤسسة، سواء كانت ناتجة عن النشاط الداخلي أو العلاقات الخارجية، وذلك باستخدام طرق تقنية محددة في التسجيل.[3]

[1] باسمة فالح النعيمي ، المحاسبة المالية ، جامعة العلوم التكنولوجيا ، الجزء الاول ، اليمن ، 2012، ص17.

[2] :تامر خميس ، اتجاهات تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة (في مصر في ضوء التشريعات ذات العلاقة)، دار تويتة للنشر والتوزيع ، 2019، ص 29

[3] كتوش عاشور ، المحاسبة العامة (اصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي الوطني)، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011، ص 11

- وفقًا لتعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AISPA)، المحاسبة هي عملية تسجيل وتصنيف (تبويب) وتلخيص العمليات التجارية ذات الأثر المالي، بالإضافة إلى استخلاص النتائج المالية وتفسير هذه النتائج[1].

فالمحاسبة تشمل مجموعة من العمليات المتنوعة والضرورية لفهم وتحليل الأنشطة المالية. تشمل هذه العمليات التبويب والترحيل والتلخيص والترتيب والتنظيم للعمليات المالية، وتتم بهدف تسهيل فهمها للمستخدمين الداخليين والخارجيين. تقوم المحاسبة على مجموعة من المبادئ والأسس والضوابط التي تحكم تقديم التقارير المالية، وتقوم بتقييد وتسجيل هذه العمليات في التقارير المالية.

فهي بالفعل فن تسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث الاقتصادية، ويعتمد هذا التعريف على الجانب التطبيقي للمحاسبة كفن وليد للممارسة والخبرة العلمية[2]، مع تقدم العوامل الاقتصادية والاجتماعية، تحوّلت المحاسبة إلى فن محاسبي يستند على مبادئ ومفاهيم متطوّرة. يُمكن وصفها أيضًا بأنها "علم يتعامل مع ترجمة الأحداث الاقتصادية لمختلف الأنشطة باستخدام لغة مختصة تستند إلى مجموعة من المبادئ العامة في التحليل والتسجيل والتصنيف والتلخيص وإعداد التقارير وتفسير المعلومات المالية المتعلقة بالنتائج، وتخصيص الموارد واتخاذ القرارات".[3]

2. نشأتها :

- المحاسبة في العصور القديمة والوسطى – ما قبل ظهور القيد المزدوج

ظهرت المحاسبة مع اختراع الكتابة قبل ظهور النقود، حوالي 3200 قبل الميلاد. فقد مارس البابليون والإغريق والرومان والفراعنة المحاسبة بصورتها البدائية، حيث كانت تتمثل في تسجيل عمليات التبادل والمقايضة وإحصاء الثروات والتجهيزات العسكرية على ألواح تسمى "الكتبة". وفي مرحلة الحضارة الإسلامية، شهدت المحاسبة تطورًا ملحوظًا حيث تم تنظيم المعاملات التجارية والحكومية مع الأفراد و الجيران و غيرهم بشكل أفضل.[4]

- المحاسبة في عصر النهضة و مبدأ القيد المزدوج

في القرن الخامس عشر، مع زيادة التبادل التجاري وازدهاره، بدأت تظهر نظم محاسبة دولية في أوروبا. كان الإقطاعيون يحتاجون إلى معرفة إيراداتهم، ومع تطور التجارة، زادت هذه الاحتياجات. ونتيجة لذلك، ظهرت الحاجة إلى طرق محاسبية علمية لتسجيل العمليات. في عام 1494، صدر أول كتاب محاسبي تعليمي متكامل في فينيسيا، بعنوان "مراجعة عامة في الحساب والهندسة والنسبة والتناسب"، والذي تناول طريقة القيد المزدوج في المحاسبة في الفصل الأخير. و بدأت تظهر بوادر القيد المزدوج و تنتشر خصوصا في الأعمال المصرفية [5].

- المحاسبة في عصر الرأسمالية ـ ما بعد الثورة الصناعية ـ

[1] رضوان العناني ، رأفت سلامة و آخرون ،مبادئ المحاسبة و تطبيقاتها ، دار وائل للنشر، الجزء الاول ، ط 2 ، الأردن ، عمان ، 2013 ، ص 11

[2] وابل بن علي الوابل ، أسس المحاسبة ، ط 3 ، الرياض ، 1422ه ، ص 7

[3] عبد الستار الكبسي ، الشامل في مبادئ المحاسبة ، دار وائل للنشر ، ط 2 ، عمان ، الأردن ، 2010، ص 41

[4] تامر خميس ، اتجاهات تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة في مصر في ضوء التشريعات ذات العلاقة ، مرجع سابق ص 54

[5] تامر خميس ، اتجاهات تطوير مهنة المحاسبة و المراجعة في مصر في ضوء التشريعات ذات العلاقة ، مرجع سابق ص 60

تبدأ المرحلة التي تشير إليها في عام 1776 مع بداية الثورة الصناعية. وهي فترة تميزت بظهور الشركات وانتشار الرأسمالية التجارية، مما أدى إلى تزايد الحاجة إلى محاسبة التكاليف والإيرادات، وبالتالي ظهور الحاجة لإعداد الميزانيات العامة للمؤسسات. وتطورت فرضية الدورية كآلية لتقديم تقارير دورية تساهم في إدارة العمليات واتخاذ القرارات بشكل أفضل.[1]

في عام 1673، أُعلن في فرنسا فرض مسك السجلات المحاسبية وتطبيق أسلوب الجرد الفعلي، بالإضافة إلى إعداد الميزانية العامة. هذا الإجراء أدى إلى ظهور التأثير القانوني على شكل ومضمون الميزانية، حيث كان الهدف منه حماية حقوق الدائنين بالدرجة الأولى.

بعد ذلك، بدأت السجلات المحاسبية تظهر بأشكال متنوعة، بما في ذلك يوميات المساعدة وإسناد المساعد والمساعد العام[2].

3. أهداف المحاسبة :

المحاسبة تهدف إلى إشباع حاجات المستخدمين من المعلومات التي تسهل عليهم اتخاذ الإجراء الملائم لتحقيق أهدافهم. ولتحقيق هذا الهدف، تقوم المحاسبة بعدة وظائف منها:

1. إجراء القياس المحاسبي: وهو تحديد وتسجيل العمليات والأحداث المالية بشكل دقيق وفقاً للمبادئ المحاسبية المعتمدة، مما يسمح بتقديم معلومات دقيقة وموثوقة.
2. توثيق البيانات والمعلومات: حيث تقوم المحاسبة بتسجيل وتوثيق البيانات والمعلومات المتعلقة بالعمليات المالية وتخزينها بطريقة منظمة وآمنة.
3. تقديم المعلومات للمستخدمين: تقوم المحاسبة بتحليل البيانات والمعلومات المالية وتقديمها بشكل مفهوم ومناسب للمستخدمين، مما يمكنهم من اتخاذ القرارات الصحيحة والملائمة للوصول إلى أهدافهم.

هذه الوظائف تسهم في توفير المعلومات اللازمة للمستخدمين وتمكينهم من اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحقيق أهدافهم بنجاح.[3]

المطلب الثاني: المحاسبة البنكية

1. مفهوم المحاسبة البنكية:

تُعتبر المحاسبة البنكية تقنية الجمع والتسجيل وعرض العمليات اليومية في دفاتر البنوك، بهدف تفسير عناصر الميزانية وجدول النتائج لتسهيل فهمها، خصوصًا لموظفي البنك والمستخدمين. عند توضيحها بشكل رقمي، تمكّن المحاسبة البنكية من بناء صلة قوية بين الأنشطة والمعطيات المحاسبية[4].

[1] حسام الدين مصطفي الخداش، وليد زكرياء صيام، و آخرون، اصول المحاسبة المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، ج 1 ، ط 2 ، 1988، ص 11-12

[2] حسين القاضي مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2016 ، ص 11-12

[3] مبادئ المحاسبة المالية ، رائد محمد عبد ربه ، الجنادرية للنشر والتوزيع ، ط 1، 2016،ص 23

[4] - جان ماري جيلان المحاسبة المصرفية الطبعة : Revue Banque، باريس، 1992، ص13

يعتمد على هذه المعلومات مجموعة واسعة من المستخدمين، بما في ذلك مصلحة الضرائب، والمحللين الماليين، ووكالات التصنيف، والوصاية البنكية، والوصاية الرقابية. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر المحاسبة البنكية ضرورية للبنوك أنفسها، حيث تساعد في تسجيل المعلومات وإدارة التسيير المالي بشكل فعّال.[1]

2. مبادئ المحاسبة البنكية:

القاعدة القانونية للنظام البنكي تشكل الأساس في تنفيذ الأنشطة المالية المختلفة، حيث يخضع البنك التجاري للنظام التجاري نظرًا لطبيعة أعماله التجارية. يتضمن نشاط البنك التجاري تجميع المدخرات واستثمارها، وتقديم خدمات مصرفية متنوعة. وبشكل عام، يتحرك البنك التجاري في نشاط الأموال كنشاط رئيسي، حيث يستقبل الودائع من العملاء ليقوم بإقراضها بهدف تحقيق الربح من خلال فارق الفائدة بين الإقراض والاقتراض.

❖ أهم المبادئ المحاسبية التي يمكن تحديدها في هذا السياق تشمل:

- مبدأ الصورة الصادقة يتطلب أن تكون المعلومات المحاسبية دقيقة وواقعية، وأن تعكس الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة بشكل صحيح. يتم تقديم هذه المعلومات لعدة جهات مهمة، ويجب أن تكون موثوقة ومتسقة مع الواقع. يتم تطبيق هذا المبدأ بشكل خاص في إعداد الميزانية، حيث تعكس الميزانية الوضع المالي للبنك التجاري في تاريخ معين، وتهدف إلى إظهار إجمالي الحقوق والأصول التي يمتلكها البنك.
- - مبدأ التوافق بين الواقع الاقتصادي والجانب القانوني يهدف إلى ضمان تناسب الوضع الاقتصادي للبنك مع المتطلبات القانونية والمحاسبية. يتعين على البنك العمل بموجب القوانين والتشريعات المحلية والدولية المعمول بها في البيئة التشغيلية لضمان توافقه مع الواقع الاقتصادي والمحاسبي. يساعد هذا المبدأ في إعطاء صورة دقيقة وموثوقة للحالة المالية للبنك وتقديم معلومات محاسبية صادقة وشفافة للمستخدمين والجهات القانونية المعنية.
- مبدأ الحيطة والحذر في المحاسبة البنكية يهدف إلى تجنب الأخطار وضمان تحقيق نتائج مقبولة في المستقبل، مما يتطلب التحكم الجيد في المصاريف والإيرادات وتقديم المعلومات المحاسبية بدقة وصدق. يعتمد هذا المبدأ على تحديد المخاطر وتشكيل مخصصات للخسائر المحتملة، بينما يُجرى التحليل المالي لتقدير القيم الحقيقية للأصول والخصوم، مما يمكن البنك من اتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً على مواطن القوة والضعف.
- مبدأ استمرارية الطرق المحاسبية يشير إلى ثبات الأساليب المستخدمة في تقييم الأصول وعرض الحسابات من دورة مالية إلى أخرى في المحاسبة البنكية، مما يضمن الاستمرارية والموثوقية في الرقابة والتقارير المالية، و فيه طريقتين :

الطريقة الفرنسية والإنجليزية في المحاسبة البنكية تشترك في استخدام اليوميات المساعدة والتحليلية، بالإضافة إلى اليوميات العامة. في الطريقة الفرنسية، يستخدم قسم الحسابات الجارية ثلاث يوميات من الدفاتر: دفاتر إحصائية مثل بطاقات العملاء، ودفاتر تحليلية مثل ملاحق الحسابات الجارية للعملاء، ودفاتر إجمالية مثل دفاتر اليومية العامة. أما في الطريقة الإنجليزية، فتعتمد على دفاتر اليومية المساعدة، دفاتر الأستاذ المساعد والأستاذ العام، بالإضافة إلى المستندات الأصلية والكشوف والملخصات.

[1] سيلفي دي كوسيرج إدارة البنك الطبعة الثالثة، دونود، باريس، 2002.ص68.

- مبدأ استقلالية الدورات المالية يعني أن كل دورة مالية تقوم بتسجيل مصاريفها وتحقيق إيراداتها فقط، مما يسمح بإظهار نتيجة الدورة بشكل دقيق سواء كانت ربحية أو خسارة. يتبع البنك التجاري، كغيره من المؤسسات الاقتصادية، دورة محاسبية تمتد على مدار اثني عشر شهرا، حيث يتم إعداد القوائم المالية وتقديمها إلى البنك المركزي والسلطات الضريبية.
- مبدأ المعلومات والأهمية النسبية يعني توفير المعلومات المناسبة لمختلف الأنشطة المصرفية، مثل منح القروض، ويساعد في التدقيق القانوني للحسابات. يعتبر أساسيًا لامتثال القوانين وتحقيق الأهداف المرجوة في البنوك التجارية.هذا المبدأ يساهم في تعزيز دور مراقبة الحسابات والتدقيق القانوني في البنوك التجارية، حيث يسهم في كشف الأخطاء وضمان الامتثال للقوانين المالية. ويمكن تحديده باعتباره يرتكز على عوامل مثل رأس المال وحجم الودائع[1]، ويتأثر أيضًا بالظروف الاقتصادية وأهداف المساهمين. وتلتزم البنوك بهذه المبادئ لتحقيق الأهداف المرجوة وتلبية المتطلبات القانونية المفروضة.

3. قروض المحاسبية البنكية:

خصوصية النشاط البنكي التي تمكن أساساً من العمل بالنقود، الوساطة المالية، خلق العملة، عمليات تبادل العملة، تفرض معرفة ومراقبة خاصة على الأعمال البنكية حيث أنه في المجال المحاسبي من الضروري ملائمة المبادئ المتعارف عليها والمقبولة عموماً مع خصوصيات العمليات البنكية [2]

- **تجزئة حسابات الزبائن وفقًا لتصنيف المحاسبة الوطنية:** تعتبر أساسية في المحاسبة البنكية. وتُعتمد المبادئ المحاسبية البنكية على معايير معرفة وتصنيف المتعاملين الاقتصاديين والماليين، بما يستلهم من المحاسبة الوطنية المنشورة من قبل المعهد الوطني للإحصائيات والدراسات الاقتصادية، وتشمل الشركات، الأسر، الخواص، والمؤسسات الفردية، بالإضافة إلى المتعاملين المختلفين. يتيح هذا التفصيل تحليلًا دقيقًا لحركة الخزينة المؤثرة على حسابات مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية في البلاد. يمكن الاطلاع على الجدول التالي لفهم تصنيفات المتعاملين الاقتصاديين وفقًا للمحاسبة الوطنية.
- **الإحصاء التام للقروض الممنوحة:** يُعتبر هذا الإحصاء الشرط الأساسي والضروري الذي لا يمكن التنازل عنه، حيث يسهل تحليل ومراقبة نشاط القروض بشكل فعّال. يتطلب ذلك إنشاء قواعد واضحة ومحددة بشكل دقيق، تستبعد أي أشكال من الغموض أو التعقيدات.
- **المعرفة الدقيقة للعمليات مع الخارج:** تحقيق الشروط الضرورية والواضحة لإعادة توازن المدفوعات ومعرفة الوضعية النقدية للبلد يعد هدفاً أساسياً، ويفضل تحقيقه من خلال المحاسبة بدلاً من الاعتماد على الإحصاءات. لتحقيق ذلك، يجب مراعاة العمليات بالعملة الصعبة وضرورة عدم تضخيم حسابات المراسلين في الخارج. عند تسجيل العمليات خارج الميزانية، يجب تسجيلها في حسابات وسيطة، مع إعداد طرق محاسبية خاصة تحترم المبادئ المحاسبية المتعلقة بتسجيل الحسابات الخاصة في الميزانية.
- **الإدراك الفعلي بالتغيرات في النظام البنكي:** يعد أمراً أساسياً لضمان استمرارية النجاح والتنمية. من خلال فهم هذه التغيرات وتأثيراتها، يمكن للبنوك التكيف مع التطورات السريعة في السوق المالية وتلبية احتياجات العملاء بشكل فعال. تشمل التغيرات في النظام البنكي مجموعة متنوعة من العوامل مثل التكنولوجيا، والتشريعات المالية، والسياسات النقدية. ومن المهم للبنوك أن

[1] هنري كالفيرت منهجية التحليل المالي للمؤسسات الائتمانية، الطبعة الثانية. إيكونوميكا، باريس، فبراير 2002، ص 39.

[2] GELAIN Jean-Marie, op. cit., pp. 18-20.

تكون على دراية بتلك التغيرات وتطبيق استراتيجيات ملائمة لمواجهتها، مما يساهم في تعزيز قدرتها على البقاء تنافسية وتحقيق النجاح في بيئة مالية متغيرة.

4. أدوار و وظائف المحاسبة :

يمكننا إسناد دورين مهمين المحاسبة يتمثلان في [1]:

❖ الدور التسييري:

يتعدى مجرد تسجيل البيانات المالية. يتمثل دورها الأساسي في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والتكتيكية في المؤسسة. في حال كانت احتياجات المسيرين لمعلومات سطحية، يكون الاعتماد على تدفقات المدخلات والمخرجات المسجلة محاسبياً كافيًا.

أما إذا كانت الاحتياجات لمعلومات مفصلة ودقيقة، كما هو الحال في المؤسسات المعقدة، فإنه يصبح من الضروري تقسيم النظام إلى أنظمة فرعية. يتم ذلك عادة حسب وظائف كل جزء من الشركة مثل التموين، الإنتاج، والتوزيع. هذا يسمح بتوليد المعلومات التفصيلية اللازمة لتحليل أداء كل جزء من المؤسسة بشكل فردي، ومن ثم اتخاذ القرارات بناءً على هذه التحليلات.بالتالي، يتيح تقسيم النظام إلى أنظمة فرعية مترابطة تحقيق المحاسبة التحليلية، وهي عملية تحليل البيانات بشكل عميق لفهم العمليات الداخلية وتحسين الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية بشكل أكثر فعالية.

❖ الدور القانوني:

تعمل كأداة للتبرير أمام مختلف أطراف العلاقة مثل المدينين، الدائنين، الجهات الحكومية، والشركاء. تلعب المحاسبة أيضاً دوراً حيوياً في تلبية متطلبات القوانين والتشريعات، خاصة فيما يتعلق بالتقارير المالية والتصريحات الضريبية التي يتعين على المؤسسات إعدادها بانتظام.

بالإضافة إلى ذلك، تحتل المحاسبة مكانة بارزة في جميع الأنشطة الاقتصادية، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو الشركات أو حتى على المستوى الوطني. وبما أن المحاسبة تقدم خدماتها لجميع الطلبة على حد سواء، فإنها تعتبر علماً وفناً يُقدم الخدمات المحاسبية بدقة واحترافية لتلبية احتياجات العملاء.

5. وظائف المحاسبة :

تهتم المحاسبة بالمحافظة على الذمة المالية للمؤسسة وذلك عن طريق مجموعة من الوظائف المسندة إليها نوجزها في النقاط التالية [2]:

- **عملية تسجيل العمليات المالية:** تُعَدُّ نقطة الانطلاق للمحاسب في بناء نظام محاسبي يُمكنه من توليد المعلومات والبيانات اللازمة لتسيير أنشطة المنظمة بشكل كامل. وتُعتبر هذه العملية أيضًا أساسية لتحقيق وظيفة قياس ومتابعة أداء المنظمة ووضعها المالي.

[1] درحمون هلال المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، قسم لعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر، 2005، ص ، 84

[2] درحمون هلال المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ص ص 86_85

لتحقيق ذلك، يحتاج المحاسب إلى مجموعة من الوثائق والمستندات المُعدة بدقة وشمولية، والتي تتيح له تسجيل التدفقات المالية بشكل صحيح ودقيق وبتكلفة مناسبة لحجم المنظمة.

من الجدير بالذكر أن تطور تكنولوجيا المعلومات قد أتاح استخدام أساليب وبرامج معلوماتية تقلل من الأخطاء وتحد من عدد الموظفين المشاركين في عملية التسجيل، كما أنها تساهم في تقليل التكلفة وزمن التنفيذ بشكل كبير مقارنة بالتسجيل اليدوي التقليدي.

- **وظيفة تبويب العمليات المالية:** تعد الخطوة التالية في مسار المحاسب نحو إنتاج البيانات المالية. يهدف التبويب إلى خلق أسس ثابتة وموحدة تضمن تجنب احتمالات حدوث الأخطاء في إنتاج البيانات المالية. من خلال هذه العملية، يتم تنظيم وتصنيف البيانات المالية بطريقة منهجية ومنظمة وفقاً للمفاهيم المحاسبية المعتمدة. هذا يساعد في توفير الدقة والموثوقية في البيانات، ويسهل فهمها واستخدامها في عمليات اتخاذ القرارات المالية.
- **إنتاج التقارير المحاسبية:** يعد الناتج النهائي للنظام المحاسبي، حيث يتم إعدادها بعد تبويب البيانات بشكل منهجي ومنظم. تحتاج الإدارة إلى هذه التقارير بشكل دوري أو في فترات معينة حسب احتياجاتها للمعلومات المالية. بالإضافة إلى ذلك، يحتاج المحاسب إلى تقارير مالية دورية تسهل له قياس نتائج أعمال المؤسسة ومركزها المالي.

تلعب الدقة في عمليات التسجيل والتبويب المحاسبية دوراً هاماً في هذه العملية، حيث يجب ضمان تسجيل العمليات المالية بشكل صحيح وتبويبها بطريقة دقيقة ومنهجية. أما فيما يتعلق بقياس النتائج، فإن ذلك يتطلب وجود أسس موحدة لمعالجة المصروفات والإيرادات المختلفة، وتحميلها لحسابات النتيجة، بالإضافة إلى وجود أسس وقواعد موحدة لمعالجة الاهتلاكات وتقييم الأصول المختلفة.

- **عملية تحليل النتائج وعرضها:** تمثل جزءاً هاماً في مهمة المحاسب في إنتاج التقارير، ولكنها تمتاز عن التقارير السابقة بعدة جوانب. فهي تتميز بالدورية، حيث يتم تحليل النتائج بانتظام لتقديم صورة مستمرة لأداء المنظمة. كما أنها تخضع لقواعد محاسبية محددة يجب الالتزام بها، وتهدف إلى عرض صورة شاملة لنشاط المنظمة وموقفها المالي، بما في ذلك الاتجاهات والتوجهات المستقبلية.

المطلب الثالث: مراحل التسجيل المحاسبي

تتلخص مراحل التسجيل المحاسبي في البنوك [1]:

1. تكوين القيود المحاسبية من مصادر القيد الأولية مثل الشيكات وأوامر التحويل.
2. ترحيل القيود إلى الكشوفات الحركة اليومية لكل قسم.
3. إعداد كشوف بخلاصة الحركة اليومية لكل قسم.
4. تنظيم المصادر الأولية من خلال مستندات قيد مدينة ودائنة على شكل يوميات مساعدة.
5. تجميع اليوميات المساعدة وتثبيت أرصدتها في جدول المطابقة اليومي.
6. تبويب المستندات وفق حسابات الأستاذ المساعد والأستاذ العام، مع تعيين أرقام متسلسلة.

[1] فؤاد توفيق ياسمين ، دار اليازوري ، عمان، الأردن، ص 244

7. ترحيل محتويات كشف الحركة اليومي وكشف مطابقة الحركة اليومي، مع الحرص على تساويهما لدلالة صحة الإثبات بعد إرسال الكشوف والمرافق من المستندات والوثائق

إلى قسم المحاسبة العامة للتدقيق وضبط الحركة اليومية الإجمالية.

8. يتم إثبات القيود اليومية العامة للبنك من خلال كشف ملخص مطابقة الحركة اليومي وعملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام.

9. بعد ذلك، يتم ترصيد الحسابات في دفتر الأستاذ المساعد والأستاذ العام وميزان المراجعة.

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبي البنكي

إن محاسبة البنوك من حيث المبدأ تعتبر تطبيقا لمبادئ المحاسبة المالية، وتتطلب معرفة دقيقة بالأصول والقواعد المحاسبية المتفق عليها، بالإضافة إلى فهم عميق للعمليات المصرفية وتقنياتها المميزة، خاصة في استخدام الحواسب الآلية في التطبيقات المصرفية. ويمثل النظام المحاسبي البنكي نظامًا للمعلومات يُستخدم لقياس نتائج الأحداث الاقتصادية وتقديمها للمستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

المطلب الاول: مفهوم نظام المعلومات المحاسبية البنكية

1. مفهوم النظام المحاسبي نظام المعلومات المحاسبي:

يعرفه حسين بلعجوز بأنه : " احد مكونات التنظيم الإداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والجهات الحكومية والدائنين، والمستثمرين وإدارة المؤسسة[1]، وهو يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

- توفير المعلومات اللازمة لانجاز العمليات اليومية.
- توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرارات.
- توفير المعلومات اللازمة التي تساعد على تقييم النشاط الإداري؛ يساهم في تقديم عدد من المساهمات خاصة عند استحداث نظام جديد.

يُعرف النظام المحاسبي بأنه يتألف من مجموعة من المستندات التي تُعَد مصدرًا رئيسيًا للبيانات المحاسبية، والسجلات المستخدمة لتسجيل هذه البيانات، وترتيبها تاريخيًا وفقًا لتسلسل حدوثها. يتم تبويب هذه البيانات في مجموعات متجانسة من حيث طبيعتها وتأثيراتها المالية. بالإضافة إلى ذلك، يشمل النظام المحاسبي مجموعة من القواعد التي تحدد أسس إعداد المستندات والسجلات وفقًا للمبادئ المحاسبية المعتمدة[2].

النظام المحاسبي في المؤسسات البنكية يُعَد من أهم عناصر نظام الرقابة الداخلية، حيث يوفر معلومات دقيقة وموثوقة تسهم في مراقبة العمليات المالية بشكل فعال. يجب أن يكون هذا النظام مبنيًا

[1] - حسين بلعجوز ، نظام المعلومات المحاسبية ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية ،

الإسكندرية ، 2009، ص 205

[2] صديقي مسعود محمد التهامي طواهر المراجعة وتدقيق الحسابات ، ط1، مطبعة المزوار، الوادي، الجزائر ، 2010، ص

على طرق محددة قانونيًا ويستجيب لوضعية المؤسسة وطبيعة نشاطها، مع استخدام أساليب الآلية. يشتمل هذا النظام على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات المحاسبية ودليل للحسابات، يضمن إعداد القوائم المالية بأقل جهد ممكن وبأعلى دقة ممكنة. ويُعتبر تضمين الحسابات اللازمة للنفقات الاستثمارية والاستهلاكية ضمن هذا الدليل أمرًا حيويًا لتمكين الإدارة من أداء مهامها الرقابية ولتمكين المحاسب من فصل العناصر المالية بشكل فعّال المعالجة .[1]

2. عناصر نظام المعلومات المحاسبي البنكي:

يتكون نظام المعلومات المحاسبي البنكي من :

- **مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في البنك:** تشمل جمع المعلومات المحاسبية والمالية أثناء حدوث العمليات البنكية خلال النشاط المصرفي. يتم جمع هذه المعلومات من خلال إدخال البيانات المحاسبية والمعلومات الخاصة بالنشاط البنكي وفقًا للهيكل التنظيمي المتبع.

تتم مراقبة ومعالجة هذه المعلومات وفقًا للنظام المحاسبي المطبق، بهدف إعداد القوائم المالية النهائية التي تعكس المركز المالي للبنك خلال الدورة المالية. وتكون هذه المدخلات مشتقة من المعطيات المحاسبية والمالية المتاحة والمتعلقة بالبيئة المحيطة بالبنك وعملياته المالية.

- **المعالجة المحاسبية للمعلومات:** تشمل عدة خطوات أساسية لتحويل المعلومات إلى معلومات محاسبية صالحة للاستخدام.

تتضمن هذه الخطوات:

1. **التقييد المحاسبي:** ويتم ذلك عن طريق تسجيل المعلومات بناءً على المستندات والوثائق القانونية في دفتر اليومية، وهو الخطوة الأولى لتسجيل العمليات المالية.

2. **ترحيل المبالغ:** حيث يتم نقل المبالغ المتعلقة بكل عنصر من عناصر الأصول أو الحسابات المناسبة لها من دفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ، لتسهيل متابعة وتحليل العمليات المالية.

3. **إعداد ميزان المراجعة**: وهو مرحلة تتم في نهاية الدورة المالية للتحقق من صحة القيود المحاسبية وتصحيح أية أخطاء.

4. **إعداد القوائم الختامية:** وتشمل القوائم الرئيسية مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي والقوائم الملحقة الأخرى التي تعكس وضع البنك المالي بشكل شامل.

تمثل هذه الخطوات مراحل النظام المحاسبي التقليدي، والذي شهد تطورات ليصل إلى استخدام تقنيات الإعلام الآلي في الوقت الحالي، نظرًا لفوائدها المتعددة، وذلك بالاعتماد على إجراءات وترتيبات خاصة ومنهجية محاسبية متبعة لدى البنك التجاري.

- **مخرجات نظام المعلومات المحاسبي** تتمثل في النتائج والتقارير التي تسهم في الرقابة واتخاذ القرارات داخل البنك.

[1] أحمد العماري، نظام المعلومات المحاسبية وعملية إتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية مجلة العلوم الإنسانية

جامعة قسنطينة، الجزائر، عدد 21 ، 2004، ص 126

تشمل هذه المخرجات:[1]

1. **التقارير الختامية**: وتعكس حالة البنك المالية بشكل شامل، مثل قوائم الدخل والمركز المالي وتغيرات رأس المال وغيرها.
2. **الجداول الملحقة:** وتوفر تفاصيل إضافية وتحليلات مالية تساعد في فهم أداء البنك والعوامل المؤثرة عليه.
3. **كشوف الحركة**: وتسجل المعاملات المالية والتحويلات والإيداعات والسحبات وغيرها، مما يساعد في تتبع الأنشطة المالية للبنك.

تعتبر هذه المخرجات أدوات قيمة للرقابة الداخلية واتخاذ القرارات داخل البنك، حيث توفر معلومات دقيقة وموثوقة تساعد في تقييم الأداء المالي وتحديد الاتجاهات واتخاذ الخطوات اللازمة لتحسين الأداء.

المطلب الثاني : خصائص و اهداف النظام المحاسبي المالي البنكي

يتميز النشاط البنكي عن غيره من قطاعات الإنتاج الأخرى بعدة خصائص يمكن النظر إليها من ناحيتين : طبيعة العمليات البنكية، ومصادر الأموال واستخداماتها في البنوك التجارية كما يلي:

طبيعة العمليات البنكية تتميز بعدة جوانب، منها:[2]

1. تعتمد على إبداعات العملاء.
2. تتمحور حول التداول بالنقود كأساس لعمل البنوك.
3. تتطلب مجموعة من المقومات والأقسام الداخلية لتنفيذ وظائف البنك بفعالية .

تعتمد البنوك التجارية على مصادر تمويل داخلية وخارجية. المصادر الداخلية تشمل رأس المال المدفوع والاحتياطات، بينما تشمل المصادر الخارجية الودائع والقروض من البنك المركزي أو البنوك الأخرى. يمكن استخدام هذه الأموال في تقديم قروض أو استثمارها في مشاريع أخرى[3].

1. مميزات النظام المحاسبي البنكي :

من أهم الخصائص التي يتميز بها [4]:

- الدقة والوضوح في المصطلحات والتسميات وطرق التقييد والمعالجة.
- الأمانة والسرعة في تسجيل العمليات واستخراج الأرصدة.
- تعدد الكشوف والدفاتر والسجلات الإحصائية لتغطية تشابه وتكرار عمليات البنك.
- المرونة في تقديم المعلومات والكشوف في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات السليمة.
- تطبيق قواعد التسجيل والتقييم المحاسبي بشكل صارم وفعال.

يهتم البنك بالمحافظة على أصوله خصوصا الأصول النقدية، ويستعين في سبيل ذلك بعدد من الأساليب من بينها :

- استخراج أكثر من صورة من المستند توخيا لسرعة الإثبات و المطابقة.
- الاهتمام بتصميم المستندات بحيث تأتي محتوية لكافة البيانات.

---

[1] محمد السيد سرايا النظام المحاسبي في المنشآت المالية، الدار الجامعية، القاهرة، 2000 ، ص 39

[2] زهير الحدرب ولؤي وديان ، محاسبة البنوك ، دار البداية لناشرون والموزعون ، ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2012، 20-27

[3] عبد المقصود دبيان ، محمد سمير الصبان ، دار المعرفة الجامعية ، لبنان ، 1999، ص ص 16-17

[4] فائق شقير وعاطف أخرس ، محاسبة البنوك ، عمان ، 2000، ص ص 29-30

- استخدام حسابات المراقبة الإجمالية للمجموعات المتعددة من الحسابات التي يضمنها واحد من الدفاتر المتخصصة، على أن يوكل القيد في حسابات المراقبة إلى أشخاص آخرين غير الذين يقومون بالتسجيل في الحسابات المتخصصة.
- إدخال الغير كجزء من نظام الرقابة عن طريق إرسال كشوف الحسابات الجارية دوريا إلى العملاء ومطالبتهم بالمصادقة عليها.
- استخدام الحسابات النظامية التي تمثل واحدا من أهم وسائل تحقيق الرقابة في البنك.

تطبق البنوك التجارية إجراءات متعددة من أنظمة الرقابة الداخلية تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق الضبط الحسابي و أحكام الرقابة على أموال و عمليات البنك، و من تلك الإجراءات:

- تجزئة العمل وتقسيمه بين العاملين بحيث لا ينفرد أحد موظفي البنك بتنفيذ عملية بكاملها بل يكون عمل موظف بمثابة مراجعة الأعمال السابقة.
- الفصل بين وظيفة الاحتفاظ بأصول البنك ووظيفة المحاسبة، فالشخص المسؤول عن النقدية في الخزينة غير الشخص الذي يتولى إجراءات القيد في المجموعة الدفترية.
- استخدام الآلات الالكترونية في عمليات تسجيل مما يوفر الدقة الحسابية ويخلق وفرا في الوقت والجهود و يخفض في تكلفة العمل المحاسبي.

- ضرورة اعتماد مستندات البنك و التوقيع عليها من اثنين ممن لهم حق التوقيع في البنك.
- وضع حدود معينة للمبالغ التي يجوز لمسؤول معين اعتمادها و تتدرج أحجام المبالغ من تدرج المستويات الإدارية المسؤولة.

نظرا لطبيعة عمل البنوك وضرورة مراعاة الدقة، يستلزم الأمر وجود نوعين من المستندات:

- مستندات داخلية:

يتم إعدادها داخل البنك ومنها إيصالات الإيداع وحوافظ إيداع الأوراق التجارية ... و غيرها من النماذج المؤدية لحدوث عملية من عمليات البنك.

- مستندات خارجية:

يتم إعداد المستندات الخارجية، مثل القسائم وإيصالات سحب النقدية وحوافظ الإبداع والأوراق التجارية، من قبل عملاء البنك وغيرهم. تُسجل هذه المستندات في سجلات مستقلة عن المستندات الداخلية، وتُستخدم في عمليات القيد في مجموعة أخرى من السجلات. يتم المطابقة والمقارنة بين المستندات الداخلية والخارجية لضمان الضبط الحسابي، وذلك تحقيقاً للضبط الداخلي ومراعاة لأحكامه ومبادئه.

و توضيحا لذلك فإنه في حالة إيداع أوراق تجارية (كمبيالات لتحصيلها لحساب أحد العملاء يقوم بإعداد حافظة إبداع متضمنة مجموعة من البيانات من بينها :

- مبلغ الكمبيالة.
- تاريخ و مكان الاستحقاق.
- اسم الساحب و المسحوب عليه.

يتم إعداد فيشة إيداع أوراق تجارية للتحصيل بناءً على المعلومات الموجودة في حافظة الإيداع التي تقدمها العملاء. يُقوم بعملية القيد المحاسبي من واقع هذه الحافظة في اليومية المحاسبية للتحصيل. بعد ذلك، يتم تسجيل المعلومات في دفتر أستاذ مساعد أصحاب كمبيالات مقدمة للتحصيل، حيث يتم تضمين بيانات أخرى مثل مقدار عمولة التحصيل المستحقة للبنك.

هذا الإجراء يعزز الشفافية والدقة في عمليات البنك المالية، ويساعد في الامتثال للمعايير المهنية والقوانين المحاسبية. يعتبر ذلك جزءًا من إطار الضبط الداخلي الذي يسهم في تحقيق النزاهة والكفاءة في إدارة المعاملات المالية للبنك.

يعد استخدام النسخ الأصلية والصور من مستندات القيد في البنك التجاري ممارسة شائعة، حيث يتم تداولها في الأقسام المختلفة للبنك. يتأثر كل قسم بالعمليات المسجلة في مستندات القيد التي تتعلق به، سواء كانت أصولًا أم نسخًا. يتم القيد في دفاتر كل قسم باستخدام صورة مستند القيد الخاص به، مما يسهل إدارة العمليات المالية بشكل فعال ودقيق في كل جانب من جوانب عمل البنك.

البنوك التجارية تتعامل مع عدة أنواع من العمليات المحاسبية:

أولاً: العمليات النقدية التي تشمل قبض الأموال أو صرفها ويشارك فيها الخزينة مباشرة.

ثانياً: العمليات غير النقدية مثل المقاصة بين عملاء البنك أو بين فروعه، وتتضمن عمليات الإيرادات والمصروفات وشراء المستلزمات. هذه العمليات لا تتضمن مباشرة الخزينة.

تتبع العمليات في النظام المحاسبي بدايةً في ملاحق الخزينة واليومية الخاصة بها، ثم يُرسل التفاصيل والمستندات ذات الصلة إلى قسم المراجعة. يقوم قسم المراجعة بمراجعة وتحليل هذه المستندات ويُعد ملخصاً للعمليات اليومية التي تشمل مقبوضات ومدفوعات. هذا الملخص يُرسل إلى قسم الحسابات العامة حيث يتم تسجيل العمليات في دفتر اليومية العامة.

تتضمن خطوات الضبط الحسابي لعمليات البنك في نهاية اليوم:

أولاً: يتم إعداد كشف الحركة اليومي باستخدام اليوميات المساعدة التي تمسكها أقسام البنك المختلفة.

ثانياً: يُعد كشوف المراجعة اليومية من دفاتر الأستاذ المساعدة، ويتم مطابقة مجموعها مع مجموع كشوف الحركة اليومية.

ثالثاً: يُعد ميزان المراجعة اليومي، ويتم مقارنة الأرصدة الإجمالية بالأستاذ العام مع أرصدة الحسابات التفصيلية في دفاتر الأستاذ المساعدة.

يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرًا على تزويد إدارة البنك الداخلية وسلطات الرقابة على البنوك بالمعلومات اللازمة لصياغة السياسات المختلفة، وذلك في الوقت المناسب.

المطلب الثالث: مبادئ النظام المحاسبي

يرتبط إعداد وتصميم النظام المحاسبي بمجموعة من المبادئ الأساسية، التي نذكر من بينه :[1]

1- مبدأ التكلفة المناسبة:

يهدف إلى توفير المعلومات اللازمة للإدارة بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم البنك وإمكانياته المالية، مما يسمح بتحقيق الرقابة الداخلية بشكل فعال. يشتمل هذا المبدأ على شروط أساسية:

- ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات لتوفير المعلومات الضرورية وضمان متطلبات الرقابة الداخلية.
- توفير النظام المحاسبي للإدارة بيانات دقيقة وشاملة، مع تحقيق فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية.

[1] : أحمد العمراوي، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر 2011، ص 60 _ 58

يجب مراعاة جوانب التكلفة مقابل العائد المتوقع من الإجراءات لضمان استمرارية النشاط العادي للبنك.

2- مبدأ الثبات في إعداد التقارير:

يعتبر أساسيًا في المحاسبة، حيث يتطلب أن تكون مخرجات النظام المحاسبي، مثل القوائم المالية والتقارير، معدة بطريقة موحدة وثابتة في كل الدورات المحاسبية. هذا يمكن المستخدمين من المقارنة بين السنوات المختلفة والاستفادة الكاملة من البيانات المقدمة.

3- مبدأ الضبط والرقابة الداخلية:

يهدف إلى توفير معلومات دقيقة وصحيحة من خلال النظام المحاسبي، والتي تكون أساساً لاتخاذ القرارات الصحيحة. يتطلب ذلك وجود إجراءات تنظيمية متكاملة داخل النظام تضمن الدقة وتمنع حدوث الأخطاء.

4- مبدأ المرونة في النظام المحاسبي:

يشير إلى القدرة على التكيف مع التغيرات المستقبلية، مع الحفاظ على استمرارية عرض البيانات. يعني هذا أن النظام يجب أن يكون مصممًا بحيث يمكن تعديله أو إضافة ميزات جديدة وفقًا للظروف الجديدة التي تواجهها البنك.

5- مبدأ التوقيت المناسب:

يعني أن نتائج النظام المحاسبي يجب أن تكون متاحة في الوقت المناسب وبأعلى جودة ممكنة، لكي تستخدمها الجهات المختلفة في اتخاذ القرارات الملائمة.

6- مبدأ إعداد التقارير:

يشير إلى أن النظام المحاسبي يجب أن يمكن من إصدار تقارير داخلية وخارجية تكون وسيلة فعالة للتواصل بين مختلف مستويات الإدارة. يجب أن تتميز هذه التقارير بالدقة لتكون قاعدة موثوقة لاتخاذ القرارات الصحيحة.

المطلب الرابع : مقومات النظام المحاسبي البنكي

يعتمد النظام المحاسبي، في أي مؤسسة على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه، وتتمثل هذه المقومات في ستة عناصر أساسية هي :

- المجموعة المستندية .
- المجموعة الدفترية.
- دليل الحسابات.
- أدوات الرقابة والتحليل المالي.
- التقارير الدورية.
- الوسائل الآلية في المحاسبة.

وسيتم مناقشة أهم هذه العناصر، على ضوء طبيعة وخصائص المحاسبة في البنوك التجارية كما يلي:

❖ المجموعة المستندية[1]:

تُعتبر أحد أهم عناصر النظام المحاسبي، حيث تسهّل تجميع البيانات المالية والمصرفية لأقسام البنك. تُعتبر المستندات مصدر القيد الأولي في النظام المحاسبي، حيث تصنف وتُسجّل وتُحلّل البيانات في التسجيلات المحاسبية. تصميم المستندات يجب أن يُحقّق هدفًا مركزيًا وهو توفير البيانات بأفضل شكل ممكن، مع مراعاة البساطة والوضوح. يتضمن ذلك تصميم الدورات المستندية بطريقة تُسهّل استيعاب البيانات وتحليلها بكفاءة. لا بد أن تتوافق المستندات مع متطلبات التقارير المالية والقوانين المحاسبية المعمول بها، وتُسهّل عملية اتخاذ القرارات المالية.
وظيفة مستند القيد تُعتبر أساسية لإعلام أقسام البنك بالمعاملات المالية التي تمت، وتوضيح ما إذا كانت مدينة أم دائنة في الحسابات. على سبيل المثال، مستند إيداع نقدي في حساب عميل يُسجل في سجلات البنك لتثبيت العملية المالية وتوثيقها. يحتوي مستند الإيداع على معلومات مثل اسم العميل، المبلغ المودع، وتاريخ العملية. يُعد هذا المستند جزءًا أساسيًا من التسجيلات المحاسبية لضمان دقة الحسابات واتخاذ القرارات المالية الصائبة.

- ومن البيانات التي تحتويها قسيمة الإيداع النقدية هي :

• المبلغ المطلوب إيداعه .
• رقم الحساب الجاري واسم صاحبه.
• تاريخ الإيداع ... إلخ.

وتعد هذه البيانات ضرورية في التوجيه المحاسبي للعملية، كما تعتبر مستندا محاسبيا تجاه معاملات البنك مع الغير. ويتم إعداد مستند مستقل لكل عملية من عمليات البنك مثل إيداع أو سحب نقود، تحصيل كمبيالات بالنيابة، منح السلف أو القروض ... إلخ
تُعد بعناية لتتناسب مع طبيعة عمل البنك ونظامه المحاسبي المعتمد. تشمل هذه المستندات إيصالات الإيداع والقبض، ومستندات الخصم والإضافة، واستلام الأمانات، وغيرها. تُعد هذه المستندات أدوات أساسية لتوثيق العمليات المالية بدقة وفقا للمعايير المحاسبية المعمول بها.
في البنوك التجارية، يُعدّ مستند القيد عادةً من أصل وصورة، ليتم تداوله بين الأقسام المختلفة التي تتأثر بالعملية. يُسجّل القيد في دفاتر كل قسم باستخدام صورة مستند القيد الخاص به، في حين يتم تسليم الأصل للعميل. فمثلاً، عند إيداع نقدية في حساب جاري لأحد العملاء، تؤثر هذه العملية في عدة أقسام:

- **قسم الخزينة:** الذي يتلقى النقدية المودعة، كما يتم إثبات عملية الإيداع من خلال مستندات القيد المعتادة، مثل مستند قبض نقدية في قسم الحسابات الجارية. ويتم إثبات العملية في حساب جاري العميل الذي تم الإيداع لحسابه، حيث يُعتبر العميل طرفًا دائمًا في هذه العملية.
- **قسم الحسابات العامة:** حيث يُحتفظ هناك بحسابات المراقبة التي تسمح بالتحقق من صحة عمليات البنك عن طريق مقارنة الحسابات التفصيلية والإجمالية. تشمل هذه الحسابات أستاذ مساعد الحسابات الجارية الموجود في قسم الحسابات الجارية، وحساب جاري العملاء الموجود في قسم الحسابات العامة. وبهذا الشكل، يتم مراقبة جميع العمليات البنكية، مثل فتح الاعتمادات المستندية للعملاء أو إصدار خطابات الضمان لهم، وغيرها، بدقة وتماشيًا مع القواعد المحاسبية المعتمدة.
- **قسم مراكز العملاء :** حيث يتم تسجيل العملية لكل عميل بدقة، مما يمكن من متابعة مركز كل عميل أولا بأول ، وتجدر الإشارة إلى أن القيود المحاسبية، تتم إستنادا إلى الوثائق التالية:

[1] 1 : عبد الإله نعمة جعفر النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2007 44_47، ص ص

- مستند الصرف بالسبة للنفقات.
- مستند القبض بالنسبة للمقبوضات.
- مستند الدفع بالنسبة للمدفوعات النقدية.
- شيكات بالنسبة للمبالغ المسحوبة من الحسابات.
- مستند قيد للعمليات غير النقدية.
- مستندات أخرى تحددها أنظمة وتعليمات البنك.

تُنظم مستندات القيد لكل من القيود المدينة والدائنة بعناية، حيث تُشرف عليها الإدارة وتؤشر المستندات المحاسبية قبل التنفيذ من قبل الأشخاص المعنيين. يهدف ذلك إلى ضمان صحة العمليات المالية وانسجامها مع القوانين والأنظمة المحددة من قبل إدارة البنك. تتم توقيع المستندات والوثائق قبل تنفيذها وتسجيلها في قيود المحاسبة من قبل المفوضين المعينين من قبل إدارة البنك. يتوفر في كل بنك نظام متكامل لحفظ المستندات والحفاظ عليها لفترة زمنية محددة تحددها الإدارة العامة للبنك.

❖ المجموعة الدفترية[1] :

تختلف المجموعة الدفترية التي تحتفظ بها البنوك التجارية تبعا لاختلاف الطريقة المحاسبية المتبعة في تسجيل وتجميع العمليات من قبل كل بنك زمن أكثر الطرق المحاسبية شيوعا في المجال المصرفي هي الطريقة الفرنسية، وما يعرف ب اليومية المركزية).

بموجب هذه الطريقة يقوم البنك بمسك الدفاتر التالية :
- دفاتر اليوميات المساعدة.
- دفاتر الأساتذة المساعدة.
- دفتر اليومية المركزية.
- دفتر الأستاذ العام.

تُسجل العمليات المصرفية في الدفاتر المساعدة لليوميات فور حدوثها، حيث يتم ترحيلها إلى حساباتها المختصة في دفاتر الأستاذ المساعدة. وفي نهاية كل يوم، يُسجل مجموع اليومية المساعدة في قيد مركزي واحد في دفتر اليومية المركزية في قسم الحسابات العامة بالبنك. من هناك، يتم ترحيل البيانات إلى دفتر الأستاذ العام، الذي يُعتبر من أهم الدفاتر المحاسبية، حيث يحتوي على ملخص لجميع عمليات المنشأة. يُستخدم هذا الدفتر لإعداد ميزان المراجعة والحسابات الختامية، بالإضافة إلى قائمة المركز المالي.

- الطريقة الفرنسية أو نظام المحاسبة المركزية:

هو النظام الذي يُعتمد في أغلب البنوك، يتضمن هذا النظام استخدام اليوميات المساعدة ودفتر الأستاذ المساعد في أقسام البنك المختلفة، حيث يتم تسجيل العمليات على الفور في اليوميات المساعدة. بعد ذلك، يتم ترحيلها بالتفصيل إلى الحسابات الشخصية في دفتر الأستاذ المساعد. في نهاية كل يوم، يتم احتساب مجموعات اليوميات المساعدة وتسجيلها في قيود إجمالية في دفتر اليومية المركزية، ومن ثم يتم ترحيلها إلى دفتر الأستاذ العام.

- بالطريقة الإنجليزية:

يتم تسجيل العمليات بتفصيل فور حدوثها في دفاتر القيد الأولية، وهذه الدفاتر تعادل اليوميات المساعدة في الطريقة الفرنسية. من دفاتر القيد الأولية، يتم ترحيل البيانات إلى الحسابات الفردية

[1] عبد الإله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، مرجع سبق ذكره، ص ص 47_51

المختصة في دفاتر أستاذ الحسابات الشخصية. وفي نهاية كل فترة معينة، يتم احتساب مجاميع دفاتر القيد الأولية وترحيلها إلى حساباتها المختصة في دفتر الأستاذ العام. بموجب هذه الطريقة، يمكن للبنك التخلص من دفتر اليومية العامة المستخدمة في الطريقة الفرنسية.

أن النظام المحاسبي في البنك التجاري، لكي يؤدي دوره بشكل فعال، لابد له من استخدام نوعين من المجموعة الدفترية هما :

- المجموعة الآلية التي تصدر عن الحاسوب.
- المجموعة اليدوية التي يتم إعدادها من قبل أقسام المحاسبة في الفروع.

♦ المجموعة الآلية:

▫ تقرير الحركات اليومية:

يعرض جميع العمليات التي تمت من قبل أقسام البنك خلال فترة زمنية معينة، ويتم توزيعها حسب طبيعتها وفقًا للعملات المختلفة (دينار، دولار، يورو، إلخ).

▫ تقرير الحركات والأرصدة للأستاذ العام والأستاذ المساعد اليومي:

يعرض أرصدة الحسابات التي تم تحريكها خلال اليوم، وذلك لكل عملة على حدة.

▫ تقرير الحركة اليومية:

يعرض أرصدة الحسابات التي تم تحريكها فرديًا وبشكل إجمالي، بالإضافة إلى الحسابات التي لم تتحرك خلال اليوم. يعتبر هذا التقرير مثابة الميزانية اليومية ويتم إرسال نسخة منه إلى الإدارة العامة.

▫ تقرير العمليات اليومي للأستاذ:

في المركز الرئيسي والأستاذ في الفروع المحلية يبين الحركات المدينة والدائنة التي تم تسجيلها على حساب مركز الفروع في المركز الرئيسي، ويعكس ذلك من خلال سجلات الفروع. بينما يوضح التقرير الثاني، للفروع المحلية، الحركات المدينة والدائنة التي تم تسجيلها على حساب الفرع في المركز الرئيسي، وذلك استنادًا إلى سجلات المركز الرئيسي. يهدف هذان التقريران إلى الرقابة المحاسبية البنكية للتأكد من تطابق المبالغ وحقوق الفائدة والبيانات الأخرى المدرجة في كل من التقارير، لضمان التناغم بين المعلومات المالية للمركز والفروع. يساعد ذلك في متابعة الأمور المتعلقة بين المركز والفرع، والتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحل أي تباينات قد تظهر.

▫ تقرير فرق ميزان الحركة:

لكل عملة على حدة يوضح مجموع الحركات المدينة والحركات الدائنة لكل عملة. يُظهر التقرير أيضًا أية فروقات بين الدائن والمدين، مما يُسهّل عملية البحث عن الأخطاء لدى قسم المحاسبة.

▫ تقرير القيود الآلية لتسويات الشهرية:

يوضح القيود التلقائية التي تم تنفيذها بواسطة الحاسوب. يتعلق ذلك بتطبيق مبدأ الاستحقاق الشهري لبنود الإيرادات والمصاريف، وأيضًا تقسيمات الجاري مدين/القروض. يتم إنشاء هذه القيود تلقائيًا بناءً على القواعد المحددة مسبقًا في نظام المحاسبة، وذلك لضمان دقة واتساق التسجيلات المحاسبية في نهاية كل شهر مالي. هذا التقرير يساعد في توثيق العمليات المحاسبية التلقائية وفهم طبيعتها وتأثيرها على الحسابات.

▫ تقرير أرباح الفترة الحالية:

يعرض الأرصدة الشهرية لجميع الإيرادات والمصاريف التي تم إغلاقها في حساب أرباح الفترة الحالية. يهدف هذا التقرير إلى توضيح صافي الدخل الناتج خلال الفترة المحددة، حيث يتم حساب الفارق بين إجمالي الإيرادات وإجمالي المصاريف خلال الشهر. يُستخدم هذا التقرير كأداة رئيسية لتحليل أداء الشركة خلال الفترة الزمنية المحددة وتقييم كفاءة إدارتها المالية.

▫ سجل الأستاذ العام الشهري:

يعرض إجمالي الحركات اليومية لكل حساب، سواء كانت مدينة أو دائنة، بالإضافة إلى الرصيد اليومي لكل عملة. كما يظهر مجموع إجمالي الحركات المدينة والدائنة الشهرية التي تمت على كل حساب. يتمثل هدف هذا السجل في توثيق ومتابعة تطور الحسابات على مدار الشهر، وتحديد الأرصدة المتاحة في نهاية كل شهر لتسهيل عمليات المراجعة وإعداد التقارير المالية.

- كشوف المصروفات الشهرية:

تظهر حركة المصروفات يومًا بعد يوم لأغراض التحليل والمراجعة. يتم تصنيف المصروفات في هذه الكشوفات ضمن مجموعات، حيث تخص كل مجموعة دائرة معينة من الدوائر في الإدارة العامة. يتم متابعة هذه المجموعات للتأكد من صحتها ومطابقتها للميزانية المخصصة، مما يساعد في رصد أي تباينات أو مخالفات قد تحدث في عمليات الإنفاق والمصروفات. يعتبر هذا التقرير أداة مهمة لإدارة الشؤون المالية واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

- تقرير جدول الميزانية الشهرية:

يعرض موجودات ومطلوبات الفرع بالعملة المحلية والعملات الأجنبية مقومة على الدينار، بالإضافة إلى صافي أرباح الفترة من بداية العام وحتى التاريخ الحالي. يشمل التقرير أيضًا الملاحق الخاصة بتقسيمات الجاري مدين وحساب الأجل. يتمثل هدف هذا التقرير في توضيح حالة الموجودات والمطلوبات للفرع بالعملات المحلية والأجنبية، وكذلك تقديم نظرة شاملة حول أداء الفرع منذ بداية العام وحتى تاريخ التقرير.

♦ المجموعة اليدوية:

هذه المجموعة تفصل ما هو وارد في التقارير سالفة الذكر، وجميعها تعد شهريا، وتشمل على التقارير التالية:

- كشف الأثاث المستجد والمباع الشهري:

يوضح الحركة الشهرية التي تمت على الأثاث، سواء كانت إضافة جديدة أو تخفيض، وذلك للتتبع من قبل دائرة العقار واللوازم. يُعتبر هذا الكشف أداة مهمة لمتابعة التغيرات في المخزون من الأثاث، وتحديد الأصول الجديدة المضافة والأصول المباعة، مما يساعد في إدارة الأصول بكفاءة وتحديث قوائم الأصول بشكل دوري.

- الإحصائية الشهرية بعدد الحركات:

تُعرض كمية الأنشطة التي تمت خلال الشهر، وتعتبر هذه الإحصائية نصف آلية حيث يتم إصدار جزء منها آلياً، بينما يُعبأ الجزء الآخر يدوياً من قبل الفرع. يتم إرسال هذه الإحصائية إلى دائرة التنظيم لتحديد احتياجات الفروع من الموظفين، حيث تُعتبر مؤشرًا مهمًا لتقدير حجم العمل وضرورة توفير الكوادر البشرية اللازمة للفروع لضمان تنفيذ الأنشطة بكفاءة وفعالية.

- تقرير خطة الميزانية الشهرية ربع سنوي (ميزانية تقديرية):

هو تقرير يقوم بمقارنة بين الخطط المالية المخطط لها والتنفيذ الفعلي، مع تحديد مقدار الانحراف سواء كان إيجابيًا أو سلبيًا، وتوضيح أسباب هذا الانحراف. يتم إرسال هذا التقرير إلى دائرة الأبحاث والتخطيط المالي لتحليل النتائج واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء المالي وضبط الإنفاق وفقًا للميزانيات المخطط لها.

- كشف الموجودات الثابتة (سنوي بعد الاستهلاك):

يوضح معلومات مهمة عن الأصول الثابتة، حيث يشمل تاريخ الشراء، والقيمة الشرائية، ومجمع الاستهلاك، والقيمة الدفترية، بالإضافة إلى نسبة الاستهلاك. يتم إرسال هذا الكشف لدائرة العقار واللوازم لتوثيق ومتابعة الموجودات الثابتة وتحديث السجلات بانتظام. يُعتبر هذا التقرير أداة مهمة في إدارة الأصول الثابتة وتقييم قيمتها الدفترية بعد الاستهلاك لضمان توافقها مع سياسات الشركة والتشريعات المحلية.

- <u>البيان الشهري بموجودات ومطلوبات الفرع:</u>

هو تقرير يُظهر ميزانية الفرع وفقًا لمتطلبات البنك المركزي. يتم إرسال هذا التقرير إلى مركز الفرع لتوثيق الأصول والالتزامات الشهرية وضمان توافقها مع السياسات المالية والتشريعات المحلية واللوائح الرقابية المعمول بها. يعتبر هذا التقرير أداة مهمة في مراقبة الأداء المالي للفرع وتحديد أي اختلالات أو مشكلات تتعلق بالتوازن بين الموجودات والمطلوبات.

المبحث الثالث: الرقابة المحاسبية لأقسام البنك

يتناول هذا المبحث العناصر التالية:

المطلب الأول: قسم الصندوق

يتولى قسم الصندوق عمليات استلام وتسليم النقود والاحتفاظ بها، لأن النقد يعتبر من العناصر المهمة في تمويل العمليات البنكية المختلفة، لذلك توجد ضوابط و تعليمات تنظم عملية الرقابة على قسم الصندوق وتقسم أمانة الصندوق إلى:

1. الصندوق في الفرع الرئيسي (الخزينة الرئيسية)[1] :

وهي الخزينة المتواجدة في الفرع الرئيسي وتقوم بتجهيز الفروع وبنفس الوقت فإنها تستلم الفائض النقد يعن حاجة الفروع وإيداعه في البنك المركزي

عندما يستلم الفرع الرئيسي النقد اللازم من البنك المركزي تمهيدا لتسديد احتياجات الفروع الأخرى يجرى القيد التالي بموجب أسعار البنك المركزي ومن حلال استخدام مستند المقبوضات النقدية.

من حـ/ نقد في الصندوق

إلى حـ/ البنك المركزي

- عند تجهيز الفرع بالنقد يتم إثبات القيد التالي في سجلات الفرع الرئيسي

من حـ/ الفرع المعني

إلى حـ/ نقد في الصندوق

- عند قيام الفرع الرئيسي بإيداع المبالغ النقدية الفائضة لدى البنك المركزي يجرى القيد التالي:

من حـ/ البنك المركزي

إلى ح/ نقد في الصندوق

2. الصندوق لدى الفروع :[2]

يكون لكل فرع من الفروع البنك خزانة مستقلة به تعرف بالغرفة الحصينة تحتفظ بها النقدية وفق الاحتياجات على أنه يمكن القول بأن أعمال أمانة الصندوق في الفرع الرئيسي أما المعالجة المحاسبية فهي كما يلي:

- عندما يستلم الفرع مبالغ نقدية من الفرع الرئيسي:

يكون القيد كما يلي:

من حـ/ نقد في الصندوق

إلى حـ/ الفرع الرئيسي

- عند استلام المبالغ النقدية من عملاء الفرع :

نجري القيد التالي:

من حـ/ نقد في الصندوق

إلى ح/ الحساب المختص (جاري، توفير، ودائع ... إلخ)

---

[1] إيهاب نظمي إبراهيم حسن توفيق مصطفى محاسبة المنشآت المالية مكتبة المجتمع العربي للنشر، الطبعة 1

عمان، الأردن 2011، ص 35

[2] : إيهاب نظمي إبراهيم حسن توفيق مصطفى، محاسبة المنشآت المالية، مرجع سبق ذكره، ص 36

- عند دفع مبالغ نقدية إلى العملاء :

نجري القيد التالي:
من حـ/ الحساب المختص
إلى حـ/ نقد في الصندوق

- عند إرسال الفائض النقدي الفرع الرئيسي :[1]

يسجل القيد التالي:
من حـ/ الفرع الرئيسي
إلى ح/ نقد في الصندوق

مطابقة الرصيد النقدي لدى أمين الصندوق لدى الفرع بمطابقة الرصيد الفعلي النقدي مع الرصيد الدفتري للمقبوضات والمدفوعات وكذلك مطابقة رصيد النقدية الموجود الظاهر في سجل الأستاذ العام

- يحسب رصيد النقدية في سجل الأستاذ العام في نهاية كل يوم وفقا للمعادلة التالية[2] :

رصيد النقدية في سجل الاستاذ العام في بداية اليوم
(+) المقبوضات النقدية خلال اليوم
() المدفوعات النقدية خلال اليوم
رصيد النقدية في سجل الأستاذ العام في نهاية اليوم
XXX
XXX
(XXX)
XXX

- وعند مطابقة رصيد النقدية في خزانة الفرع في نهاية اليوم مع الرصيد الدفتري الظاهر في سجل الأستاذ العام ينتج ما يلي:

أولا: تساوي الرصيد النقدي الفعلي في خزانة الفرع مع الرصيد الدفتري للنقدية الظاهر في سجل الأستاذ العام وهنا لا يجرى أي قيد محاسبي.

ثانيا : رصيد النقدية في خزانة الفرع أقل من الرصيد الدفتري الظاهر في سجل الأستاذ العام، أي أن هناك عجز في الصندوق ويتم إجراء القيود التالية:

- قيد تسوية بإثبات مقدار العجز

من حـ/ النقص في الصندوق فروقات نقدية)
إلى حـ/ نقدية في الصندوق

- تتم معالجة حساب النقص في الصندوق فروق نقدية) كما يلي[3] :
  - إذا سدد أمين الصندوق مقدار العجز نقدا :

نجري القيد التالي:
من حـ/ نقدية في الصندوق
إلى حـ/ النقص في الصندوق

[1] إيهاب نظمي إبراهيم حسن توفيق مصطفى محاسبة المنشآت المالية مكتبة المجتمع العربي للنشر، الطبعة 1 عمان، الأردن 2011، ص 37

[2] إيهاب نظمي إبراهيم حسن توفيق مصطفى محاسبة المنشآت المالية، مرجع سبق ذكره ، ص 38

[3] إيهاب نظمي إبراهيم حسن توفيق مصطفى محاسبة المنشآت المالية مكتبة المجتمع العربي للنشر، الطبعة 1 عمان، الأردن 2011، ص ص 38_40

- أما إذا أن أمين الصندوق غير قادر ماليا على تسديد قيمة العجز فورا وبالكامل فيتم تحميله بمقدار العجز كسلفة مترتبة بذمته ويكون القيد كما يلي:

من حـ/ سلف (أمين الصندوق)
إلى حـ/ النقص في الصندوق.

- وعند استلام المبلغ نقدا من أمين الصندوق على شكل أقساط شهرية :

نجري القيد التالي:
من حـ/ نقدية الصندوق بمقدار المبلغ المستلم)
إلى ح/ سلف أمين الصندوق)

- أما إذا لم تحدد مسؤولية أمين الصندوق عن مقدار العجز لأي سبب كان وقررت إدارة الفرع أن تتحمل قيمة العجز يكون القيد كما يلي:

من حـ/ أموال خاصة
إلى حـ/ النقص في الصندوق

- وإذا كان أمين الصندوق مؤمن ضد خيانة الأمانة فيتم تحميل شركة التأمين بمقدار العجز كما يلي:

من ح/ شركة التأمين
إلى حل النقص في الصندوق

- وعند استلام الفرع الشيك المرسل من شركة التأمين بمقدار العجز نجري القيد التالي:

من حـ/ نقدية في الصندوق

- إذا حل النقص في الصندوق إذا كان رصيد النقدية في خزانة الفرع أكبر من الرصيد الدفتري الظاهر في سجل الأستاذ العام، أي أن هناك زيادة في الصندوق تتم المعالجة كما يلي[1] :

إثبات مقدار الزيادة في النقدية بالقيد التالي:
من ح/ نقد في الصندوق
إلى حـ/ الزيادة في الصندوق (حسابات دائنة)

هنا نميز حالتين الأولى ظهور من يدعي بإعادة الزيادة، والحالة الثانية عدم ظهور من يدعي بمبلغ الزيادة ولكل من الحالتين طريقة معالجة محاسبية:

1. **ظهور من يدعى بإعادة الزيادة وأثبت ذلك بالطرق المشروعة مع حصول قناعة تامة من قبل إدارة الفرع بإرجاع قيمة هذه الزيادة إلى المدعي بها تكون المعالجة المحاسبية كما يلي:**

من حـ/ الزيادة في الصندوق حسابات دائنة)
إلى حـ/ نقدية في الصندوق

2. **عدم ظهور من يدعي بإعادة الزيادة يبقى هذا المبلغ موقوفا في السجلات حتى يقفل في حساب مبالغ غير مطالب بها القيد:**

[1] إيهاب نظمي إبراهيم حسن توفيق مصطفى محاسبة المنشآت المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الطبعة 1

عمان، الأردن 2011، ص ص 40_41

من حـ/ الزيادة في الصندوق
إلى حـ/ مبالغ غير مطالب بها

- وبعد مضي المدة القانونية يحول المبلغ إلى الخزينة العامة للدولة ليعتبر إيرادا نهائيا لها ويكون القيد :

من حـ/ مبالغ غير مطالب بها
إلى حـ/ الخزينة العامة للدولة

- وعند دفع قيمة الزيادة إلى الخزينة العامة للدولة يكون القيد كما يلي :

من حـ/ الخزينة العالمة للدولة
إلى ح/ البنك

- وعند دفع قيمة الزيادة إلى الخزينة العامة للدولة يكون القيد كما يلي:

من حـ/ الخزينة العالمة للدولة
إلى ح/ البنك

المطلب الثاني: قسم الودائع الحسابات الجارية

الحساب الجاري هو عقد يتفق بمقتضاه شخصان على أن يقيدا في حساب عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة الديون الناشئة عن العمليات التي تتم بينهما من تسليم نقود أو أموال أو أوراق تجارية قابة للتمليك وغيرها أن يستعيضا عن تسوية هذه الديون عن كل دفعة على حدة بتسوية نهائية ينتج عنها رصيد الحساب عند إقفاله[1].

1 – الإيداع:

يتم الإيداع في الحسابات الجارية من قبل العملاء إما بالإيداع نقدا أو بموجب شيك .

❖ **الإيداع النقدي[2] :**

يثبت المبلغ من واقع قسمة الإيداع في بطاقة العميل في الجانب الدائن وتثبت قسائم الإيداع جميعها في كشف العمليات ومن واقع كشف خلاصة الحركة اليومية لقسم الحسابات الجارية بتنظيم مستند مدين بإجمالي الإبداعات النقدية في حساب الخزينة وعلى الطرف الآخر نجعل الحسابات الجارية دائنة وقد يكون القيد في دفتر اليومية العامة كالتالي :

من حـ/ الخزينة
إلى حـ/ الحسابات الجارية.

♦ **الإيداع بالشيكات[3] :**

- تفرز الشيكات المودعة إلى ما يلي:

• شيكات مسحوبة على عملاء في نفس البنك.
• شيكات مسحوبة على عملاء فروع البنوك.
• شيكات مسحوبة على بنوك أخرى وقد تكون في داخل المدينة أو خارج المدينة مع وجود فرع للبنك أو خارج المدينة مع عدم وجود فرع للبنك.

○ **الشيكات المسحوبة على عملاء في نفس البنك:**

[1] إيهاب نظمي إبراهيم حسن توفيق مصطفى محاسبة المنشآت المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الطبعة 1، عمان، الأردن 2011، ص 59
[2] عبد الحميد محمود كرجة محاسبة البنوك إدارة النشر والتوزيع الطبعة الأولى الأردن ، 2000 ، ص 29
[3] عبد الحميد محمود كرجة محاسبة البنوك ، مرجع سبق ذكره، ص 29

تتم عملية الرقابة لتواقيع الشيكات المودعة وادخالها على حسابات الساحبين بواسطة الكمبيوتر وترسل إلى قسم المحاسبة بعد ختمها. يرسل ملخص كشف إبداعات الشيكات لى قسم المحاسبة العامة حيث يتم إثبات القيد الآتي في اليومية العامة:

من ح الحسابات الجارية
إلى حـ/ الحسابات الجارية

- **إيداع شيكات مسحوبة على عملاء لهم حسابات في فرع آخر للبنك:**

من خلال الكشوف المعدة والخاصة بالفروع يتم الإثبات في قسم الحسابات الجارية في دفتر اليومية والتي ترحل إلى دفتر الأستاذ مساعد الحسابات الجارية.
بعد قسم الحسابات الجارية ملخص بعمليات الإيداع والمقاصة ويرسل منه نسخة لقسم المحاسبة العامة حيث يثبت القيد:

من حـ/ الفرع
إلى حـ/ الحسابات الجارية
وإذا أعيدت بعض الشيكات من النوع لسبب ما :
من حـ/ الحسابات الجارية
إلى ح/ الفرع

- **إيداع شيكات مسحوبة إلى أفراد لهم حسابات في بنوك اخرى**

إذا كانت البنوك خارج المدينة وللبنك فرع فيها ترسل الشيكات مع الكشوف إلى الفرع ليقوم بتحصيلها من البنوك نيابة عن البنك وهنا تسجل على حساب الفرع كما يلي:

من حـ/ الفرع
إلى حـ/ الحسابات الجارية

- إذا كانت البنوك في نفس المدينة عند استلام الشيكات الحسابات العملاء

من حـ/ الشيكات برسم التحصيل (مقاصة).
إلى حـ/ الحسابات الجارية

- عند تحصيلها عن طريق غرفة المقاصة لدى البنك المركزي :

من حـ/ البنك المركزي
الى حـ/ الشيكات برسم التحصيل (مقاصة).

- وقد يكون لدى البنك حساب جاري للبنك المحلي عندها يسجل المبلغ على حساب البنك مباشرة :

من حـ/ البنك المحلي
إلى ح/ شيكات برسم التحصيل

- إذا كانت الشيكات مسحوبة على بنوك اخرى خارج المدينة حيث لا فروع فيها للبنك وهنا ترسل الشيكات للتحصيل :

من حـ/ الشيكات في رسم التحصيل (مقاصة)
إلى حـ/ الحسابات الجارية

- وعند تحصيلها من البنك الأخر[1]:

من ح/ البنك
إلى حـ / الشيكات في رسم التحصيل (مقاصة)

2. السحب من الحسابات الجارية:

❖ السحب النقدي:

يفرع الشيك من دفتر النقدية الصادر ويرسل الأصل في الشيكات المرافقة الى وحدة المحاسبة الى الحسابات الجارية لتتم المراجعة والاثبات في دفتر يومية الحسابات الجارية تمهيدا للترحيل الى دفتر استاذ مساعد وإعداد كشف ملخص لعمليات السحب النقدي ومنه يتم اثبات في اليومية العامة[2].

من حـ / الحسابات الجارية
إلى حـ / الخزينة

❖ سحب الشيكات – مقاصة:

تسجل الشيكات في دفتر يومية الحسابات الجارية ثم ترحل الى دفتر الاستاذ المساعد. يتم إعداد كشف ملخص بعمليات السحب وارساله الى المحاسبة العامة ليتم فيه اثبات قيد اليومية العامة.

من حـ / الحسابات الجارية
الى حـ / غرفة المقاصة

3. التحويل من وإلى الحسابات الجارية:

عملية التحويل من والى الحسابات الجارية للعميل يتم بموجبه نموذج خاص او كتاب رسمي موجه من العميل الى البنك وموقع منه حسب الاصول

❖ تحويل من حساب الى اخر من نفس البنك :

نجري القيد التالي:

من حـ / الحسابات الجارية
الى حـ / الحسابات الجارية

❖ إذا طلب العميل تحويل مبلغ الى فرع اخر:

من حـ / الحسابات الجارية
الى حـ / البنك

- وقد يكون التحويل الى الحسابات الجارية من الفرع

من حـ / الفرع
إلى حـ / الحسابات الجارية [3].

❖ الفوائد المدينة والدائنة:

يتقاضى البنك فائدة على الحسابات الجارية المدينة التي يمنحها للعملاء والتي تسحب شهريا وتضاف الى الرصيد مثل هذه الفائدة تعتبر ايراد للبنك وتسمى فائدة دائنة. ومن ناحية أخرى قد يدفع

[1] فائق شقير الأخرس ، عبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك الأردن ، 2000 ، ص 30
[2] خالد أمين عبد الله العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، ص 86
[3] فائق شقير الأخرس عبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك مرجع سبق ذكره ن ص ص 94 ، 93

البنك فائدة على الحسابات الجارية والدائنة كالحسابات البلديات، والجامعات وغيرها وعادة تكون بسعر اقل من سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك على الحسابات الجارية المدينة ، هذه الفائدة تعتبر بالنسبة للبنك فائدة مدينة، تعالج الفوائد المدينة كما يلي[1] :

- **الفوائد المدينة**

من حـ / الفوائد المدينة
الى حـ / الحسابات الجارية

- **الفوائد الدائنة**

بالنسبة للفائدة الى الحسابات الجارية الدائنة فهي تحتسب في نهاية كل شهر وتضاف الى الرصيد وتثبت بالقيد الاتي:
من حـ / الحسابات الجارية
إلى حـ / الفوائد الدائنة

المطلب الثالث: قسم الودائع والتوفير

1. في حالة الايداع[2] :

قد يتم الايداع في حساب الودائع على اختلاف انواعها نقدا او بموجب شيكات مسحوب على بنوك اخرى او بموجب طلبات تجويل وفي جميع الحالات يجعل حل لوديعة حسب نوعه دائنا اما الجانب المدين فهو الخزينة أو الحسابات الجارية او شيكات برسم التحصيل من حـ/ الخزينة أو الحسابات الجارية أو شيكات برسم التحصيل) الى حـ/ الودائع لأجل (أو ودائع التوفير)

2. في حالة السحب من الودائع :

وفي هذه الحالة يجعل حساب الوديعة حسب نوعها مدينا وحساب الخزينة دائنا :
من حـ / الودائع من لأجل أو ودائع التوفير)
إلى ح/ الخزينة

- وقد يتم التحويل الى حساب جاري كما يلي :

من حـ/ الودائع لأجل (حل ودائع التوفير)
الى حـ/ الحسابات الجارية

3. الفوائد المدينة:

نظرا لان البنك في بداية كل شهر حساب الأرباح والخسائر فانه يقوم باحتساب الفوائد الشهرية على الودائع ولو أنها لم تحتسب بعد[3] :
من حـ/ فوائد مدينة على ودائع لأجل التوفير
إلى حـ/ فوائد مستحقة غير مدفوعة .

وفي نهاية الشهر :
من ح فوائد مستحقة غير مدفوعة
إلى ح فوائد مدينة على ودائع لأجل

[1] فائق شفير الأخرس عبد الرحمن سالم ، محاسبة البنوك مرجع سبق ذكره ، ص 95
[2] فائق شفير الأخرس ، عبد الرحمن سالم ، محاسبة البنوك مرجع سبق ذكره، ص ص 95،96
[3] فائق شقير الآخرين ، عبد الرحمن سالم ، محاسبة البنوك مرجع سبق ذكره ص ص 110،112

وعند استحقاق عند انتهاء اجل الوديعة فان رصيد حساب فوائد مستحقة غير مدفوعة يقفل وذلك حسب الاتفاق مع العميل فقد يتم الاتفاق على اضافة لحساب الوديعة وقد يتم الاتفاق على تحويله إلى الحساب الجاري وقد تدفع نقدا ..

من حـ/ فوائد مستحقة غير مدفوعة على ودائع لأجل
الى ح/ ودائع لأجل
إلى حـ/ الحسابات الجارية أو حل الخزينة

واذا لم يكن لصاحب الوديعة حسا لدى البنك يوسط عندئذ حساب اصحاب ودائع لأجل او ودائع التوفير
من حـ/ فوائد مستحقة غير مدفوعة ودائع لأجل)
إلى حـ/ أصحاب ودائع لأجل

وعند دفعها
من ح/ ودائع لأجل
ح الخزينة
و ما ينطبق على ودائع لأجل ينطبق على جميع الودائع.

المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لقسم القروض

1. القروض دون ضمانات على المكشوف:

يتم منح القروض للعميل دون تقديم ضمانات وذلك بعد احتساب الفوائد والعمولات وأية مصاريف أخرى إن وجدت [1]:

من حـ/ السلف والقروض (أصل من أصول البنك).
إلى حـ/ الخزينة الحسابات الجارية الدائنة).
ح العمولة (مبلغ القرض معدل العمولة).
ح الفائدة (مبلغ القرض معدل الفائدة × الشهور /12/ أو الأيام (360).
ح المصاريف

في حالة التسديد:
من حـ/ الخزينة الحسابات الجارية الدائنة.
إلى حد السلف والقروض دون ضمانات

2. القروض بضمانات شخصية [2]:

من حـ/ القروض بضمانات شخصية.
إلى حـ/ العمولة.
ح الفائدة.
ح المصاريف.
ح الخزينة (الحسابات الجارية الدائنة).

وعند حلول ميعاد الاستحقاق قد يسدد العميل قيمة القرض أو قد لا يسدد

- **في حالة تسديد العميل لقيمة القرض**

[1] فائف شقير، عاطف الأخرس عبد الرحمان سالم محاسبة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 121
[2] فالف شقير، عاطف الأخرس عبد الرحمان سالم محاسبة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 121.

نقوم بتسجيل القيد التالي:
من حـ/ الخزينة الحسابات الجارية الدائنة.
إلى ح القروض بضمانات شخصية .

❖ **في حالة عدم تسديد العميل لقيمة القرض**

نقوم بتسجيل القيد التالي:

- **تتم مطالبة الأشخاص الضامنين (الكفلاء).**

من حـ/ الأشخاص الضامنين.
إلى حـ/ السلف والقروض.

- **تحصيل قيمة القرض من الأشخاص الضامنين**

من حـ/ الخزينة / الحسابات الجارية الدائنة.
إلى حـ/ الأشخاص الضامنين.

3. القروض بضمان كمبيالات أوراق تجارية أو أوراق مالية [1] :

قبل منح القرض يجب إيداع الضمانات بقيد نظامي بالقيمة الاسمية للضمانات كما يلي:
من حـ/ أوراق تجارية أو أوراق مالية برسم التأمين.
إلى حـ/ أصحاب أوراق تجارية / مالية برسم التأمين.

غالبا ما تكون قيمة القرض اقل من قيمة الضمانات وتكون المعالجة المحاسبية عند منح القرض كما يلي:
من حـ/ السلف والقروض بضمان أوراق تجارية أو مالية .
إلى حـ / الفائدة.
ح العمولة.
ح المصاريف .
ح الخزينة الحسابية الجارية الدائنة.

- وعند حلول ميعاد الاستحقاق نميز حالتين إما أن يسدد المقترض وإما يمتنع
- في حالة التسديد .

من حـ/ الخزينة الحسابات الدائنة الجارية.
إلى حـ/ السلف و القروض بضمان الوراق
ونقوم بإلغاء القيد النظامي للضمانات وإعادة الضمانان حـ/ أصحاب أوراق مالية تجارية برسم التامين.
إلى حـ/ أوراق مالية تجارية برسم التامين ..

- في حالة عدم التسديد:

اذا لم يتم التسديد يتم بيع الأوراق المالية أو تحصيل الأوراق التجارية و من المبالغ المجتمعة يتم تسديد القرض بعد اقتطاع أية مصاريف إضافية تكبدها البنك ويكون القيد المحاسبي كما يلي:
من حـ / الخزينة على.
إلى حـ / أوراق مالية مباعة أو أوراق تجارية محصلة.

[1] فائف شقير عاطف الأخرس عبد الرحمان سالم محاسبة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 122

- أما قيد التسديد فيكون كما يلي

من حـ/ أوراق مالية مباعة – أوراق تجارية محصلة.
إلى حـ/ مصاريف تحصيل أو مصاريف بيع.
ح السلف و القروض بضمان أوراق.
ح الحسابات الجارية الدائنة – بالباقي إن وجد.

الخلاصة :

من المعلومات التي تم طرحها في هذا الفصل، يمكن استخلاص أهمية إدارة مصارف بفعالية لتحقيق أهدافها بنجاح. هذا يتطلب استخدام الموارد المالية بشكل مدروس لتحقيق أقصى استفادة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة. بالإضافة إلى ذلك، التنظيم الداخلي السليم والأنظمة الفعّالة للمحاسبة والرقابة تلعب دوراً كبيراً في ضمان استمرارية الأعمال وتحقيق الأداء المالي المرجو. وبالطبع، دقة وشفافية المعلومات المالية والبيانات تعتبر أيضًا أساسية لبناء الثقة والنجاح في السوق المالي.

الفصل الثالث

تمهيد

إن الرقابة الداخلية، عموما مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تضمن على يقين إدارة الأعمال بصفة منظمة وحذرة، واستعمال اقتصادي وناجع للوسائل المجندة، إلى جانب المعرفة والتحكم في المخاطر.

وحتى يحقق بنك التنمية المحلية مختلف أهدافه، وجب تصميم نظام رقابة داخلية فعال على جميع العمليات التي تقوم بها كل أجهزة الصندوق، ويطبق هذا النظام بجميع مقوماته الإدارية والمحاسبية والمالية على جميع الأجهزة في جميع المستويات الإدارية حتى يتم تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية في ظل الإطار التشريعي والتنظيمي العام للوكالة.

وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية

المبحث الثاني : الرقابة الداخلية في بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم

المبحث الثالث : دراسة حالة الصندوق في بنك التنمية المحلية

المبحث الأول: تقديم بنك التنمية المحلية

كل بنك له تعريف خاص وذلك حسب الدور المعتمد عليه في المجتمع الاقتصادي والمالي، لذلك فبنك التنمية المحلية له تعريف شامل وملم للنشأة والدور المهم القائم به والمتفرع منه عدة أقسام ومديريات كمجمع الاستغلال بمستغانم.

المطلب الأول: لمحة تعريفية عن بنك التنمية المحلية BDL

1. التعريف والنشأة:

يعد من أحدث البنوك التجارية في الجزائر تأسس بموجب المرسوم رقم 85-85 الصادر بتاريخ 30 أفريل 1985، وهو بنك منبثق عن القرض الشعبي الجزائري CPA تأسس برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري يقع مقره الرئيس بولاية تيبازة وبموجب الإصلاحات التي تبعث 86 أصبح البنك شركة مساهمة مؤسسة عمومية اقتصادية بموجب القانون 88 /101 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988 خاضع للقانون التجاري.

وهو بنك ودائع المالك الوحيد للأسهم هو الدولة، وقد ارتفع رأسماله فوصل مليار و 440 مليون دينار في جوان 1996، يحتوي مقره العام على 10 مديريات متخصصة وله 15 فرع موزعين علي كامل التراب الوطني لكل فرع عدد من الوكالات.

أما رأس المال الحالي هو 73.000.000.000.

أما عن فرع ولاية مستغانم فقد تأسس عام 1987 له 12 وكالة (4) في ولاية مستغانم 4 في تيارت)، وهو الآن يضم 10 وكالات (4 بولاية مستغانم، 2 بولاية غليزان ، 3 بولاية تيارت ووكالة واحدة بولاية تيسمسيلت).

- **فروع ولاية مستغانم:**

ولاية غيليزان	ولاية مستغانم	ولاية تيارت	ولاية تيسمسيلت
غيليزان	مستغانم الدهرة	تيارت	تيسمسيلت
مازونة	مستغانم خميستي	سوقر	
	سيدي علي	فرندة	
	عين تادلس		

2. خدمات وعمليات بنك التنمية المحلية:

❖ **خدماته:**

أولا :خدمات خاصة بالمؤسسات والمهنيين

أ. خدمات متعلقة بالتمويل: وتتمثل في:

- **تمويل الاستثمار** :ويتم هذا التمويل من خلال قرض الاستثمار الذي يهدف لتمويل كل من مشاريع إنشاء الأعمال الخاصة، تطوير أو توسيع الشركات وحتى تجديد معدات الإنتاج الخاصة بالمستثمرين.
- **تمويل الاستغلال:** ويتم من خلال قرض الاستغلال المباشر الموجه لتمويل شق الاستغلال المؤسسات الإنتاج التي تحتاج إلى قروض الاستغلال لمؤسسة تجارية (تخزين ديون الزبائن...) كما يمكن للبنك أن يمنح أنواع أخرى من القروض دون أن يكون هناك قرض بالتوقيع الذي يتحول إلى ضمانات ودعم.

ب. خدمات متعلقة بالتجارة الدولية: ومن بينها:

- **عمليات التجارة الدولية:** وتتضمن تمويل الاستيراد والتصدير، حيث يتعلق الأمر بالتزام البنك بالدفع للواردات أو الصادرات في حالة ما إذا كان رجل الأعمال مفيد بوقت ضيق لدفع مستحقات الممون أو كان مرتبط بمدة زمنية محددة مع وجود كل الوثائق اللازمة يمكن للبنك أن يدفع قيمة السلع المحجوزة في الميناء، كما تشتمل أيضا هذه العمليات على خدمة تسليم الوثائق وهي قرض التمويل والاستيراد يسمح من خلاله لرجل الأعمال القيام بالعمليات بكل سرعة وسهولة من خلال تكفل البنك لنقل وثائقه من بنك الموطن به في الخارج مموليه ويجب الإشارة فقط إلى أن البنك لا يتحمل مسؤولية في حال فشل الصفقة بين رجل الأعمال ومموليه بالخارج بل هو مكلف فقط بإجراء العملية التجارية ولوجيستية.
- **التوطين البنكي:** وهو عملية إدارية تضمن للبنوك تسجيل وإعطاء قاعدة نظامية لكل عمليات الاستيراد والتصدير، وهو يسمح من الناحية التقنية بمراقبة المبادلات مع التجارة الخارجية من قبل البنوك بالاستعانة بمصلحة الجمارك وما تسمح به التشريعات.

ج. خدمات متعلقة بالحساب والإيداع: وتشمل ما يلي:

1. **حساب المؤسسات:** ويتضمن أربع حسابات وهي:

- حساب المؤسسات الجاري بالدينار: وهو حساب مفتوح للتجار أو الصناعيين أو المهن الحرة والشركات التجارية من أجل تلبية احتياجاتهم، وهو حساب يسمح بإجراء عمليات الدفع والسحب من حساب عن طريق الشيك، ويمكن له أن يسجل عمليات القروض البنكية.
- حساب بالعملة الصعبة لشخص طبيعي: يسمح للمؤسسات أيضا بإيداع مبالغ مالية بالعملة الصعبة عن طريق إيداع أو سحب من حساب إلى حساب آخر أو دفع من الخارج وهذا الحساب يعمل بعملة صعبة واحدة.
- الحساب الداخلي لغير المقيمين**:** وهو حساب يمنح لكل المؤسسات الأجنبية التي تملك عقد عمل محدد مع متعاملين اقتصاديين جزائريين.
- **حساب أجنبي بالدينار:** وهو حساب يتم فتحه باسم الأشخاص المعنويين من جنسية أجنبية.

2. إيداع الأموال**:** وتتضمن كل من الودائع لأجل وسندات الصندوق.

- الودائع لأجل: وهي توظيفات للأموال بالدينار أو العملة الأجنبية تتم بأمر من الزبون (شخصا معنويا أو طبيعيا) لفترة متفق عليها.
- سندات الصندوق: وهي توظيف له طابع حقوق يمكن أن يعتمد من طرف شخص طبيعي أو معنوي في شكل اسمي أو لحامله، يتم إصداره بالدينار الجزائري والحساب المكتتب لدى البنك خلال مدة متفق عليها ومقابل عائد.
- **خدمة البطاقات:** وتشمل بطاقتين:

- **البطاقات البنكية CIB :** وهي بطاقة دفع إلكترونية موصلة مباشرة بالحساب الشخصي وهي بطاقة تسمح بالقيام بالعمليات البنكية مع ضمان السرعة والأمان، وهناك نوعين منها بطاقة CIB الكلاسيكية وبطاقة CIB الذهبية.
- بطاقة الدفع الدولية VISA **:** وهي بطاقة دفع إلكترونية دولية تسمح بالقيام بعمليات الدفع عن طريق الأنترنت أو عن طريق آليات الدفع الإلكترونية أو حتى سحب الأموال عن طريق موزعات السحب أو الدفع الإلكتروني في الخارج في كل أنحاء العالم وهي نوعين بطاقة VISA الكلاسيكية وبطاقة VISA الذهبية.

- خدمة بنك عن بعد E : Banking : وهو بنك إلكتروني E: BDL وحل يقترحه بنك التنمية المحلية لزبائنه من أجل التعامل عن بعد، حيث يسمح لهم بالاطلاع على حسابهم البنكي عبر الأنترنت أو عبر الهاتف الذكي.

ثانيا: خدمات خاصة بالخواص

أ. خدمات القروض للخواص: وتتضمن ثلاث أنواع من القروض:

- القرض الاستهلاكي: وهو قرض موجه لتمويل شراء ممتلكات جديدة موجهة لاستهلاك منتجات مصنعة في الجزائر.
- القرض العقاري: وهو قرض يسمح بالحصول على تمويل لشراء أو تجديد المنازل.
- قرض على الرهن: ويقصد به الرهن على الذهب ويتمثل في قرض يمنح مقابل إيداع الذهب.

ب. خدمات الحساب والادخار والإيداع: وتشمل ما يلي:

- حساب الخواص: ويتضمن حساب الشيك بالدينار وهو حساب يسمح للأشخاص الطبيعيين بإجراء معاملات نقدية مثل السحب، أو الدفع، أو التحويل أو الدفع بالشيك أو البطاقة البنكية... الخ، كما يتضمن حساب الخواص حساب بالعملة الصعبة وهذا الحساب يسمح بإيداع الأموال بالعملة الصعبة، ويمكن تزويد الحساب عن طريق دفع الأموال أو السحب من الحساب إلى الحساب أو الدفع من الخارج.
- حساب الادخار: وهو حساب على دفتر الادخار وهذا الدفتر يمكن من القيام بعمليات السحب والدفع وتخليص الشيك.
- دفتر التوفير دون فوائد: وهو حساب ادخار موجه للخواص الذين يرغبون بادخار أموالهم دون فوائد.
- وصل الصندوق: ويشمل:

- الودائع لأجل: وهي توظيفات للأموال بالدينار أو العملة الأجنبية تتم بأمر مع الزبون (شخص طبيعي أو معنوي) لفترة محددة.
- سندات الصندوق: وهو توظيف له طابع حقوق يمكن أن يعقد من طرف شخص طبيعي أو معنوي في شكل اسمي أو لحامله.

ج. خدمات بنك عن بعد.

د. خدمات استقبال الأموال من الخارج: وتتمثل في خدمة مونغرام والتي تسمح بتمويل الأموال بطريقة سهلة وسريعة من أي بلد بالخارج إلى الجزائر من أجل استلام الأموال.

ثالثا: خدمات خاصة بالخواص غير المقيمين وتتمثل في:

- خدمة القرض العقاري.
- خدمات الحساب، الادخار والإيداع.
- خدمة بنك عن بعد.
- خدمة المونغرام.

رابعا: خدمات خاصة بالمستثمرين:

- خدمة الترقية السياحية: وهو قرض سياحي لتمويل المشاريع السياحية الجديدة، تحديث وإصلاح المشاريع.
- تمويل الترقية العقارية: وهو تمويل على المدى المتوسط والطويل يهدف إلى تمويل مشاريع الترقية العقارية الموجهة خصوصا للبيع والإيجار.
- قروض أونساج: وهو قرض موجه للشباب حاملي مشاريع الإنشاء مؤسسة أو شركة.
- قرض اونجام: وهو قرض مصغر يسمح بالاستفادة من قرض ومرافقة لإنشاء المشاريع الخاصة.
- قرض كناك: وهو قرض موجه للأشخاص الذين يملكون مؤهل مهني ويرغبون في إنشاء مؤسسة صغيرة أومتوسطة.

❖ عملياته:

كأي بنك تجاري تتركز عملياته على:

- فتح حسابات التوفير، والحسابات الجارية وجلب الودائع.
- تقديم قروض وسلفيات مختلفة الآجال طبقا للقوانين السارية المفعول.
- تقديم خدمات للهيئات العامة المحلية.
- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير.
- تقديم خدمات للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية.
- المساهمة في إعادة هيكلة المؤسسات في العامة.
- العمليات التي لها علاقة بالسلفيات مقابل رخصة أو رهن.
- عمليات التحويل الخارجي.
- بيع وشراء العملات الأجنبية وعمليات الصرف.

- تقديم المشورة للزبائن

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

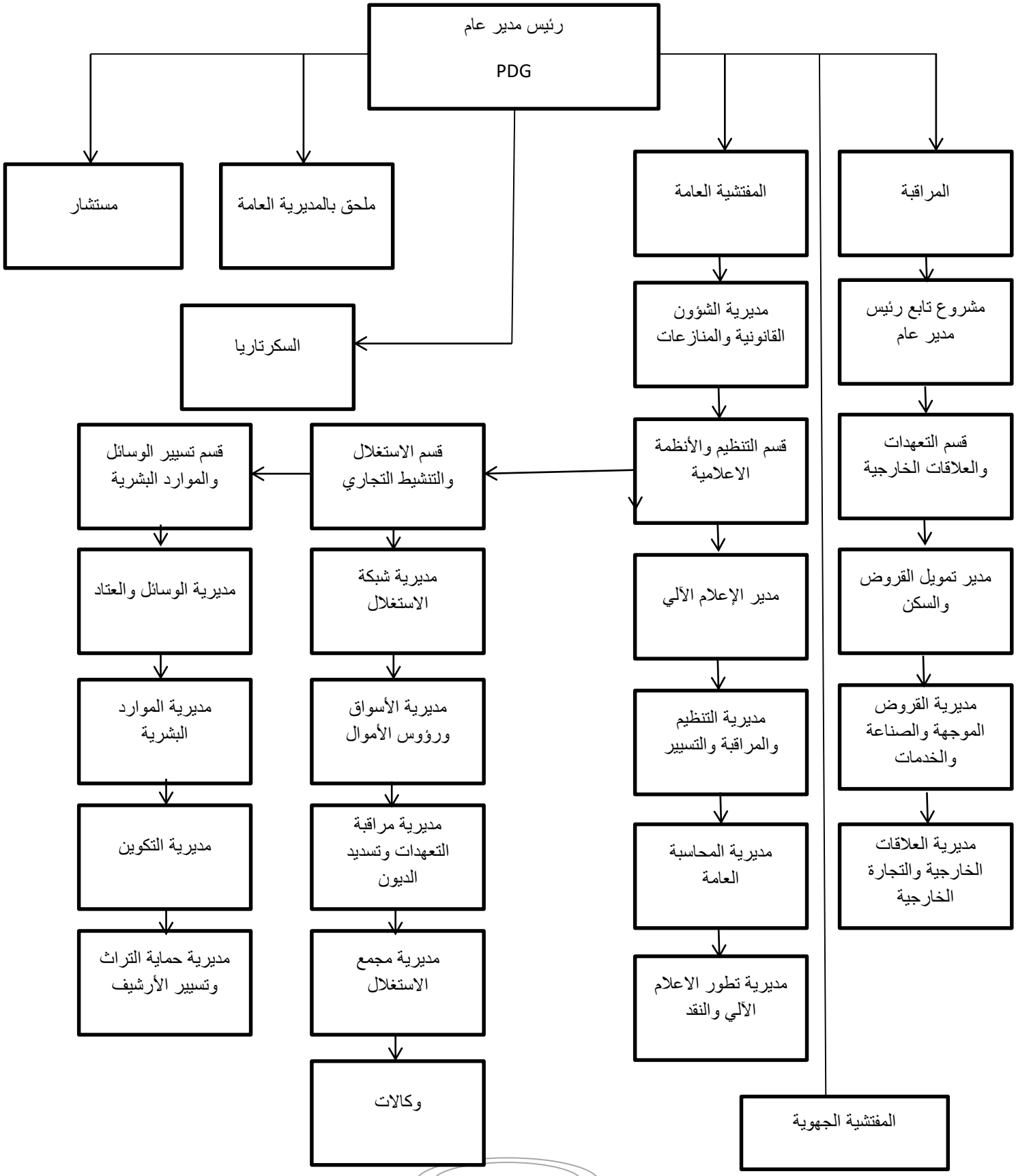

المطلب الثالث: صلاحيات المديريات أو الأقسام داخل الوكالة:

يتم تنظيم وكالة البنك والتنمية المحلية BDL كالتالي:

- ❖ مديرية الوكالة: تقع مسؤولية تسيير الوكالة البنكية على عاتق المدير باعتباره الوسيط الدائم عن طريق التزامه بربط المتعاملين الاقتصاديين والبنك وهو مسؤول عن تنمية نشاط الوكالة باختبار الوسائل البشرية والمادية الموجودة تحت سلطة مفوض للسلطة من طرف الإدارة العامة هذا التفويض للسلطة يجب أن يكون مرنا لتحقيق أهداف البنك.
- ❖ **نائب المدير:** في وجود وكالة متوسطة أو كبيرة يتم تعيين مساعدة المدير الذي يقوم بـ:
  - التسيير الجيد للوسائل البشرية والمادية المتاحة للوكالة.
  - مراقبة طبيعة المعاملات البنكية وطريقة تقديمها للعملاء.

❖ الوظيفة الإدارية:

هي من أهم المهام النهائية لمدير الوكالة يمكن تفويضها إلى نائب المدير بمساعدة الأمانة الإدارية والتي تتضمن المهام التالية:

- متابعة نشاط العنصر البشري وتوفير الموارد المادية اللازمة لتسيير المهام.
- تنفيذ المهام الإدارية (الاتصالات، مكتب البريد .....)
- تسيير الميزانية الحافية للاستثمار والقيام بالمهام ومتابعة نشاطها.

❖ الوظيفة التقنية:

تعتمد على أمانة الالتزامات التي تقوم بتنفيذ عمليات القرض من خلال خدمات الصندوق التي تضم تسوية الحسابات الخدمات التجارية الخارجية والتي تقوم على دراسة العقود وملف التصدير والاستيراد بفتح ومتابعة الحسابات بالعملة الأجنبية وتبليغها إلى بنك الجزائر.

❖ وظيفة الاستغلال :

تضمن الحركة التجارية داخل الوكالة هدفها:

- تطور دائم للنشاط التجاري بضمان عملاء دائمين للوكالة (الموارد، الالتزامات)
- متابعة الأهداف المسطرة فيما يخص جميع الموارد المالية.

- متابعة الضمانات المقدمة من طرف العملاء.

❖ وظيفة تسيير الأخطار:

يتحمل مدير الوكالة متابعة هذه الوظيفة بدراسة وتسيير القروض الممنوحة لعملاء الوكالة من خلال:

- فرص منح القرض، طبيعة القرض، مردود يته، مدته، ومتابعتة وضعية العملاء.
- مديونية المتعاملين مع البنك بالاستعانة بمركز الأخطار للبنك الجزائري متابعة تقديم الوسائل الأساسية التي يحتويها ملف القرض حتى يتم قبوله من طرف البنك.

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية في بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم

ينبغي على البنوك أن تضع رقابة داخلية، عن طريق تكييف مجموع الأجهزة مع طبيعة وحجم نشاطاتها وأهميتها وموقعها ومع مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها.

المطلب الأول: مديرية مجمع الاستغلال لولاية مستغانم DRE

1. الهيكل التنظيمي للمديرية:

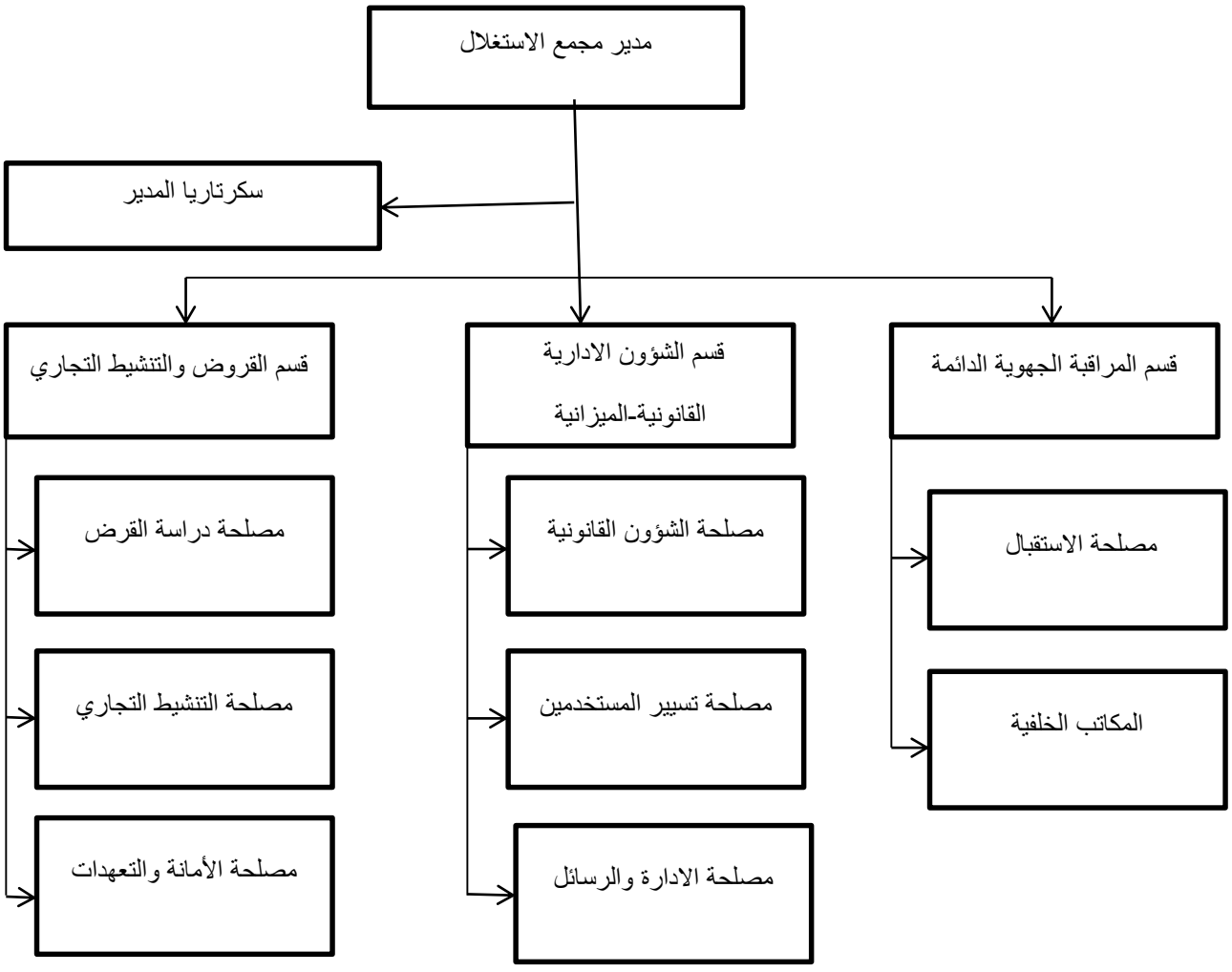

2. مهام مديرية مجمع الاستغلال:

أ. قسم القرض **والتنشيط** التجاري:

هذا الفرع يختص في تجميع الموارد والمراحل التجارية الخاصة بالوكالات ومراقبة المشاريع حتى تحقيقها:

• متابعة ملف زبائن الوكالات يوميا وفي مجال القانون تهيئة المشروع السنوي الخاص بوظائف وكالات مجموعة الاستغلال ومتابعة تحقيقها.

• ضمان مراقبة احترام كل ما يتعلق بالقواعد الداخلية والخارجية فيما يخص قواعد الأمان من طرف الوكالات.

• تهيئة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لبناء وكالات جديدة بما أنه مسؤول عن الجانب التجاري لأجل الطرف المسؤول عن العلاقات التفتيشية الخاصة وإعطاء تقرير المدير الاستغلال العام عن نتائج نشاطه، كما يعمل ضمان انتشار المعلومة.

• التأكد من التسيير الإداري الخاص بالقروض.

• إرسال يوميا تقارير خاصة بكل النشاطات إلى مجموعة الاستغلال.

• ضمان التسيير المالي المرتبط بمجموعة الاستغلال.

• تأمين المهمات الخاصة بالمركز.

• إرسال الحالات المطلوبة من طرف المديرية الرئيسية للقروض وإعطائهم تقارير يوميا وعلى طلباتهم.

❖ مصلحة دراسة القروض:

دورها دراسة ومراقبة ملفات الضرائب والتأمين ومدى مساهمة القرض في تنمية وتطوير المشروع أو تجديده ودراسته من الناحية المحاسبية والميدانية.

❖ مصلحة الأمانة والتعهدات هذا المكتب مكلف بما يلي:

- مراقبة مصداقية التصاريح المتعلقة بالقروض في مجال المفاوضات مع اتخاذ الحذر ومراقبة مصداقية استعمال القرض مع احترام شكله ومضمونه وضماناته.

- تسيير ملفات الوافدين على طلب القروض والوكالات وإبلاغ مديرية مجموعة الاستغلال عن كل تجاوز في مجال توزيع القروض
- تخزين وتسيير محفظة فعاليات الأوراق التي لم يتم المحاسبة عليها من طرف الوكالات، من خلال التحاليل اليومية الخاصة باتخاذ قواعد الحذر عند ملاحظة أي نقص يجب إبلاغ المصلحة القانونية.
- مسك ملف اللذين لم يتم الدفع لهم بالتعاون مع المصلحة الرئيسية للمخاطرة بمديرية مراقبة التعاقد.
- تأسيس ونقل تقرير النشاطات فصليا المتركزة على تعاقدات مجموعة الاستغلال (مديرية شبكة مجموعة الاستغلال) ومديرية مجموعة الاستغلال بالإضافة إلى مديريات القرض.

❖ مصلحة التنشيط التجاري وهذه المصلحة مكلفة بما يلي:

- مساعدة الوكالات لتحقيق أهداف الاستغلال في مجال البنوك وتجميع الموارد و توثيق القروض.
- تحقيق مشروع المعاملات التجارية الخاصة بمديرية مجمع الاستغلال ومساعدة الوكالات لتحقيقه.
- تسيير ملف زبائن الوكالات وتوطيد العلاقات بين الوكالات.

ب. قسم إدارة الميزانية والأعمال القضائية:

تقوم هذه المصلحة بدراسة الميزانية بشكل دقيق ومتابعة القروض من الناحية القانونية والقضائية في حالة بعض المشاكل وتضم المصالح التالية:

❖ مصلحة الشؤون القانونية تتمثل مهامها في:

- حل النزاعات واسترجاع الديون في حالة وجود أسباب أو ظروف لدى المقترض وبالتالي يكون هناك حصر للمقترض في وضع قانوني ومتابعته من ضمان تسديد الديون عن طريق الاتصال بالمقترض للإقراض تسديد القرض وقت استحقاقه وهذا عن طريق تنبيه بإرسال شعار كتنبيه أول.
- مساعدة الوكالات في الإطار القانوني لحل المشاكل الاجتماعية كانتهاك بعض الحقوق ومشاكل مالية كالدفاع عن حقوق البنك في حالة وجودها. بالإضافة إلى المتابعة بالعلاقات مع المحامين الموثق... وهذا في حالة القيام ببيع الضمانات الإسمية بالمزاد العلني وتوزيع الأموال الموجودة بالبنك على المورثين.

❖ مصلحة الإدارة والوسائل:

تهتم هذه المصلحة بتقديم الخدمات الإدارية و الوسائل الضرورية فهي تقوم بدراسة الميزانية وكل ما يتعلق لها بدراسة اليومية وتوفير جميع الوسائل الضرورية.

❖ مصلحة تسيير المستخدمين:

تهتم هذه المصلحة بكل ما هو شخص فهي تعول على القيام بالتسيير الأحسن والجيد وهذا كل ما يخص العمال وهذا من خلال قيامها بدراسات متعددة تتمثل فيما يلي الشخصية الذاتية للعمال وسمعتهم الأخلاقية في إطار مشوارهم المهني كما تهتم أيضا بالمراقبة ومنح التقاعد التكوين الجيد للإطارات ...

ت. قسم المراقبة **الجهوية الدائمة** في إطار مهامه هو مكلف ب :

- تحقيق المراقبة والمحاسبة في مديرية الاستغلال ووكالاتها.
- مراقبة ومتابعة متوسط أيام المحاسبة الآتية من الوكالات والحالات اليومية من مديرية المحاسبة العامة (الميزانية الأرقام الحالات ومصداقية الكتابات والوجه الحسن لكل وكالة).
- نقل كل حالات التواصل وحالات الوكالات إلى مديرية المحاسبة العامة.
- مراقبة فترات التعهدات بمختلف طبيعتها.
- التأكد بطريقة مهمة من احترام تطبيق التعليمات والقواعد الداخلية والخارجية للمعاملة البنكية.

❖ مصلحة المراقبة العامة وهي مكلفة بما يلي:

- ضمان المراقبة المحاسبية للوكالات التابعة لها.
- التأكد من أن الوكالات المرتبطة بها تقوم بتقنية ملفات التجارة الخارجية تبعا لتواريخ محددة لقاعدة التبادلات.
- الإشعار بكل خلل داخل السلم الهرمي.
- تؤمن زيارات المراسل المحلي لمديرية فرع الاستغلال حيث يقدم لها تقرير متواصل
- القيام بمهام المراقبة والتفتيش المبرمج من خلال جدول من طرف مديرية فرع الاستغلال.

❖ خلية المراقبة من الدرجة الأولى: مكلفة بما يلي:

- تحرير المهمات و تقديمها إلى المعنيين بها.

- متابعة تطبيق إرشادات السلم الهرمي المتخصص في هذه المادة.

المطلب الثاني: مكونات جهاز الرقابة الداخلية

تواجه البنوك التجارية الجزائرية العديد من المخاطر تستوجب الحيطة والرقابة عليها وفيما يلي سنلخص مكونات جهاز الرقابة في بعض النقاط.

1. **نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية** : يتضمن هذا النظام وضع وتنفيذ سياسات وإجراءات داخلية لضمان تنفيذ العمليات بطريقة فعالة.
2. هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات: تتضمن هذه الهيئة مراجعة وتحليل البيانات والمعلومات المالية والتشغيلية لضمان دقتها وموثوقيتها.
3. أنظمة قياس المخاطر والنتائج: تهدف هذه الأنظمة إلى تحديد وتقييم المخاطر المحتملة والنتائج المترتبة عنها على البنك.
4. أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر: تشمل هذه الأنظمة وسائل رصد ومراقبة مستمرة لتحديد ومعالجة المخاطر المحتملة في الوقت الفعلي.
5. نظام حفظ الوثائق والأرشيف: يضمن هذا النظام حفظ وتوثيق الوثائق والسجلات المالية والإدارية بطريقة مرتبة وموثوقة ومتوافقة مع اللوائح والمعايير القانونية[1].

المطلب الثالث : أهداف جهاز الرقابة الداخلية

تتشكل الرقابة الداخلية للبنوك من مجموع العمليات والمناهج والإجراءات التي تهدف على الخصوص إلى[2]:

- التحكم في النشاطات .
- السير الجيد للعمليات الداخلية.
- الأخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر، بما فيها المخاطر العملياتية .
- احترام الإجراءات الداخلية.
- المطابقة مع الأنظمة والقوانين.
- الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية .
- موثوقية المعلومات المالية.
- الحفاظ على الأصول .
- الاستعمال الفعال للموارد.

[1]: النظام رقم 11_08، مؤرخ في 08 نوفمبر 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 2012/08/29، العدد 47، ص 23.

[2]: النظام رقم 11_08، مؤرخ في 08 نوفمبر 2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك الجزائرية والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 2012/08/29، العدد 47، ص 23.

المبحث الثالث : دراسة حالة الصندوق في بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم

في البنوك التجارية، » مصلحة الصندوق « تشير إلى القسم أو الوحدة التي تتعامل مع إدارة النقد والسيولة داخل البنك .هذه المصلحة تتولى مجموعة متنوعة من المهام الحيوية التي تضمن استقرار العمليات المالية اليومية للبنك وسلامة أموال العملاء .

بشكل عام، تهدف مصلحة الصندوق في البنك التجاري إلى ضمان أن البنك قادر على تلبية احتياجات عملائه في أي وقت وضمان سلامة واستقرار العمليات المالية اليومية.

المطلب الأول: وظائف مصلحة الصندوق

كانت الوظائف سابقا في بنك التنمية المحلية منفصلة عن بعضها، إلا أنه في سنة 2017 حدث تغيير لتصبح بالاخير كل الوظائف في نفس المصلحة وهي مصلحة الصندوق.

وسنلخص بعضا من هذه الوظائف كالتالي:

- **مصلحة المقاصة:** وهي القسم الذي يقوم بتنظيم وتسوية المعاملات المالية بين البنوك والمؤسسات المالية المختلفة .تلعب مصلحة المقاصة دوراً حيوياً في النظام المصرفي وتشمل مهامها ما يلي:

1. **تجميع المعاملات:** استلام وتجميع المعاملات المالية مثل الشيكات والحوالات المالية من فروع البنك المختلفة.
2. **مطابقة المعاملات:** التحقق من صحة البيانات الموجودة في المعاملات المالية ومطابقتها.
3. **تسوية الحسابات:** تحويل الأموال بين الحسابات المختلفة سواء داخل البنك أو بين البنوك المختلفة.
4. **إدارة المخاطر:** تقليل المخاطر المالية المرتبطة بتسوية المعاملات من خلال ضمان دقة وفعالية العملية.
5. **التواصل والتنسيق:** التعامل مع البنوك الأخرى والمؤسسات المالية والتنسيق معها لضمان تنفيذ العمليات بسلاسة.
6. **تقديم التقارير:** إعداد وتقديم تقارير دورية حول المعاملات المالية المنجزة إلى الإدارة العليا والجهات الرقابية عند الحاجة.

- **أهداف مصلحة المقاصة:**

- تسريع عملية تسوية المعاملات وتخفيض الوقت المستغرق في نقل الأموال بين البنوك.
- زيادة الثقة بين البنوك من خلال ضمان تنفيذ المعاملات بدقة وشفافية.
- تسهيل تدفق الأموال بين البنوك مما يساعد على تحسين السيولة في النظام المصرفي.

- تقليل تكاليف المعاملات المالية من خلال تحسين العمليات وتسريعها[1].

❖ <u>مصلحة وسائل الدفع:</u> هي القسم المسؤول عن إدارة وتنفيذ مختلف وسائل الدفع المتاحة للعملاء. تشمل هذه الوسائل الشيكات، بطاقات الائتمان والخصم، الحوالات المصرفية، الخدمات المصرفية الإلكترونية، وغيرها. تلعب مصلحة وسائل الدفع دوراً محورياً في تسهيل العمليات المالية وضمان سرعة وفعالية انتقال الأموال. المهام الأساسية لهذه المصلحة تشمل:

1. إدارة الشيكات:

- معالجة وإصدار الشيكات المصرفية.

- تنفيذ عمليات التحصيل للشيكات المودعة من العملاء.

- ضمان مطابقة الشيكات والتحقق من صحة المعلومات.

2. بطاقات الدفع:

- إصدار بطاقات الائتمان والخصم للعملاء.

- متابعة عمليات الدفع التي تتم عبر البطاقات.

- التعامل مع الحالات الطارئة مثل فقدان البطاقات أو التعرض للاحتيال.

3. الحوالات المصرفية:

- تنفيذ الحوالات المالية المحلية والدولية.

- التأكد من صحة المعلومات الواردة في الحوالات وضمان تسليم الأموال بشكل آمن وسريع.

4. الخدمات المصرفية الإلكترونية:

- تقديم خدمات الإنترنت البنكي والتطبيقات المصرفية عبر الهاتف المحمول

- ضمان أمان وسهولة استخدام هذه الخدمات من قبل العملاء

- تقديم الدعم الفني للعملاء فيما يخص الخدمات المصرفية الإلكترونية.

1

5. إدارة النقد:

- توفير خدمات السحب والإيداع النقدي للعملاء.

- تأمين وتوزيع النقد بشكل فعال على فروع البنك المختلفة.

6. التقارير والمتابعة:

- إعداد تقارير دورية حول العمليات المالية والأنشطة المرتبطة بوسائل الدفع.

- مراقبة الأداء وتحليل البيانات لتحسين الخدمات المقدمة.

- أهداف مصلحة وسائل الدفع:

- ضمان أن جميع وسائل الدفع المتاحة تعمل بكفاءة وتلبي احتياجات العملاء.

- حماية العمليات المالية من الاحتيال والتلاعب وضمان أمن المعلومات المالية للعملاء.

- تقديم خدمات مبتكرة وسهلة الاستخدام لتعزيز رضا العملاء وزيادة الولاء.

- تسهيل العمليات المالية لتمكين النمو الاقتصادي ودعم الأنشطة التجارية.

❖ مصلحة البطاقات الائتمانية: هي القسم المسؤول عن إدارة وإصدار ومتابعة بطاقات الائتمان والخصم المقدمة للعملاء. تلعب هذه المصلحة دوراً حيوياً في تسهيل عمليات الدفع اليومية وتحقيق رضا العملاء من خلال توفير وسائل دفع مريحة وآمنة.

المهام الأساسية لمصلحة البطاقات الائتمانية تشمل:

1. **إصدار البطاقات:**

- إصدار بطاقات الائتمان والخصم للعملاء الجدد والحاليين.

- تحديث وتطوير أنواع البطاقات المقدمة لتناسب احتياجات العملاء المختلفة.

2. إدارة الحسابات:

- متابعة وإدارة حسابات العملاء المرتبطة بالبطاقات.

- تقديم تقارير دورية للعملاء عن تفاصيل العمليات والمعاملات التي تمت باستخدام البطاقات.

3. مراقبة الأمان:

- تطبيق إجراءات الأمان لمنع الاحتيال وسرقة الهوية.

- مراقبة الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية العملاء.

4. خدمة العملاء:

- تقديم الدعم والمساعدة للعملاء في حالات فقدان أو سرقة البطاقات.

- معالجة الشكاوى والاستفسارات المتعلقة بالبطاقات والمعاملات.

5. إدارة المخاطر:

- تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء قبل إصدار البطاقات.

- وضع سياسات وإجراءات للحد من المخاطر المرتبطة بالبطاقات الائتمانية.

6. الترويج والتسويق:

- تطوير وتنفيذ استراتيجيات ترويجية لزيادة استخدام البطاقات.

- تقديم عروض ومكافآت لجذب العملاء وتحفيزهم على استخدام البطاقات.

- أهداف مصلحة البطاقات الائتمانية:

- ضمان أن البطاقات الائتمانية توفر وسيلة دفع مريحة وآمنة للعملاء.

- حماية العملاء من الاحتيال وضمان أمان المعلومات المالية.

- تقديم خدمات دعم ممتازة لزيادة رضا العملاء وتحسين تجربتهم مع البنك.

- زيادة عدد العملاء واستخدام البطاقات لدعم النمو المالي للبنك.

❖ مصلحة وسائل الدفع الإلكتروني: هي القسم المسؤول عن إدارة وتنفيذ الخدمات المصرفية الإلكترونية المتعلقة بالدفع والتحويلات الإلكترونية. تشمل هذه الخدمات مجموعة واسعة من الأدوات والتقنيات التي تمكن العملاء من إجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت ومن خلال التطبيقات المصرفية على الهواتف الذكية.

الأنشطة والمهام الأساسية لمصلحة وسائل الدفع الإلكتروني تشمل:

1. خدمات الإنترنت البنكي:

- توفير منصة آمنة وموثوقة للعملاء لإدارة حساباتهم المصرفية عبر الإنترنت.

- إمكانية الاطلاع على الأرصدة، وتنفيذ الحوالات المالية، ودفع الفواتير، وإدارة الخدمات الأخرى عبر الإنترنت.

2. التطبيقات المصرفية على الهواتف الذكية:

- تطوير وتوفير تطبيقات مصرفية متقدمة تسمح للعملاء بإدارة حساباتهم وإجراء المعاملات أثناء التنقل.

- دعم ميزات مثل الدفع الجوال، والتحقق بخطوتين، والإشعارات لتعزيز تجربة العملاء.

3. الدفع الإلكتروني والتحويلات الفورية:

- تمكين العملاء من إجراء الدفعات والتحويلات الفورية بسهولة من خلال الأنظمة الإلكترونية.

- ضمان تنفيذ المعاملات بأمان وفعالية عالية لضمان وصول الأموال في الوقت المناسب.

4. الأمان ومكافحة الاحتيال:

- تطبيق وتحديث إجراءات الأمان المتقدمة لحماية المعلومات المالية للعملاء.

- مراقبة الأنشطة المشبوهة واتخاذ الإجراءات الوقائية لمكافحة الاحتيال وضمان سلامة العمليات.

5. خدمة العملاء والدعم الفني:

- تقديم الدعم الفني المستمر للعملاء فيما يتعلق بالخدمات الإلكترونية، بما في ذلك المساعدة في حالات الاستفسار أو المشكلات التقنية.

- أهمية مصلحة وسائل الدفع الإلكتروني:

مصلحة وسائل الدفع الإلكتروني تلعب دوراً حيوياً في تحسين تجربة العملاء وتوفير حلول دفع آمنة ومرنة. تساهم هذه الخدمات في زيادة الكفاءة التشغيلية للبنك وتعزيز الثقة بين العملاء من خلال تقديم خدمات تلبي تطلعاتهم المتزايدة نحو التقنية والتحول الرقمي في البنوك.

- **مصلحة التحويلات البنكية الداخلية والخارجية:** تعني بتنفيذ وإدارة عمليات التحويلات المالية بين حسابات العملاء داخل البلاد وخارجها.
  تشمل هذه المصلحة عدة نشاطات ومهام أساسية:

1. **التحويلات البنكية الداخلية:**

- نقل الأموال بين حسابات العملاء داخل نفس البنك أو بين فروع البنك المختلفة في نفس البلد.

- تسهيل عمليات السحب والإيداع النقدي والتحويلات الإلكترونية داخلياً.

2. التحويلات البنكية الخارجية**:**

- نقل الأموال بين حسابات العملاء في البنك وحسابات في بنوك خارجية بما في ذلك الحوالات الدولية.

- ضمان تنفيذ التحويلات الخارجية بطريقة آمنة وفعالة ووفقاً للتشريعات النقدية والمالية الدولية.

- **مصلحة التجارة الخارجية**: تعني بتسهيل ودعم العمليات التجارية الدولية للعملاء. تتضمن هذه المصلحة مجموعة من الخدمات والأدوات التي تهدف إلى تيسير التبادل التجاري عبر الحدود وتحقيق فوائد اقتصادية للشركات والأفراد.

الأنشطة الرئيسية لمصلحة التجارة الخارجية تشمل:

1. تمويل التجارة الخارجية**:**

- توفير تمويل وسيولة نقدية للشركات للتعامل مع عمليات الاستيراد والتصدير.

- تقديم خدمات الائتمان المتعلقة بالتجارة لدعم عمليات الشراء والبيع الدولية.

2. تسوية المعاملات التجارية:

- تسهيل عمليات تسوية الصادرات والواردات والتحويلات الدولية لضمان سرعة وأمان التدفقات المالية.

3. التأمين التجاري:

- توفير خدمات التأمين للشحنات والمخاطر التجارية للحماية ضد المخاطر المحتملة خلال عمليات التجارة الدولية.

4. التسويق الدولي:

- دعم تسويق منتجات العملاء على المستوى الدولي وتسويق منتجات البنك المتعلقة بالتجارة الخارجية.

❖ **شهادات الإيداع les** bons de caisse**:** وهي عبارة عن أدوات مالية تُصدر من قبل البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى كوسيلة لجمع الأموال من الجمهور بمقابل دفع فائدة محددة على فترة زمنية معينة. يتم استخدامها عادةً كبديل للودائع البنكية التقليدية، حيث يمكن للأفراد أو الشركات شراء "شهادات الإيداع" والحصول على عائد مالي معين على الأموال التي يودعونها.

وفي العربية، يمكن ترجمة "Les bons de caisse" إلى "شهادات الإيداع" أو "سندات الإيداع". تعتبر هذه الأدوات من الأدوات المالية التي تشتمل على شروط محددة للإيداع والسحب، ويختلف تعريفها وتفاصيلها بناءً على التشريعات المالية والبنكية في كل دولة.

❖ شيك البنك**:** هو وثيقة مالية تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لصالح العملاء، تعتبر بديلاً عن النقد وتستخدم للدفعات المالية بطريقة آمنة وموثوقة، ويحتوي الشيك عادةً على المعلومات التالية:

- **المستفيد (Payee):** هو الشخص أو المؤسسة التي ستتلقى المبلغ المالي المحدد في الشيك.
- **المبلغ بالأرقام والأحرف (Amount in Numbers and Words):** يُحدد المبلغ النقدي المراد دفعه.
- **تاريخ الصرف (Date of Issue):** تاريخ إصدار الشيك.

- **توقيع المصدر (Signature of the Drawer)**: توقيع الشخص أو المؤسسة الذي يصدر الشيك، أي الذي يدفع المبلغ.
- رقم الحساب (Account Number): رقم حساب الشخص الذي يصدر الشيك.

- استخدامات شيك البنك تشمل:

- الدفعات التجارية: يمكن استخدام الشيك لسداد الفواتير والمدفوعات التجارية بدلاً من النقد.

- المعاملات الشخصية: يُمكن للأفراد استخدام الشيك لتحويل الأموال بين حساباتهم البنكية.

- **المدفوعات الدورية:** يمكن إصدار شيكات مؤرخة مسبقاً للدفعات الدورية مثل الإيجارات أو الأقساط.

- يتم معالجة الشيك عادةً عندما يتم تقديمه للبنك، حيث يتم تحقيق صحة المعلومات والتأكد من توفر الرصيد الكافي لتغطية المبلغ المذكور. قد يخضع الشيك لأمر الدفع فور صرفه أو قد يكون بناءً على تاريخ الإصدار.

المطلب الثاني: عمليات السحب والايداع والتحويل

1. الايداع:

هو عملية إضافة الأموال إلى حساب العميل في البنك، يمكن أن يتم الإيداع نقداً أو عن طريق الشيكات أو عبر تحويل إلكتروني، مما يزيد من رصيد الحساب البنكي للعميل.

❖ **أنواع الإيداع:**

- **الإيداع النقدي** : إضافة نقود ورقية أو معدنية إلى الحساب البنكي.
- **إيداع الشيكات** : إيداع شيك في الحساب، حيث يتم تحويل المبلغ المدون في الشيك إلى حساب العميل.
- **الإيداع الإلكتروني** : تحويل الأموال إلى الحساب البنكي عبر الإنترنت أو التطبيقات المصرفية.

2. السحب:

هو عملية نقل الأموال من حساب العميل البنكي إلى العميل بشكل نقدي أو تحويلها إلى حساب آخر، يمكن أن يكون السحب نقدياً من الفرع أو عبر أجهزة الصراف الآلي، أو إلكترونياً عبر الإنترنت.

❖ **أنواع السحب:**

- **السحب النقدي** : استخراج النقود مباشرة من الحساب.
- **السحب باستخدام الشيك :** تحويل المبلغ المحدد في الشيك من حساب العميل إلى المستفيد.
- **السحب الإلكتروني** : تحويل الأموال من الحساب البنكي إلى حساب آخر إلكترونياً.

3. التحويل:

هو عملية نقل الأموال من حساب بنكي إلى حساب آخر، سواء داخل نفس البنك أو إلى بنك آخر. يمكن أن يكون التحويل داخلياً (بين حسابات في نفس البنك) أو خارجياً (إلى حسابات في بنوك أخرى، سواء محلياً أو دولياً).

❖ **أنواع التحويل:**

- **التحويل الداخلي:** نقل الأموال بين حسابات مختلفة داخل نفس البنك.
- **التحويل الخارجي**: نقل الأموال إلى حسابات في بنوك أخرى.
- **التحويل الدولي:** نقل الأموال إلى حسابات في بنوك خارج البلد.

○ **أهمية العمليات الثلاث:**

- **إدارة السيولة** : تتيح للعملاء التحكم في أموالهم، سواء كان ذلك من خلال سحبها للاستخدام أو إيداعها للادخار أو تحويلها للمعاملات المالية.
- **تحقيق الأمان المالي :** تسهل على العملاء حفظ أموالهم في مكان آمن وإدارتها بشكل ميسر.
- **المرونة في التعاملات المالية** : تمكن العملاء من القيام بعمليات مالية بسهولة وسرعة.

بالتالي، تعتبر عمليات السحب والإيداع والتحويل من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها العملاء في تعاملاتهم اليومية مع البنوك، حيث توفر لهم الأمان والمرونة في إدارة أموالهم وتنفيذ المعاملات المالية المتنوعة.

وفيما يلي سنقوم بعرض كشف لزبونين متعاملين في بنك التنمية المحلية وكالة الدهرة مستغانم:

1. **السيد:YY**

تاريخ العملية	العملية	débit	crédit	solde
	المبلغ في 23/09/1			380.913,47
3/09/23	سحب بدون شيك:	30.000,00		350.913,47
3/09/23	مصاريف السحب	50,00		350.863,47
3/09/23	القيمة المضافةTVA	9,50		350.853,97
14/09/23	تحويل	1.900,00		178.065,97

المصدر: وثائق داخلية للوكالة

2. **السيد:XX**

تاريخ العملية	العملية	débit	crédit	solde
	المبلغ في 23/09/1			154.713,02
3/09/23	طلب شيك بنكي	150.000,00		4.713,02
	المصاريف	850,00		3.863,02
	TVA القيمة المضافة	161,50		3.701,52
6/09/23	ايداع		950.000,00	953.701,00

المصدر: وثائق داخلية للوكالة

- في بنك التنمية المحلية لا يتم اقتطاع مصاريف العمليات عند السحب والايداع والتحويل، في حين يتم الاقتطاع عند السحب بدون شيك أو عند طلب شيك بنكي.

المطلب الثالث : الفائض والناقص في الصندوق

1. في حالة الفائض:

في حاله الفائض في الصندوق يقوم المراقب بعملية الرقابة لمحاولة الكشف عن هذا الخطأ، ويقوم بتسجيلها محاسبيا في حساب خاص وتبقى في هذا الحساب الى ان يظهر صاحبها فان ظهر صاحبها يقدم طلب كتابي، حيث يقوم المراقب بالعودة إلى تقارير يوم الحادثة للتأكد ويمكنه القيام باجراءات أخرى منها العودة لكاميرات المراقبة إن أمكن، وفي حاله التأكد يتم الرجوع الى المديرية المركزية وتقوم بتحويل ذلك المبلغ من الحساب الخاص الى حساب العميل.

اما في حاله عدم ظهور صاحب المبلغ المحدد فإن البنك ليس له الحق في التصرف فيه، وبعد 15 عاما يتم تحويل المبلغ الفائض جبرا إلى الخزينة وان لم يتم تحويلها قد تقوم الخزينة بالإجراءات اللازمة كالمتابعة القضائية.

2. في حالة الناقص:

حالة الناقص في الصندوق المسؤول الاول عنها هو امين الصندوق واول من يحاسب ولا يمكن تعويض الفائض في الناقص لكل من هما حساب خاص به لمعالجه العمليات، فيدفع امين الصندوق المبلغ المحدد ان امكنه ذلك وان تجاوز مقدوره يتم اقتطاعه من راتبه وغالبا تكون الدفعه الاولى 50% من مبلغ الضرر ثم على شكل دفعات ثابتة يتم اقتطاعها شهريا، وفي بعض الحالات يقاسمه رئيس المصلحة المسؤول عنه الضرر.

وفي حاله تكرار العملية تطبق عليه اجراءات اخرى فالاولى يتم تصنيفها على انها خطا اما اذا تكررت العملية معه فتطبق اجراءات تاديبية حسب درجة الخطا قد تصل الى فصله نهائيا.

خلاصة

من خلال قيامنا بدراسة ميدانية في بنك التنمية المحلية استخلصنا أن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق المزيد من الأرباح وتفادي تعرضها المخاطر التي تهدد استقرار وضعها المالي، لذلك وجب وضع نظام رقابة فعال.

يعد نظام الرقابة الداخلية جزء لا يتجزأ من كل نظام تستخدمه لتنظيم وتوجيه عملياتها وليس نظاما مستقلا بحد ذاته، فهو ضرورة حيوية للتأكد من حسن سير الخطط المرسومة للبنك ومن أن الإنجاز يسير حسب ما قرر له، ومن المقومات الأساسية لنجاح نظام الرقابة الداخلية وزيادة فعاليته أهمية توفر أساليب رقابة مناسبة لإنجاز الخطط المرسومة التي تتحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية المعمول بها التي تضمن التحكم في كل العمليات البنكية مع تحديد مستمر للمخاطر التي تتحملها.

خاتمة

خاتمة عامة :

من خلال دراستنا هاته حاولنا التعريف بماهية البنوك لكونها إحدى الأوعية الادخارية الهامة للنشاط الاقتصادي ، و بصفتها المؤشر الرئيسي و المهم في عملية التنمية الاقتصادية للمجتمع و قمنا بالتدرج إلى ماهية المحاسبة لكون المحاسبة ركيزة أساسية مطلوبة في مختلف نظم المعلومات الإدارية بأية مؤسسة ، و المحاسبة البنكية ماهي إلا تطبيق لنفس المبادئ والأسس والقواعد المتعارف عليها في المحاسبة، كما تطرقنا إلى النظام المحاسبي داخل البنوك التجارية والذي يعتبر الركيزة الأساسية في تنظيم العمل المحاسبي داخل البنوك التجارية، حيث تتميز العمليات البنكية بالتعدد، التنوع، السرعة ويتعين على البنوك التسيير المحكم لمواردها و استخداماتها الخاصة لضمان تحقيق أكبر مردودية و ربحية، ولهذا لابد من المتابعة الدقيقة لمختلف العمليات وتعد الرقابة من بين هذه التقنيات المساعدة والتي تضمن السير القانوني وحماية املاك البنك من المخاطر.

فمن خلال دراستنا هذه حاولنا إبراز الأهمية البالغة للرقابة في البنك باعتبارها الوظيفة الرئيسية التي تهدف إلى مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها على أكمل وجه ولتعزيز هذه الدراسة النظرية أتبعناها بفصل ثالث خاص بدراسة تطبيقية لبنك التنمية المحلية وكالة مستغانم .BDL

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية (01) التسجيل المحاسبي في البنك له نفس المبادئ التي تعتمدها باقي المؤسسات الاقتصادية العادية، وقد تم إثبات صحة الفرضية عندما تطرقنا في الفصل الثاني في الجانب النظري لمبادئ المحاسبة البنكية وإنها شانها شان مبادئ المحاسبة المالية العامة.

الفرضية (02): يحتوي النظام المحاسبي البنكي على مجموع من الدفاتر من اجل تنظيم عملية التسجيل المحاسبي داخل البنك، تعتبر صحة هذه الفرضية نسبية لان النظام المحاسبي البنكي لا يحتوي الدفاتر المحاسبية فقط ولكن هناك مجموعة أخرى من العناصر التي تعتبر مكونة له على غرار الكشوفات والقوائم المالية والإجراءات الرقابية ناهيك عن دخول نظام الإعلام الآلي وتصدره واجهة النظام المحاسبي البنكي .

الفرضية (3) : الرقابة الداخلية هي خطة محكمة تسطرها المؤسسة تهدف إلى حماية أصولها من السرقة والضياع و سوء استغلال عن طريق التأكد من المعلومات المحاسبية و الإدارية ومن أهم إجراءاتها التأكد من صحة المستندات و الرقابة المزدوجة .

النتائج:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى نتائج:

- وجود البنك امر ضروري لتسيير المعاملات الاقتصاد
- التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط تقويم مستقل و وظيفة داخلية تابعة لادارة المؤسسة تقوم بنشاط رقابي داخلي.

- الرقابة ليست تصيد الاخطاء وانما هي جزء من العمل الاداري تهدف للتحقق من صحة الاداء و التقليل من المخاطر التي يواجهها البنك.
- وجود مصلحة الرقابة في الوكالة يضمن التطبيق السليم للقوانين وتجنب الاخطاء
- يتولى عملية الرقابة مراقب يقدم تقرير المدير الوكالة.

التوصيات :

تعتبر البنوك أداة مهمة في يد السلطة النقدية في الجزائر وفي أي بلد آخر، ولاستغلال هذه الأداة بشكل جيد يجب الاعتناء بالمحاسبة البنكية وتطوير إجراءات الرقابة فيها لضمان إستقرار الوضع البنكي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

- **الكتب:**

- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر
- جميل الزيدانين، اساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن
- سلمان أبو دياب، اقتصاديات النقود و البنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان
- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر
- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن
- زيان رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار الصفاء، ط2، عمان، الأردن
- حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف، مؤسسة الورق، عمان، الأردن .
- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، ط3، مصر
- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر
- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي،
- زينب عوض الله، اقتصاديات النقود و المال، الدار الجامعية، بيروت، لإسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر و التوزيع، الأردن
- أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود و البنوك، دارالجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر
- فلاح حسن الحسيني، مؤمن عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن
- سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان
- طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر
- منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر
- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية و التمويل، كلية التجارة، جامعة الشمس، القاهرة

- مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ج 2، ط 1
- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، ط2 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن
- سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- الشماع خليل، مبادئ الإدارة، دار المسيرة، عمان
- السيسي صلاح الدين حسن، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصاريف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان
- خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، ط 1، منشور بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان، الأردن
- أحمد صبحي العيادي، إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن
- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر
- باسمة فالح النعيمي ، المحاسبة المالية ، جامعة العلوم التكنولوجيا ، الجزء الاول ، اليمن
- تامر خميس ، اتجاهات تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة (في مصر في ضوء التشريعات ذات العلاقة)، دار تويتة للنشر والتوزيع
- رضوان العناني ، رأفت سلامة و آخرون ، مبادئ المحاسبة و تطبيقاتها ، دار وائل للنشر، الجزء الاول ، ط 2 ، الأردن ، عمان
- وابل بن علي الوابل ، أسس المحاسبة ، ط 3 ، الرياض
- عبد الستار الكبسي ، الشامل في مبادئ المحاسبة ، دار وائل للنشر ، ط 2 ، عمان ، الأردن
- حسام الدين مصطفي الخداش، وليد زكرياء صيام، و آخرون، اصول المحاسبة المالية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، ج 1 ، ط 2
- حسين القاضي مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان
- رائد محمد عبد ربه، مبادئ المحاسبة المالية ، الجنادرية للنشر والتوزيع ، ط 1،
- جان ماري جيلان، المحاسبة المصرفية، الطبعة : Revue Banque، باريس
- سيلفي دي كوسيرج، إدارة البنك، الطبعة الثالثة، دونود، باريس
- هنري كالفيرت، منهجية التحليل المالي للمؤسسات الائتمانية، الطبعة الثانية، إيكونوميكا، باريس
- فؤاد توفيق ياسمين، دار الباروزي، عمان، الأردن،

- صديقي مسعود، محمد التهامي طواهر، المراجعة وتدقيق الحسابات ، ط1، مطبعة المزوار، الوادي، الجزائر
- أحمد العماري، نظام المعلومات المحاسبية وعملية إتخاذ القرار الإداري في المصارف التجارية، مجلة العلوم الإنسانية
- محمد السيد سرايا، النظام المحاسبي في المنشآت المالية، الدار الجامعية، القاهرة مصر،
- زهير الحدرب ولؤي وديان ، محاسبة البنوك ، دار البداية لناشرون والموزعون ، ، عمان ، الطبعة الأولى
- عبد المقصود دبيان ، محمد سمير الصبان ، دار المعرفة الجامعية ، لبنان .
- عبد الإله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن،
- إيهاب نظمي إبراهيم، حسن توفيق مصطفى، محاسبة المنشآت المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، الطبعة 1
- عبد الحميد محمود كرجة، محاسبة البنوك، إدارة النشر والتوزيع، الطبعة الأولى،
- ابوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر
- نعمة الله نجيب، عبد الله نعمة جعفر، محاسبة المصارف و شركات التأمين، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا
- عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، الجامعة المفتوحة، ليبيا،
- حسين بالعجوز، إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها، بحث مقدم للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، 6-7 جوان 2005، جامعة جيجل، الجزائر
- بدران علي، الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2، مجلة اتحاد المصارف العربية
- خروبي وهيبة، وعلاش أحمد، دور الرقابة المصرفية في تعزيز السلامة المصرفية للمصارف الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل، الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، البليدة، الجزائر
- صلاح الدين محمد الأمين الإمام وصادق راشد الشمري، تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية: نظام CRAFTE نموذجا، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد
- زيدان محمد وحبار عبد الرزاق، متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، ملتقى دولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة

- شيخ عبد الحق، الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة ماجستير في قانون الأعمال، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس
- درحمون هلال، المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، قسم لعلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة ، الجزائر
- الصغير قريشي وإلياس بن ساسي، الرقابة القانونية والإدارية على القطاع المصرفي، مداخلة ضمن متطلبات الملتقى الوطني حول القطاع البنكي وقوانين الإصلاح الاقتصادي، جامعة جيجل، كلية الحقوق،
- بورايب أعمر، الرقابة العمومية على الهيئات والمؤسسات المالية في الجزائر، مذكرة لنيل الماجيستير في القانون، فرع الإدارة والمالية، جامعة الجزائر
- زقوان سامية، عملية الرقابة الخارجية على أعمال المؤسسات العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون المؤسسات، جامعة الجزائر
- كتوش عاشور ، المحاسبة العامة (اصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفق النظام المحاسبي الوطني)، ديوان المطبوعات الجامعية
- حسين بلعجوز ، نظام المعلومات المحاسبية ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية.
- احمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر
- أحمد العمراوي، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة
- اللجنة الرقابية لصندوق النقد العربي، قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، أدهمش نعيم و الرمحي زاهر، إدارة المخاطر في المصارف، مجلة البنوك في الأردن، العدد السادس، المجلد الثالث والعشرون، أوت،

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

BONNEAU Thierry, Op.cit.

GAVALDA Christian et STOUFFET Jean, Droit bancaire (institution, comptes, opérations, services), édition LITEC 4eme, Paris

SARKAR A.N, Strategy Business Management and Banking 1 sted, deep and .deep Publications, New Delhi, India

Vaughan Emmett.J & Vaughan, Therese, Fundamentals of Risk and Insurance, .,John Wiley & sons Inc, 9thed, USA

The Financial Services Roundtable, Guiding Principles in Risk Management of . ,US commercial Banks

.Mc Namee, David, Changing the Paradigm « Mce Management Consulting«

:Mc connell, Patrick Blaker, An Approach to Modeling Operational Risk in Banks, Working paper series, Henely management collegue green Lands / Oxan, RG9, August, 2000.

Lanza Richard, The Riskiest Parts of The Business, May

GELAIN Jean-Marie, op. cit

الملاحق

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 0042500000XXXX CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

RIB : 005 00425 00000XXXX XX

MR YY

DOUAR KLOUAZIA SIRAT

27021 SIRAT
ALGERIE

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Solde au 1/09/23				380.913,47CR
3/09/23	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	2/09/23	30.000,00		350.913,47CR
					0,00
3/09/23	COM S/RETRAIT ESPECES	2/09/23	50,00		350.863,47CR
3/09/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	2/09/23	9,50		350.853,97CR
4/09/23	BLOCAGE DEPOSIT CAUTION N° 000628198	4/09/23	149.583,00		201.270,97CR
					0,00
4/09/23	COM CAUTION N° 000628198	30/08/23	2.500,00		198.770,97CR
4/09/23	COM CAUTION N° 000628198	30/08/23	7.000,00		191.770,97CR
4/09/23	COM CAUTION N° 000628198	30/08/23	10.000,00		181.770,97CR
4/09/23	TVA COM CAUTION N000628198	30/08/23	475,00		181.295,97CR
4/09/23	TVA COM CAUTION N000628198	30/08/23	1.330,00		179.965,97CR
4/09/23	TVA COM CAUTION N000628198	30/08/23	1.900,00		178.065,97CR
14/09/23	VIR SEPA T C TABLAT W MEDEA REG F 2023 - COMMUNE MEZGHENA	17/09/23		792.540,00	970.605,97CR
					0,00
14/09/23	COMM+TVA VIR SEPA T C TABLAT W	17/09/23	5,00		970.600,97CR
14/09/23	COMM+TVA VIR SEPA T C TABLAT W	17/09/23	0,95		970.600,02CR
14/09/23	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	13/09/23	100.000,00		870.600,02CR
					0,00
14/09/23	COM S/RETRAIT ESPECES	13/09/23	50,00		870.550,02CR
14/09/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	13/09/23	9,50		870.540,52CR
14/09/23	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	13/09/23	500.000,00		370.540,52CR
					0,00
14/09/23	COM S/RETRAIT ESPECES	13/09/23	50,00		370.490,52CR
14/09/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	13/09/23	9,50		370.481,02CR
14/09/23	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	13/09/23	200.000,00		170.481,02CR
					0,00
14/09/23	COM S/RETRAIT ESPECES	13/09/23	50,00		170.431,02CR
14/09/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	13/09/23	9,50		170.421,52CR
14/09/23	VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000145494	15/09/23		2.377.620,00	2.548.041,52CR
					0,00
14/09/23	COM/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000145494	15/09/23	100,00		2.547.941,52CR
					0,00
14/09/23	TVA/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000145494	15/09/23	19,00		2.547.922,52CR
					0,00
18/09/23	CHEQUE N° 4962845	17/09/23	66.624,71		2.481.297,81CR
18/09/23	COMMISSION CHEQUE N° 4962845 N006506902	17/09/23	150,00		2.481.147,81CR
					0,00
	Report de solde				2.481.147,81CR

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000010480 CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				2.481.147,81CR
18/09/23	TVA COMMISSION CHEQ N° 4962845	17/09/23	28,50		2.481.119,31CR
18/09/23	CHEQUE N° 4962849	17/09/23	666.400,00		1.814.719,31CR
18/09/23	COMMISSION CHEQUE N° 4962849 N006508369	17/09/23	150,00		1.814.569,31CR 0,00
18/09/23	TVA COMMISSION CHEQ N° 4962849	17/09/23	28,50		1.814.540,81CR
18/09/23	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	17/09/23	1.500.000,00		314.540,81CR 0,00
18/09/23	COM S/RETRAIT ESPECES	17/09/23	50,00		314.490,81CR
18/09/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	17/09/23	9,50		314.481,31CR
21/09/23	BLOCAGE DEPOSIT CAUTION N° 000630660	21/09/23	38.913,00		275.568,31CR 0,00
21/09/23	COM CAUTION N° 000630660	20/09/23	2.500,00		273.068,31CR
21/09/23	COM CAUTION N° 000630660	20/09/23	3.000,00		270.068,31CR
21/09/23	TVA COM CAUTION N000630660	20/09/23	475,00		269.593,31CR
21/09/23	TVA COM CAUTION N000630660	20/09/23	570,00		269.023,31CR
24/09/23	CHEQUE N° 4962847	20/09/23	104.993,00		164.030,31CR
24/09/23	COMMISSION CHEQUE N° 4962847 N006521117	20/09/23	150,00		163.880,31CR 0,00
24/09/23	TVA COMMISSION CHEQ N° 4962847	20/09/23	28,50		163.851,81CR
24/09/23	VTR CLIENT: DOS N°000089103	25/09/23		1.993.250,00	2.157.101,81CR 0,00
24/09/23	COM/VTR CLIENT: DOS N°000089103	25/09/23	100,00		2.157.001,81CR 0,00
24/09/23	TVA/VTR CLIENT: DOS N°000089103	25/09/23	19,00		2.156.982,81CR 0,00
25/09/23	VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000117825	26/09/23		1.856.400,00	4.013.382,81CR 0,00
25/09/23	COM/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000117825	26/09/23	100,00		4.013.282,81CR 0,00
25/09/23	TVA/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000117825	26/09/23	19,00		4.013.263,81CR 0,00
30/09/23	COM CAUTION N° 000602388	28/09/23	2.500,00		4.010.763,81CR
30/09/23	TVA COM CAUTION N000602388	28/09/23	475,00		4.010.288,81CR
30/09/23	FRAIS TENUE DE COMPTE DATE ARRETE DU 01/10/23.	1/10/23	625,00		4.009.663,81CR 0,00
30/09/23	INTS DEBITEURS DU 01/10/23.	1/10/23	1.086,01		4.008.577,80CR
30/09/23	TVA S/FRAIS TENUE DE COMPTE DATE ARRETE DU 01/10/23.	1/10/23	118,75		4.008.459,05CR 0,00
30/09/23	TVA S/INTS DEBIT DU 01/10/23.	1/10/23	206,34		4.008.252,71CR
1/10/23	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	30/09/23	2.000.000,00		2.008.252,71CR 0,00
1/10/23	COM S/RETRAIT ESPECES	30/09/23	50,00		2.008.202,71CR
1/10/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	30/09/23	9,50		2.008.193,21CR
2/10/23	CHEQUE N° 4962846	1/10/23	308.773,23		1.699.419,98CR
2/10/23	COMM CHEQUE N° 4962846	1/10/23	150,00		1.699.269,98CR
2/10/23	TVA CHEQUE N° 4962846	1/10/23	28,50		1.699.241,48CR
	Report de solde				1.699.241,48CR

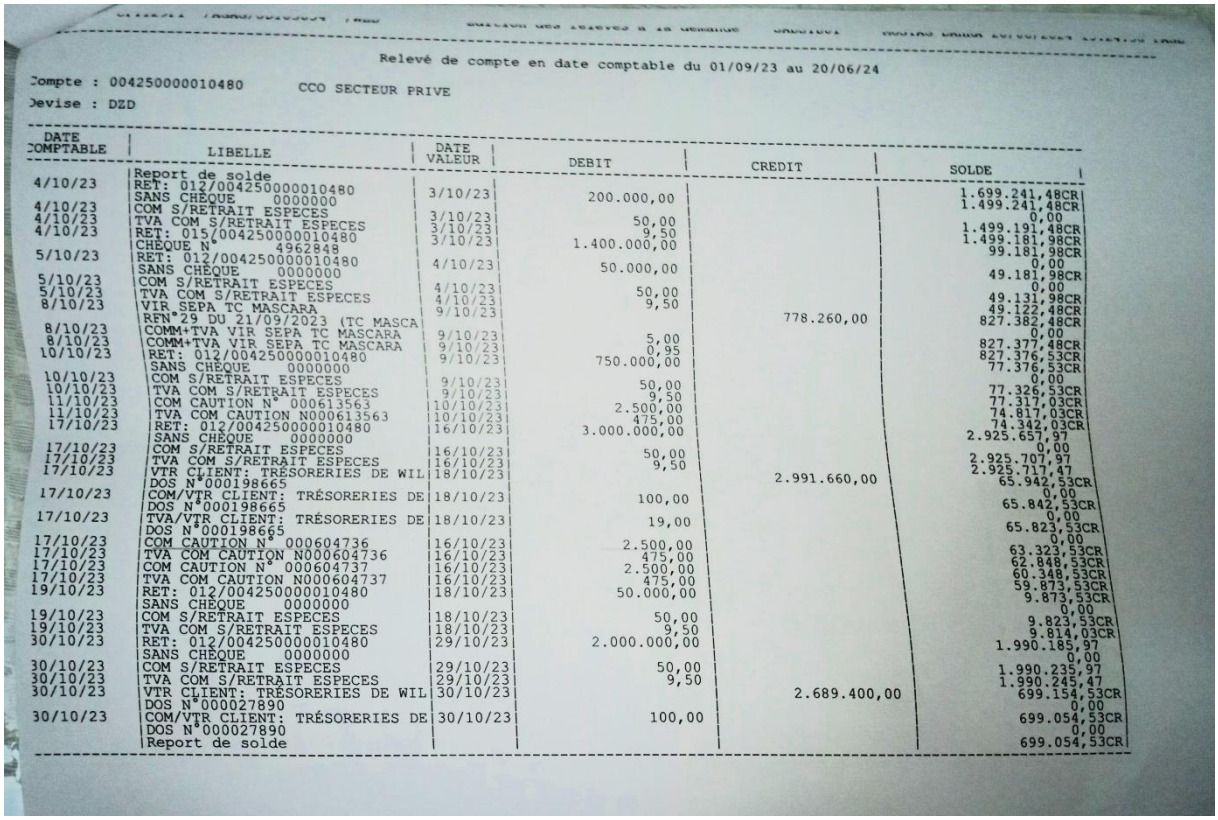

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000010480 CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				1.699.241,48CR
4/10/23	RET: 012/004250000010480	3/10/23	200.000,00		1.499.241,48CR
	SANS CHEQUE 0000000				0,00
4/10/23	COM S/RETRAIT ESPECES	3/10/23	50,00		1.499.191,48CR
4/10/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	3/10/23	9,50		1.499.181,98CR
4/10/23	RET: 015/004250000010480	3/10/23	1.400.000,00		99.181,98CR
	CHEQUE N° 4962848				0,00
5/10/23	RET: 012/004250000010480	4/10/23	50.000,00		49.181,98CR
	SANS CHEQUE 0000000				0,00
5/10/23	COM S/RETRAIT ESPECES	4/10/23	50,00		49.131,98CR
5/10/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	4/10/23	9,50		49.122,48CR
8/10/23	VIR SEPA TC MASCARA	9/10/23		778.260,00	827.382,48CR
	RFN°29 DU 21/09/2023 (TC MASCA				0,00
8/10/23	COMM+TVA VIR SEPA TC MASCARA	9/10/23	5,00		827.377,48CR
8/10/23	COMM+TVA VIR SEPA TC MASCARA	9/10/23	0,95		827.376,53CR
10/10/23	RET: 012/004250000010480	9/10/23	750.000,00		77.376,53CR
	SANS CHEQUE 0000000				0,00
10/10/23	COM S/RETRAIT ESPECES	9/10/23	50,00		77.326,53CR
10/10/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	9/10/23	9,50		77.317,03CR
11/10/23	COM CAUTION N° 000613563	10/10/23	2.500,00		74.817,03CR
11/10/23	TVA COM CAUTION N000613563	10/10/23	475,00		74.342,03CR
17/10/23	RET: 012/004250000010480	16/10/23	3.000.000,00		2.925.657,97
	SANS CHEQUE 0000000				0,00
17/10/23	COM S/RETRAIT ESPECES	16/10/23	50,00		2.925.707,97
17/10/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	16/10/23	9,50		2.925.717,47
17/10/23	VTR CLIENT: TRESORERIES DE WIL	18/10/23		2.991.660,00	65.942,53CR
	DOS N°000198665				0,00
17/10/23	COM/VTR CLIENT: TRÉSORERIES DE	18/10/23	100,00		65.842,53CR
	DOS N°000198665				0,00
17/10/23	TVA/VTR CLIENT: TRÉSORERIES DE	18/10/23	19,00		65.823,53CR
	DOS N°000198665				0,00
17/10/23	COM CAUTION N° 000604736	16/10/23	2.500,00		63.323,53CR
17/10/23	TVA COM CAUTION N000604736	16/10/23	475,00		62.848,53CR
17/10/23	COM CAUTION N° 000604737	16/10/23	2.500,00		60.348,53CR
17/10/23	TVA COM CAUTION N000604737	16/10/23	475,00		59.873,53CR
19/10/23	RET: 012/004250000010480	18/10/23	50.000,00		9.873,53CR
	SANS CHEQUE 0000000				0,00
19/10/23	COM S/RETRAIT ESPECES	18/10/23	50,00		9.823,53CR
19/10/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	18/10/23	9,50		9.814,03CR
30/10/23	RET: 012/004250000010480	29/10/23	2.000.000,00		1.990.185,97
	SANS CHEQUE 0000000				0,00
30/10/23	COM S/RETRAIT ESPECES	29/10/23	50,00		1.990.235,97
30/10/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	29/10/23	9,50		1.990.245,47
30/10/23	VTR CLIENT: TRÉSORERIES DE WIL	30/10/23		2.689.400,00	699.154,53CR
	DOS N°000027890				0,00
30/10/23	COM/VTR CLIENT: TRÉSORERIES DE	30/10/23	100,00		699.054,53CR
	DOS N°000027890				0,00
	Report de solde				699.054,53CR

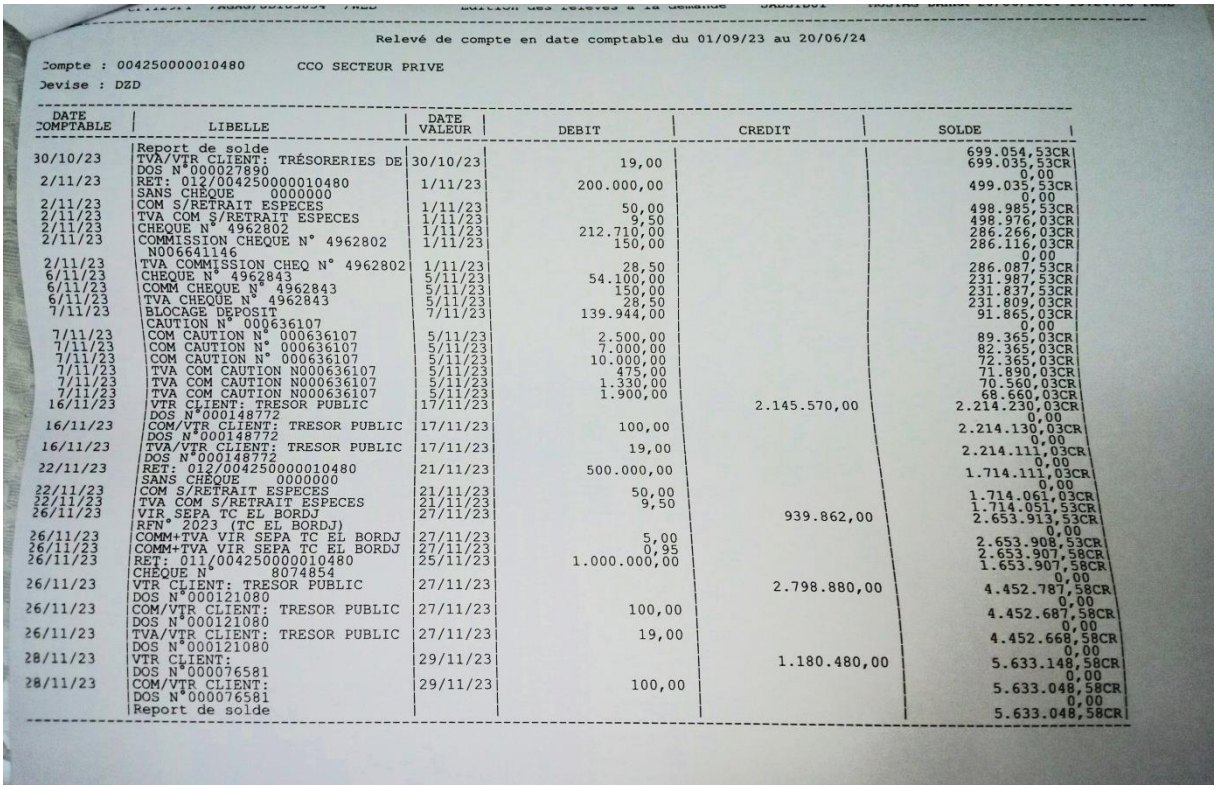

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000010480 CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				699.054,53CR
30/10/23	TVA/VTR CLIENT: TRÉSORERIES DE	30/10/23	19,00		699.035,53CR
	DOS N°000027890				0,00
2/11/23	RET: 012/004250000010480	1/11/23	200.000,00		499.035,53CR
	SANS CHEQUE 0000000				0,00
2/11/23	COM S/RETRAIT ESPECES	1/11/23	50,00		498.985,53CR
2/11/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	1/11/23	9,50		498.976,03CR
2/11/23	CHEQUE N° 4962802	1/11/23	212.710,00		286.266,03CR
2/11/23	COMMISSION CHEQUE N° 4962802	1/11/23	150,00		286.116,03CR
	N006641146				0,00
2/11/23	TVA COMMISSION CHEQ N° 4962802	1/11/23	28,50		286.087,53CR
6/11/23	CHEQUE N° 4962843	5/11/23	54.100,00		231.987,53CR
6/11/23	COMM CHEQUE N° 4962843	5/11/23	150,00		231.837,53CR
6/11/23	TVA CHEQUE N° 4962843	5/11/23	28,50		231.809,03CR
7/11/23	BLOCAGE DEPOSIT	7/11/23	139.944,00		91.865,03CR
	CAUTION N° 000636107				0,00
7/11/23	COM CAUTION N° 000636107	5/11/23	2.500,00		89.365,03CR
7/11/23	COM CAUTION N° 000636107	5/11/23	7.000,00		82.365,03CR
7/11/23	COM CAUTION N° 000636107	5/11/23	10.000,00		72.365,03CR
7/11/23	TVA COM CAUTION N000636107	5/11/23	475,00		71.890,03CR
7/11/23	TVA COM CAUTION N000636107	5/11/23	1.330,00		70.560,03CR
7/11/23	TVA COM CAUTION N000636107	5/11/23	1.900,00		68.660,03CR
16/11/23	VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC	17/11/23		2.145.570,00	2.214.230,03CR
	DOS N°000148772				0,00
16/11/23	COM/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC	17/11/23	100,00		2.214.130,03CR
	DOS N°000148772				0,00
16/11/23	TVA/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC	17/11/23	19,00		2.214.111,03CR
	DOS N°000148772				0,00
22/11/23	RET: 012/004250000010480	21/11/23	500.000,00		1.714.111,03CR
	SANS CHEQUE 0000000				0,00
22/11/23	COM S/RETRAIT ESPECES	21/11/23	50,00		1.714.061,03CR
22/11/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	21/11/23	9,50		1.714.051,53CR
26/11/23	VIR SEPA TC EL BORDJ	27/11/23		939.862,00	2.653.913,53CR
	RFN° 2023 (TC EL BORDJ)				0,00
26/11/23	COMM+TVA VIR SEPA TC EL BORDJ	27/11/23	5,00		2.653.908,53CR
26/11/23	COMM+TVA VIR SEPA TC EL BORDJ	27/11/23	0,95		2.653.907,58CR
26/11/23	RET: 011/004250000010480	25/11/23	1.000.000,00		1.653.907,58CR
	CHEQUE N° 8074854				0,00
26/11/23	VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC	27/11/23		2.798.880,00	4.452.787,58CR
	DOS N°000121080				0,00
26/11/23	COM/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC	27/11/23	100,00		4.452.687,58CR
	DOS N°000121080				0,00
26/11/23	TVA/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC	27/11/23	19,00		4.452.668,58CR
	DOS N°000121080				0,00
28/11/23	VTR CLIENT:	29/11/23		1.180.480,00	5.633.148,58CR
	DOS N°000076581				0,00
28/11/23	COM/VTR CLIENT:	29/11/23	100,00		5.633.048,58CR
	DOS N°000076581				0,00
	Report de solde				5.633.048,58CR

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000010480 CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				5.633.048,58CR
28/11/23	TVA/VTR CLIENT: DOS N°000076581	29/11/23	19,00		5.633.029,58CR 0,00
29/11/23	CHEQUE N° 8074853	28/11/23	1.300.000,00		4.333.029,58CR
29/11/23	COMM CHEQUE N° 8074853	28/11/23	150,00		4.332.879,58CR
29/11/23	TVA CHEQUE N° 8074853	28/11/23	28,50		4.332.851,08CR
30/11/23	COM CAUTION N° 000628198	29/11/23	2.500,00		4.330.351,08CR
30/11/23	TVA COM CAUTION N000628198	29/11/23	475,00		4.329.876,08CR
3/12/23	VIR SEPA TC O/EL-ABTAL RFN°40 DU 26/10/2023 (TC O/EL-	4/12/23		595.000,00	4.924.876,08CR 0,00
3/12/23	COMM+TVA VIR SEPA TC O/EL-ABTA	4/12/23	5,00		4.924.871,08CR
3/12/23	COMM+TVA VIR SEPA TC O/EL-ABTA	4/12/23	0,95		4.924.870,13CR
3/12/23	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	2/12/23	1.200.000,00		3.724.870,13CR 0,00
3/12/23	COM S/RETRAIT ESPECES	2/12/23	50,00		3.724.820,13CR
3/12/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	2/12/23	9,50		3.724.810,63CR
6/12/23	RET: 011/004250000010480 CHEQUE N° 8074855	5/12/23	1.800.000,00		1.924.810,63CR 0,00
7/12/23	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	6/12/23	1.300.000,00		624.810,63CR 0,00
7/12/23	COM S/RETRAIT ESPECES	6/12/23	50,00		624.760,63CR
7/12/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	6/12/23	9,50		624.751,13CR
11/12/23	RET: 011/004250000010480 CHEQUE N° 8074858	10/12/23	300.000,00		324.751,13CR 0,00
18/12/23	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	17/12/23	300.000,00		24.751,13CR 0,00
18/12/23	COM S/RETRAIT ESPECES	17/12/23	50,00		24.701,13CR
18/12/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	17/12/23	9,50		24.691,63CR
19/12/23	VTR CLIENT: TRESORERIES DE WIL DOS N°000203160	20/12/23		2.882.572,70	2.907.264,33CR 0,00
19/12/23	COM/VTR CLIENT: TRÉSORERIES DE DOS N°000203160	20/12/23	100,00		2.907.164,33CR 0,00
19/12/23	TVA/VTR CLIENT: TRÉSORERIES DE DOS N°000203160	20/12/23	19,00		2.907.145,33CR 0,00
20/12/23	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	19/12/23	2.500.000,00		407.145,33CR 0,00
20/12/23	COM S/RETRAIT ESPECES	19/12/23	50,00		407.095,33CR
20/12/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	19/12/23	9,50		407.085,83CR
21/12/23	RET: 011/004250000010480 CHEQUE N° 8074859	20/12/23	200.000,00		207.085,83CR 0,00
21/12/23	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	20/12/23	600.000,00		392.914,17 0,00
21/12/23	COM S/RETRAIT ESPECES	20/12/23	50,00		392.964,17
21/12/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	20/12/23	9,50		392.973,67
21/12/23	VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000150419	21/12/23		2.748.900,00	2.355.926,33CR 0,00
21/12/23	COM/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000150419	21/12/23	100,00		2.355.826,33CR 0,00
	Report de solde				2.355.826,33CR

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000010480 CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				2.355.826,33CR
21/12/23	TVA/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000150419	21/12/23	19,00		2.355.807,33CR 0,00
21/12/23	COM CAUTION N° 000630660	20/12/23	2.500,00		2.353.307,33CR
21/12/23	TVA COM CAUTION N000630660	20/12/23	475,00		2.352.832,33CR
24/12/23	RET: 011/004250000010480 CHEQUE N° 8074860	23/12/23	1.000.000,00		1.352.832,33CR 0,00
25/12/23	CHEQUE N° 8074852	24/12/23	300.000,00		1.052.832,33CR
25/12/23	COMM CHEQUE N° 8074852	24/12/23	150,00		1.052.682,33CR
25/12/23	TVA CHEQUE N° 8074852	24/12/23	28,50		1.052.653,83CR
27/12/23	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	26/12/23	400.000,00		652.653,83CR 0,00
27/12/23	COM S/RETRAIT ESPECES	26/12/23	50,00		652.603,83CR
27/12/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	26/12/23	9,50		652.594,33CR
27/12/23	VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000150791	27/12/23		2.992.850,00	3.645.444,33CR 0,00
27/12/23	COM/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000150791	27/12/23	100,00		3.645.344,33CR 0,00
27/12/23	TVA/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000150791	27/12/23	19,00		3.645.325,33CR 0,00
28/12/23	RET: 011/004250000010480 CHEQUE N° 8074861	27/12/23	200.000,00		3.445.325,33CR 0,00
28/12/23	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	27/12/23	2.000.000,00		1.445.325,33CR 0,00
28/12/23	COM S/RETRAIT ESPECES	27/12/23	50,00		1.445.275,33CR
28/12/23	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	27/12/23	9,50		1.445.265,83CR
28/12/23	ANNUL RET ESP CHQ CHEQUE N° 8074861	27/12/23		200.000,00	1.645.265,83CR 0,00
31/12/23	RET: 011/004250000010480 CHEQUE N° 8074863	30/12/23	2.000.000,00		354.734,17 0,00
31/12/23	VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000123784	1/01/24		1.570.800,00	1.216.065,83CR 0,00
31/12/23	COM/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000123784	1/01/24	100,00		1.215.965,83CR 0,00
31/12/23	TVA/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000123784	1/01/24	19,00		1.215.946,83CR 0,00
31/12/23	COM CAUTION N° 000602388	28/12/23	2.500,00		1.213.446,83CR
31/12/23	TVA COM CAUTION N000602388	28/12/23	475,00		1.212.971,83CR
31/12/23	FRAIS TENUE DE COMPTE DATE ARRETE DU 01/01/24.	1/01/24	625,00		1.212.346,83CR 0,00
31/12/23	INTS DEBITEURS DU 01/01/24.	1/01/24	2.701,19		1.209.645,64CR
31/12/23	TVA S/FRAIS TENUE DE COMPTE DATE ARRETE DU 01/01/24.	1/01/24	118,75		1.209.526,89CR 0,00
31/12/23	TVA S/INTS DEBIT DU 01/01/24.	1/01/24	513,23		1.209.013,66CR
2/01/24	CHEQUE N° 8074857	1/01/24	909.000,54		300.013,12CR
2/01/24	COMMISSION CHEQUE N° 8074857 N006822561	1/01/24	150,00		299.863,12CR 0,00
2/01/24	TVA COMMISSION CHEQ N° 8074857	1/01/24	28,50		299.834,62CR
	Report de solde				299.834,62CR

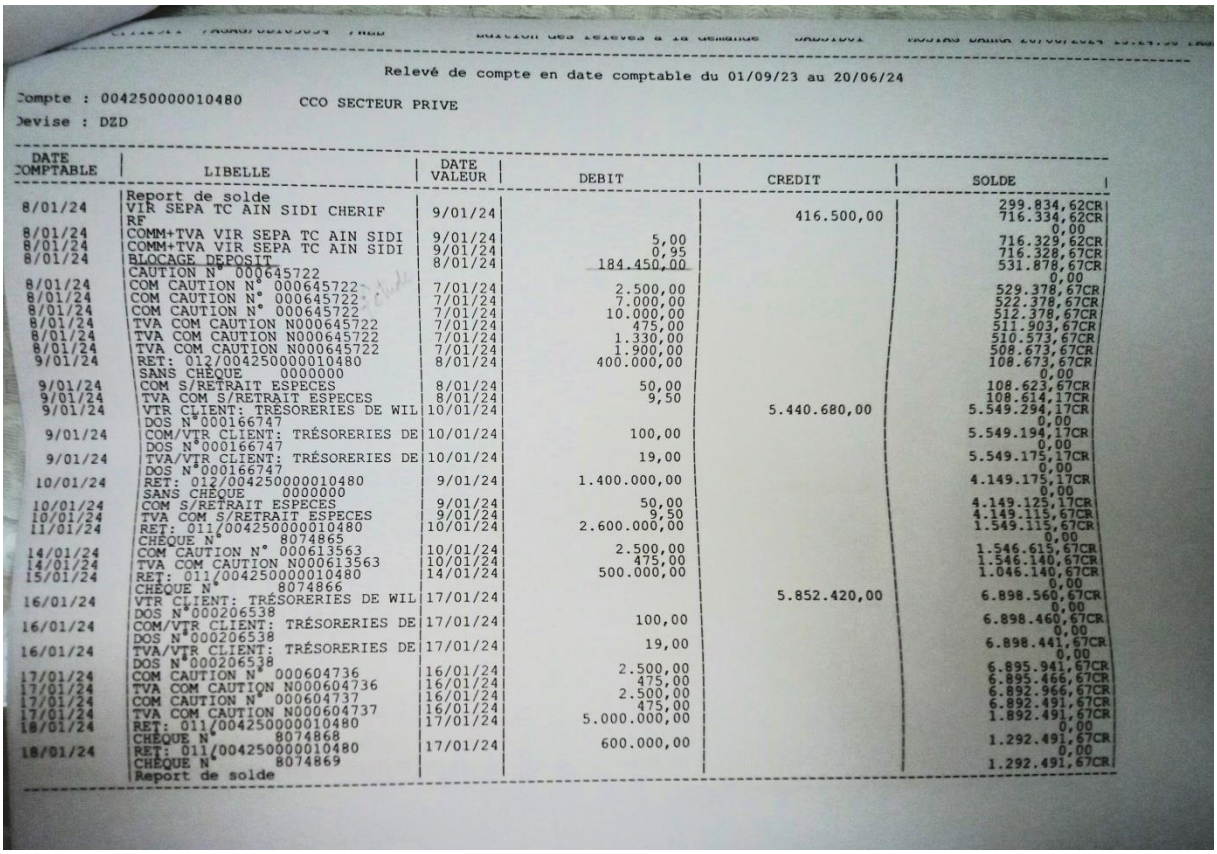

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000010480 CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				299.834,62CR
8/01/24	VIR SEPA TC AIN SIDI CHERIF RF	9/01/24		416.500,00	716.334,62CR
					0,00
8/01/24	COMM+TVA VIR SEPA TC AIN SIDI	9/01/24	5,00		716.329,62CR
8/01/24	COMM+TVA VIR SEPA TC AIN SIDI	9/01/24	0,95		716.328,67CR
8/01/24	BLOCAGE DEPOSIT CAUTION N° 000645722	8/01/24	184.450,00		531.878,67CR
					0,00
8/01/24	COM CAUTION N° 000645722	7/01/24	2.500,00		529.378,67CR
8/01/24	COM CAUTION N° 000645722	7/01/24	7.000,00		522.378,67CR
8/01/24	COM CAUTION N° 000645722	7/01/24	10.000,00		512.378,67CR
8/01/24	TVA COM CAUTION N000645722	7/01/24	475,00		511.903,67CR
8/01/24	TVA COM CAUTION N000645722	7/01/24	1.330,00		510.573,67CR
8/01/24	TVA COM CAUTION N000645722	7/01/24	1.900,00		508.673,67CR
9/01/24	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	8/01/24	400.000,00		108.673,67CR
					0,00
9/01/24	COM S/RETRAIT ESPECES	8/01/24	50,00		108.623,67CR
9/01/24	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	8/01/24	9,50		108.614,17CR
9/01/24	VTR CLIENT: TRESORERIES DE WIL DOS N°000166747	10/01/24		5.440.680,00	5.549.294,17CR
					0,00
9/01/24	COM/VTR CLIENT: TRÉSORERIES DE DOS N°000166747	10/01/24	100,00		5.549.194,17CR
					0,00
9/01/24	TVA/VTR CLIENT: TRÉSORERIES DE DOS N°000166747	10/01/24	19,00		5.549.175,17CR
					0,00
10/01/24	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	9/01/24	1.400.000,00		4.149.175,17CR
					0,00
10/01/24	COM S/RETRAIT ESPECES	9/01/24	50,00		4.149.125,17CR
10/01/24	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	9/01/24	9,50		4.149.115,67CR
11/01/24	RET: 011/004250000010480 CHEQUE N° 8074865	10/01/24	2.600.000,00		1.549.115,67CR
					0,00
14/01/24	COM CAUTION N° 000613563	10/01/24	2.500,00		1.546.615,67CR
14/01/24	TVA COM CAUTION N000613563	10/01/24	475,00		1.546.140,67CR
15/01/24	RET: 011/004250000010480 CHEQUE N° 8074866	14/01/24	500.000,00		1.046.140,67CR
					0,00
16/01/24	VTR CLIENT: TRÉSORERIES DE WIL DOS N°000206538	17/01/24		5.852.420,00	6.898.560,67CR
					0,00
16/01/24	COM/VTR CLIENT: TRÉSORERIES DE DOS N°000206538	17/01/24	100,00		6.898.460,67CR
					0,00
16/01/24	TVA/VTR CLIENT: TRÉSORERIES DE DOS N°000206538	17/01/24	19,00		6.898.441,67CR
					0,00
17/01/24	COM CAUTION N° 000604736	16/01/24	2.500,00		6.895.941,67CR
17/01/24	TVA COM CAUTION N000604736	16/01/24	475,00		6.895.466,67CR
17/01/24	COM CAUTION N° 000604737	16/01/24	2.500,00		6.892.966,67CR
17/01/24	TVA COM CAUTION N000604737	16/01/24	475,00		6.892.491,67CR
18/01/24	RET: 011/004250000010480 CHEQUE N° 8074868	17/01/24	5.000.000,00		1.892.491,67CR
					0,00
18/01/24	RET: 011/004250000010480 CHEQUE N° 8074869	17/01/24	600.000,00		1.292.491,67CR
					0,00
	Report de solde				1.292.491,67CR

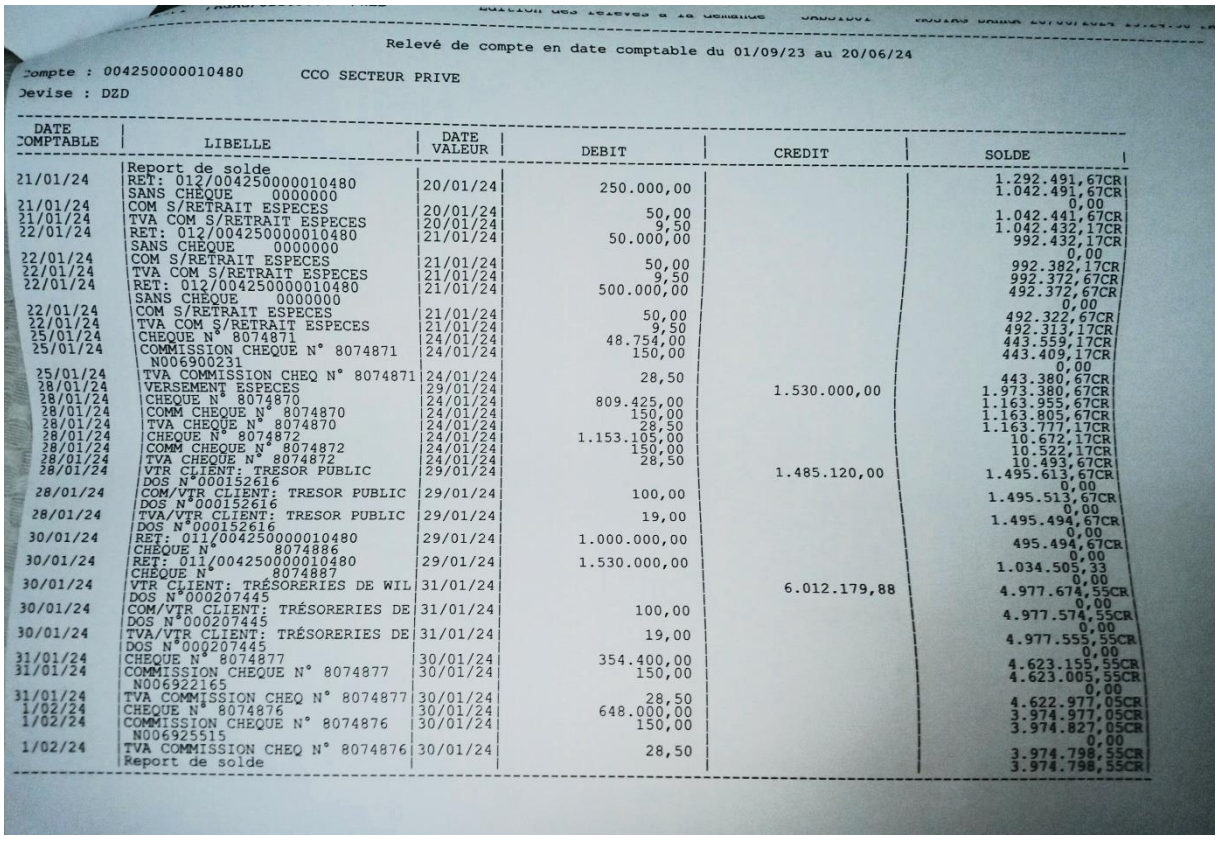

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000010480 CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				1.292.491,67CR
21/01/24	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	20/01/24	250.000,00		1.042.491,67CR
					0,00
21/01/24	COM S/RETRAIT ESPECES	20/01/24	50,00		1.042.441,67CR
21/01/24	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	20/01/24	9,50		1.042.432,17CR
22/01/24	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	21/01/24	50.000,00		992.432,17CR
					0,00
22/01/24	COM S/RETRAIT ESPECES	21/01/24	50,00		992.382,17CR
22/01/24	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	21/01/24	9,50		992.372,67CR
22/01/24	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	21/01/24	500.000,00		492.372,67CR
					0,00
22/01/24	COM S/RETRAIT ESPECES	21/01/24	50,00		492.322,67CR
22/01/24	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	21/01/24	9,50		492.313,17CR
25/01/24	CHEQUE N° 8074871	24/01/24	48.754,00		443.559,17CR
25/01/24	COMMISSION CHEQUE N° 8074871 N006910231	24/01/24	150,00		443.409,17CR
					0,00
25/01/24	TVA COMMISSION CHEQ N° 8074871	24/01/24	28,50		443.380,67CR
28/01/24	VERSEMENT ESPECES	29/01/24		1.530.000,00	1.973.380,67CR
28/01/24	CHEQUE N° 8074870	24/01/24	809.425,00		1.163.955,67CR
28/01/24	COMM CHEQUE N° 8074870	24/01/24	150,00		1.163.805,67CR
28/01/24	TVA CHEQUE N° 8074870	24/01/24	28,50		1.163.777,17CR
28/01/24	CHEQUE N° 8074872	24/01/24	1.153.105,00		10.672,17CR
28/01/24	COMM CHEQUE N° 8074872	24/01/24	150,00		10.522,17CR
28/01/24	TVA CHEQUE N° 8074872	24/01/24	28,50		10.493,67CR
28/01/24	VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000152616	29/01/24		1.485.120,00	1.495.613,67CR
					0,00
28/01/24	COM/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000152616	29/01/24	100,00		1.495.513,67CR
					0,00
28/01/24	TVA/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000152616	29/01/24	19,00		1.495.494,67CR
					0,00
30/01/24	RET: 011/004250000010480 CHEQUE N° 8074886	29/01/24	1.000.000,00		495.494,67CR
					0,00
30/01/24	RET: 011/004250000010480 CHEQUE N° 8074887	29/01/24	1.530.000,00		1.034.505,33
					0,00
30/01/24	VTR CLIENT: TRÉSORERIES DE WIL DOS N°000207445	31/01/24		6.012.179,88	4.977.674,55CR
					0,00
30/01/24	COM/VTR CLIENT: TRÉSORERIES DE DOS N°000207445	31/01/24	100,00		4.977.574,55CR
					0,00
30/01/24	TVA/VTR CLIENT: TRÉSORERIES DE DOS N°000207445	31/01/24	19,00		4.977.555,55CR
					0,00
31/01/24	CHEQUE N° 8074877	30/01/24	354.400,00		4.623.155,55CR
31/01/24	COMMISSION CHEQUE N° 8074877 N006922165	30/01/24	150,00		4.623.005,55CR
					0,00
31/01/24	TVA COMMISSION CHEQ N° 8074877	30/01/24	28,50		4.622.977,05CR
1/02/24	CHEQUE N° 8074876	30/01/24	648.000,00		3.974.977,05CR
1/02/24	COMMISSION CHEQUE N° 8074876 N006925515	30/01/24	150,00		3.974.827,05CR
					0,00
1/02/24	TVA COMMISSION CHEQ N° 8074876	30/01/24	28,50		3.974.798,55CR
	Report de solde				3.974.798,55CR

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000010480 CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				3.974.798,55CR
1/02/24	BLOCAGE DEPOSIT CAUTION N° 000648468	1/02/24	351.169,00		3.623.629,55CR 0,00
1/02/24	COM CAUTION N° 000648468	30/01/24	2.500,00		3.621.129,55CR
1/02/24	COM CAUTION N° 000648468	30/01/24	7.000,00		3.614.129,55CR
1/02/24	COM CAUTION N° 000648468	30/01/24	10.000,00		3.604.129,55CR
1/02/24	TVA COM CAUTION N000648468	30/01/24	475,00		3.603.654,55CR
1/02/24	TVA COM CAUTION N000648468	30/01/24	1.330,00		3.602.324,55CR
1/02/24	TVA COM CAUTION N000648468	30/01/24	1.900,00		3.600.424,55CR
6/02/24	VERSEMENT ESPECES	7/02/24		1.510.000,00	5.110.424,55CR
6/02/24	VIR SEPA TC SIDI LAKHDAR R F	7/02/24		725.900,00	5.836.324,55CR 0,00
6/02/24	COMM+TVA VIR SEPA TC SIDI LAKH	7/02/24	5,00		5.836.319,55CR
6/02/24	COMM+TVA VIR SEPA TC SIDI LAKH	7/02/24	0,95		5.836.318,60CR
6/02/24	CHEQUE N° 8074889	4/02/24	4.960.000,00		876.318,60CR
6/02/24	COMM CHEQUE N° 8074889	4/02/24	150,00		876.168,60CR
6/02/24	TVA CHEQUE N° 8074889	4/02/24	28,50		876.140,10CR
6/02/24	CHEQUE N° 8074885	4/02/24	143.850,00		732.290,10CR
6/02/24	COMMISSION CHEQUE N° 8074885 N006942969	4/02/24	150,00		732.140,10CR 0,00
6/02/24	TVA COMMISSION CHEQ N° 8074885	4/02/24	28,50		732.111,60CR
6/02/24	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	5/02/24	720.000,00		12.111,60CR 0,00
6/02/24	COM S/RETRAIT ESPECES	5/02/24	50,00		12.061,60CR
6/02/24	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	5/02/24	9,50		12.052,10CR
6/02/24	COM CAUTION N° 000636107	5/02/24	2.500,00		9.552,10CR
6/02/24	TVA COM CAUTION N000636107	5/02/24	475,00		9.077,10CR
7/02/24	VERSEMENT ESPECES	8/02/24		50.000,00	59.077,10CR
7/02/24	CHEQUE N° 8074884	6/02/24	53.210,40		5.866,70CR
7/02/24	COMMISSION CHEQUE N° 8074884 N006948592	6/02/24	150,00		5.716,70CR 0,00
7/02/24	TVA COMMISSION CHEQ N° 8074884	6/02/24	28,50		5.688,20CR
13/02/24	CHEQUE N° 8074862	11/02/24	2.000.000,00		1.994.311,80
13/02/24	COMMISSION CHEQUE N° 8074862 N006965794	11/02/24	150,00		1.994.461,80 0,00
13/02/24	TVA COMMISSION CHEQ N° 8074862	11/02/24	28,50		1.994.490,30
13/02/24	VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000126604	14/02/24		3.689.000,00	1.694.509,70CR 0,00
13/02/24	COM/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000126604	14/02/24	100,00		1.694.409,70CR 0,00
13/02/24	TVA/VTR CLIENT: TRESOR PUBLIC DOS N°000126604	14/02/24	19,00		1.694.390,70CR 0,00
15/02/24	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	14/02/24	1.000.000,00		694.390,70CR 0,00
15/02/24	COM S/RETRAIT ESPECES	14/02/24	50,00		694.340,70CR
15/02/24	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	14/02/24	9,50		694.331,20CR
15/02/24	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	14/02/24	600.000,00		94.331,20CR 0,00
	Report de solde				94.331,20CR

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000010480 CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				94.331,20CR
15/02/24	COM S/RETRAIT ESPECES	14/02/24	50,00		94.281,20CR
15/02/24	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	14/02/24	9,50		94.271,70CR
18/02/24	RET: 011/004250000010480 CHEQUE N° 8074879	17/02/24	53.000,00		41.271,70CR 0,00
20/02/24	COMM REJET CHEQ N° 004257	20/02/24	1.000,00		40.271,70CR
20/02/24	TVA REJT CHQ N° 004257	20/02/24	190,00		40.081,70CR
21/02/24	VERSEMENT ESPECES	22/02/24		400.000,00	440.081,70CR
21/02/24	EMISSION CHQ BQ N° 5352046	20/02/24	371.180,66		68.901,04CR
21/02/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5352046	20/02/24	850,00		68.051,04CR 0,00
21/02/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5352046	20/02/24	161,50		67.889,54CR 0,00
26/02/24	VERSEMENT ESPECES	27/02/24		435.000,00	502.889,54CR
26/02/24	CHEQUE N° 4962809	24/02/24	500.000,00		2.889,54CR
26/02/24	COMM CHEQUE N° 4962809	24/02/24	150,00		2.739,54CR
26/02/24	TVA CHEQUE N° 4962809	24/02/24	28,50		2.711,04CR
27/02/24	VIR SEPA TRESOR DE LA WILAYA D CNE BOUZEDJAR FACTURE 01 /	28/02/24		214.200,00	216.911,04CR 0,00
27/02/24	COMM+TVA VIR SEPA TRESOR DE LA	28/02/24	5,00		216.906,04CR
27/02/24	COMM+TVA VIR SEPA TRESOR DE LA	28/02/24	0,95		216.905,09CR
27/02/24	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	26/02/24	885.000,00		668.094,91 0,00
27/02/24	COM S/RETRAIT ESPECES	26/02/24	50,00		668.144,91
27/02/24	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	26/02/24	9,50		668.154,41
27/02/24	VTR CLIENT: DOS N°000062773	28/02/24		847.875,00	179.720,59CR 0,00
27/02/24	COM/VTR CLIENT: DOS N°000062773	28/02/24	100,00		179.620,59CR 0,00
27/02/24	TVA/VTR CLIENT: DOS N°000062773	28/02/24	19,00		179.601,59CR 0,00
29/02/24	RET: 012/004250000010480 SANS CHEQUE 0000000	28/02/24	175.000,00		4.601,59CR 0,00
29/02/24	COM S/RETRAIT ESPECES	28/02/24	50,00		4.551,59CR
29/02/24	TVA COM S/RETRAIT ESPECES	28/02/24	9,50		4.542,09CR
29/02/24	COM CAUTION N° 000628198	28/02/24	2.500,00		2.042,09CR
29/02/24	TVA COM CAUTION N000628198	28/02/24	475,00		1.567,09CR
12/03/24	VERSEMENT ESPECES	13/03/24		150.000,00	151.567,09CR
12/03/24	CHEQUE N° 8074890	10/03/24	147.601,65		3.965,44CR
12/03/24	COMM CHEQUE N° 8074890	10/03/24	150,00		3.815,44CR
12/03/24	TVA CHEQUE N° 8074890	10/03/24	28,50		3.786,94CR
18/03/24	VERSEMENT ESPECES	19/03/24		160.400,00	164.186,94CR
18/03/24	EMISSION CHQ BQ N° 5352266	17/03/24	160.400,00		3.786,94CR
18/03/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5352266	17/03/24	850,00		2.936,94CR 0,00
18/03/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5352266	17/03/24	161,50		2.775,44CR 0,00
	Report de solde				2.775,44CR

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 00425000000XXXX CCO SECTEUR PRIVE
Devise : DZD

RIB : 005 00425 000000XXXX XX

MR XX
CITE 80 VILLAS N 05

27023 STIDIA
ALGERIE

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Solde au 1/09/23				154.713,02CR
3/09/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313181	2/09/23	150.000,00		4.713,02CR
3/09/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313181	2/09/23	850,00		3.863,02CR
3/09/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313181	2/09/23	161,50		0,00 3.701,52CR
6/09/23	VERSEMENT ESPECES GUERFI CHOUKRI	7/09/23		950.000,00	0,00 953.701,52CR
6/09/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313203	5/09/23	150.000,00		0,00 803.701,52CR
6/09/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313203	5/09/23	850,00		802.851,52CR
6/09/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313203	5/09/23	161,50		0,00 802.690,02CR
7/09/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313224	6/09/23	460.000,00		0,00 342.690,02CR
7/09/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313224	6/09/23	850,00		341.840,02CR
7/09/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313224	6/09/23	161,50		0,00 341.678,52CR
12/09/23	VERSEMENT ESPECES BENTELFOUF TATA	13/09/23		250.000,00	0,00 591.678,52CR
12/09/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313266	11/09/23	250.000,00		0,00 341.678,52CR
12/09/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313266	11/09/23	850,00		340.828,52CR
12/09/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313266	11/09/23	161,50		0,00 340.667,02CR
14/09/23	VIRT RECU D'ORDRE : KANDOUCIM VIT /FRAIS TRANSITAIRE	15/09/23		113.000,00	0,00 453.667,02CR
14/09/23	COM S/VIR D'ORDRE :KANDOUCIM	15/09/23	50,00		0,00 453.617,02CR
14/09/23	TVA COM S/VIR D'ORDRE :KANDOUC	15/09/23	9,50		453.607,52CR
17/09/23	VERSEMENT ESPECES ABDOUN NORA IMANE	18/09/23		1.000.000,00	1.453.607,52CR
17/09/23	VERSEMENT ESPECES MAHAMMEDI KHALED	18/09/23		1.250.000,00	0,00 2.703.607,52CR
17/09/23	VERSEMENT ESPECES	18/09/23		1.142.000,00	0,00 3.845.607,52CR
17/09/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313305	16/09/23	2.600.000,00		1.245.607,52CR
17/09/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313305	16/09/23	850,00		1.244.757,52CR
	Report de solde				0,00 1.244.757,52CR

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000009863 CCO SECTEUR PRIVE
Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				1.244.757,52CR
17/09/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313305	16/09/23	161,50		1.244.596,02CR 0,00
18/09/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313316	17/09/23	950.000,00		294.596,02CR
18/09/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313316	17/09/23	850,00		293.746,02CR 0,00
18/09/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313316	17/09/23	161,50		293.584,52CR 0,00
18/09/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313317	17/09/23	250.000,00		43.584,52CR
18/09/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313317	17/09/23	850,00		42.734,52CR 0,00
18/09/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313317	17/09/23	161,50		42.573,02CR 0,00
18/09/23	VERSEMENT ESPECES SABRI	19/09/23		371.000,00	413.573,02CR
24/09/23	VERSEMENT ESPECES EFF PAR BOULGHE	25/09/23		400.000,00	813.573,02CR 0,00
25/09/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313382	24/09/23	400.000,00		0,00 413.573,02CR
25/09/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313382	24/09/23	850,00		412.723,02CR 0,00
25/09/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313382	24/09/23	161,50		412.561,52CR 0,00
26/09/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	27/09/23		530.000,00	942.561,52CR 0,00
26/09/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313391	25/09/23	940.000,00		2.561,52CR
26/09/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313391	25/09/23	850,00		1.711,52CR 0,00
26/09/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313391	25/09/23	161,50		1.550,02CR 0,00
27/09/23	VERSEMENT ESPECES BENJLID SIDAHMED	28/09/23		400.000,00	401.550,02CR 0,00
27/09/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313417	26/09/23	400.000,00		1.550,02CR
27/09/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313417	26/09/23	850,00		700,02CR 0,00
27/09/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313417	26/09/23	161,50		538,52CR 0,00
30/09/23	FRAIS TENUE DE COMPTE DATE ARRETE DU 01/10/23.	1/10/23	625,00		86,48 0,00
30/09/23	INTS DEBITEURS DU 01/10/23.	1/10/23	26.021,39		26.107,87
30/09/23	TVA S/FRAIS TENUE DE COMPTE DATE ARRETE DU 01/10/23.	1/10/23	118,75		26.226,62 0,00
30/09/23	TVA S/INTS DEBIT DU 01/10/23.	1/10/23	4.944,06		31.170,68
1/10/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERAHMANE	2/10/23		100.000,00	68.829,32CR 0,00
2/10/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	3/10/23		40.000,00	108.829,32CR 0,00
2/10/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313453	1/10/23	100.000,00		8.829,32CR
	Report de solde				8.829,32CR

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000009863 CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				69.737,32CR
17/10/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERAHIM	18/10/23		900.000,00	969.737,32CR 0,00
18/10/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313610	17/10/23	960.000,00		9.737,32CR
18/10/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313610	17/10/23	850,00		8.887,32CR 0,00
18/10/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313610	17/10/23	161,50		8.725,82CR 0,00
18/10/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	19/10/23		300.000,00	308.725,82CR 0,00
18/10/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313620	17/10/23	300.000,00		8.725,82CR
18/10/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313620	17/10/23	850,00		7.875,82CR 0,00
18/10/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313620	17/10/23	161,50		7.714,32CR 0,00
24/10/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERAHMANE	25/10/23		500.000,00	507.714,32CR 0,00
25/10/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313690	24/10/23	500.000,00		7.714,32CR
25/10/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313690	24/10/23	850,00		6.864,32CR 0,00
25/10/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313690	24/10/23	161,50		6.702,82CR 0,00
30/10/23	VERSEMENT ESPECES	31/10/23		15.000,00	21.702,82CR
30/10/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	31/10/23		135.000,00	156.702,82CR 0,00
30/10/23	VERSEMENT ESPECES TOILBIA ALI	31/10/23		150.000,00	306.702,82CR 0,00
31/10/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313764	30/10/23	300.000,00		6.702,82CR
31/10/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313764	30/10/23	850,00		5.852,82CR 0,00
31/10/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313764	30/10/23	161,50		5.691,32CR 0,00
2/11/23	ANNUL EMISSION CHQ BANQUE N° 5313764	30/10/23		300.000,00	305.691,32CR 0,00
2/11/23	ANNUL COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313764	30/10/23		850,00	306.541,32CR 0,00
2/11/23	ANNUL TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313764	30/10/23		161,50	306.702,82CR 0,00
2/11/23	RET: 015/004250000009863 CHEQUE N° 3805414	1/11/23	300.000,00		6.702,82CR 0,00
5/11/23	PRELEVEMENT FRAIS N°007083288 FRAIS DE RESTITUTION DE CHB FRAIS DE RESTITUTION DE CHB	5/11/23	1.350,00		5.352,82CR 0,00 0,00
5/11/23	TVA S/PRELEV FRAIS N° 00708328 FRAIS DE RESTITUTION DE CHB FRAIS DE RESTITUTION DE CHB	5/11/23	256,50		5.096,32CR 0,00 0,00
	Report de solde				5.096,32CR

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000009863 CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				8.829,32CR
2/10/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313453	1/10/23	850,00		7.979,32CR
					0,00
2/10/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313453	1/10/23	161,50		7.817,82CR
					0,00
11/10/23	VERSEMENT ESPECES HADJAL ZOUBIR	12/10/23		1.200.000,00	1.207.817,82CR
					0,00
11/10/23	VERSEMENT ESPECES GUERFI CHOUKRI	12/10/23		519.000,00	1.726.817,82CR
					0,00
11/10/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313547	10/10/23	300.000,00		1.426.817,82CR
11/10/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313547	10/10/23	850,00		1.425.967,82CR
					0,00
11/10/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313547	10/10/23	161,50		1.425.806,32CR
					0,00
11/10/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313548	10/10/23	300.000,00		1.125.806,32CR
11/10/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313548	10/10/23	850,00		1.124.956,32CR
					0,00
11/10/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313548	10/10/23	161,50		1.124.794,82CR
					0,00
11/10/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313549	10/10/23	300.000,00		824.794,82CR
11/10/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313549	10/10/23	850,00		823.944,82CR
					0,00
11/10/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313549	10/10/23	161,50		823.783,32CR
					0,00
11/10/23	*EMISSION CHQ BQ N° 5313550*	10/10/23	300.000,00		523.783,32CR
11/10/23	*COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313550*	10/10/23	850,00		522.933,32CR
					0,00
11/10/23	*TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313550*	10/10/23	161,50		522.771,82CR
					0,00
16/10/23	*EMISSION CHQ BQ N° 5313582*	15/10/23	300.000,00		222.771,82CR
16/10/23	*COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313582*	15/10/23	850,00		221.921,82CR
					0,00
16/10/23	*TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313582*	15/10/23	161,50		221.760,32CR
					0,00
17/10/23	VERSEMENT ESPECES AMELLAL TAHAR	18/10/23		150.000,00	371.760,32CR
					0,00
17/10/23	VERSEMENT ESPECES AMELLAL MOHAMED	18/10/23		940.000,00	1.311.760,32CR
					0,00
17/10/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313598	16/10/23	940.000,00		371.760,32CR
17/10/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313598	16/10/23	850,00		370.910,32CR
					0,00
17/10/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313598	16/10/23	161,50		370.748,82CR
					0,00
17/10/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313599	16/10/23	300.000,00		70.748,82CR
17/10/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313599	16/10/23	850,00		69.898,82CR
					0,00
17/10/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313599	16/10/23	161,50		69.737,32CR
					0,00
	Report de solde				69.737,32CR

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000009863 CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				5.096,32CR
6/11/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	7/11/23		239.000,00	244.096,32CR 0,00 0,00
6/11/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313809	5/11/23	239.000,00		5.096,32CR
6/11/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313809	5/11/23	850,00		4.246,32CR 0,00
6/11/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313809	5/11/23	161,50		4.084,82CR 0,00
16/11/23	VERSEMENT ESPECES EFFECTUE PAR MR BOULEGHEB SABRI	17/11/23		375.000,00	379.084,82CR 0,00 0,00
20/11/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	21/11/23		150.000,00	529.084,82CR 0,00 0,00
20/11/23	EMISSION CHQ BQ N° 5313963	19/11/23	150.000,00		379.084,82CR
20/11/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313963	19/11/23	850,00		378.234,82CR 0,00
20/11/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5313963	19/11/23	161,50		378.073,32CR 0,00
23/11/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	24/11/23		600.000,00	978.073,32CR 0,00 0,00
23/11/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351012	22/11/23	600.000,00		378.073,32CR
23/11/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351012	22/11/23	850,00		377.223,32CR 0,00
23/11/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351012	22/11/23	161,50		377.061,82CR 0,00
30/11/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351077	29/11/23	300.000,00		77.061,82CR
30/11/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351077	29/11/23	850,00		76.211,82CR 0,00
30/11/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351077	29/11/23	161,50		76.050,32CR 0,00
30/11/23	VERSEMENT ESPECES ZERDALI ABDERRAHMANE	1/12/23		510.000,00	586.050,32CR 0,00
30/11/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351081	29/11/23	510.000,00		76.050,32CR
30/11/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351081	29/11/23	850,00		75.200,32CR 0,00
30/11/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351081	29/11/23	161,50		75.038,82CR 0,00
30/11/23	RET: 015/004250000009863 CHEQUE N° 3805415	29/11/23	70.000,00		5.038,82CR 0,00
3/12/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	4/12/23		800.000,00	805.038,82CR 0,00
3/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351089	2/12/23	800.000,00		5.038,82CR
3/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351089	2/12/23	850,00		4.188,82CR 0,00
3/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351089	2/12/23	161,50		4.027,32CR 0,00
	Report de solde				4.027,32CR

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000009863 CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				4.027,32CR
5/12/23	VERSEMENT ESPECES SERIM LEYLA	6/12/23		300.000,00	304.027,32CR 0,00
6/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351139	5/12/23	300.000,00		4.027,32CR
6/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351139	5/12/23	850,00		3.177,32CR 0,00
6/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351139	5/12/23	161,50		3.015,82CR 0,00
7/12/23	VERSEMENT ESPECES BENTEKHOUKH FARID	8/12/23		494.000,00	497.015,82CR 0,00
7/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351170	6/12/23	490.000,00		7.015,82CR
7/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351170	6/12/23	850,00		6.165,82CR 0,00
7/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351170	6/12/23	161,50		6.004,32CR 0,00
10/12/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	11/12/23		900.000,00	906.004,32CR 0,00
10/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351185	9/12/23	300.000,00		606.004,32CR
10/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351185	9/12/23	850,00		605.154,32CR 0,00
10/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351185	9/12/23	161,50		604.992,82CR 0,00
10/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351186	9/12/23	300.000,00		304.992,82CR
10/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351186	9/12/23	850,00		304.142,82CR 0,00
10/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351186	9/12/23	161,50		303.981,32CR 0,00
10/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351187	9/12/23	300.000,00		3.981,32CR
10/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351187	9/12/23	850,00		3.131,32CR 0,00
10/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351187	9/12/23	161,50		2.969,82CR 0,00
11/12/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	12/12/23		350.000,00	352.969,82CR 0,00
11/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351196	10/12/23	350.000,00		2.969,82CR
11/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351196	10/12/23	850,00		2.119,82CR 0,00
11/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351196	10/12/23	161,50		1.958,32CR 0,00
12/12/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	13/12/23		600.000,00	601.958,32CR 0,00
12/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351215	11/12/23	600.000,00		1.958,32CR
12/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351215	11/12/23	850,00		1.108,32CR 0,00
12/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351215	11/12/23	161,50		946,82CR 0,00
14/12/23	VERSEMENT ESPECES	15/12/23		262.000,00	262.946,82CR
14/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351244	13/12/23	260.000,00		2.946,82CR
	Report de solde				2.946,82CR

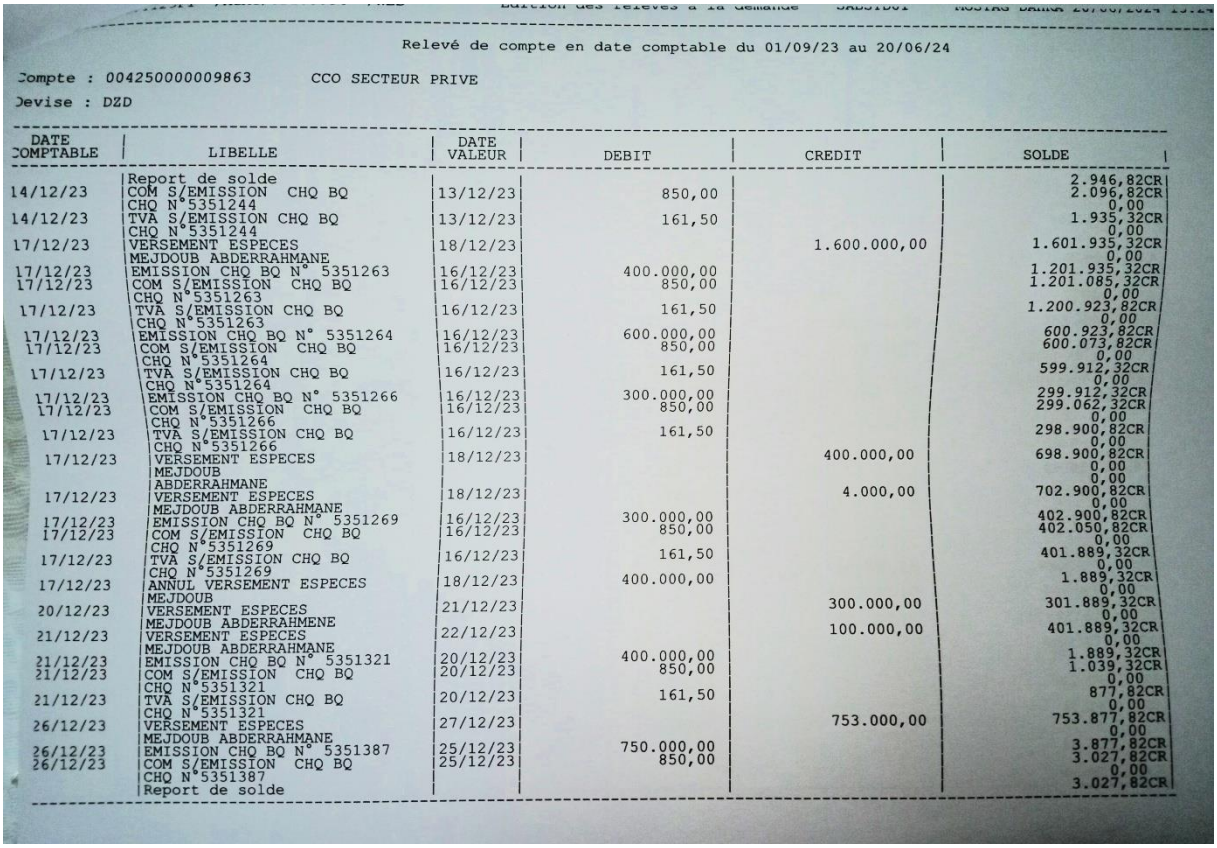

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000009863 CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				2.946,82CR
14/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351244	13/12/23	850,00		2.096,82CR 0,00
14/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351244	13/12/23	161,50		1.935,32CR 0,00
17/12/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	18/12/23		1.600.000,00	1.601.935,32CR 0,00
17/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351263	16/12/23	400.000,00		1.201.935,32CR
17/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351263	16/12/23	850,00		1.201.085,32CR 0,00
17/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351263	16/12/23	161,50		1.200.923,82CR 0,00
17/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351264	16/12/23	600.000,00		600.923,82CR
17/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351264	16/12/23	850,00		600.073,82CR 0,00
17/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351264	16/12/23	161,50		599.912,32CR 0,00
17/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351266	16/12/23	300.000,00		299.912,32CR
17/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351266	16/12/23	850,00		299.062,32CR 0,00
17/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351266	16/12/23	161,50		298.900,82CR 0,00
17/12/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	18/12/23		400.000,00	698.900,82CR 0,00 0,00
17/12/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	18/12/23		4.000,00	702.900,82CR 0,00
17/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351269	16/12/23	300.000,00		402.900,82CR
17/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351269	16/12/23	850,00		402.050,82CR 0,00
17/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351269	16/12/23	161,50		401.889,32CR 0,00
17/12/23	ANNUL VERSEMENT ESPECES MEJDOUB	18/12/23	400.000,00		1.889,32CR 0,00
20/12/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMENE	21/12/23		300.000,00	301.889,32CR 0,00
21/12/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	22/12/23		100.000,00	401.889,32CR 0,00
21/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351321	20/12/23	400.000,00		1.889,32CR
21/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351321	20/12/23	850,00		1.039,32CR 0,00
21/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351321	20/12/23	161,50		877,82CR 0,00
26/12/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	27/12/23		753.000,00	753.877,82CR 0,00
26/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351387	25/12/23	750.000,00		3.877,82CR
26/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351387	25/12/23	850,00		3.027,82CR 0,00
	Report de solde				3.027,82CR

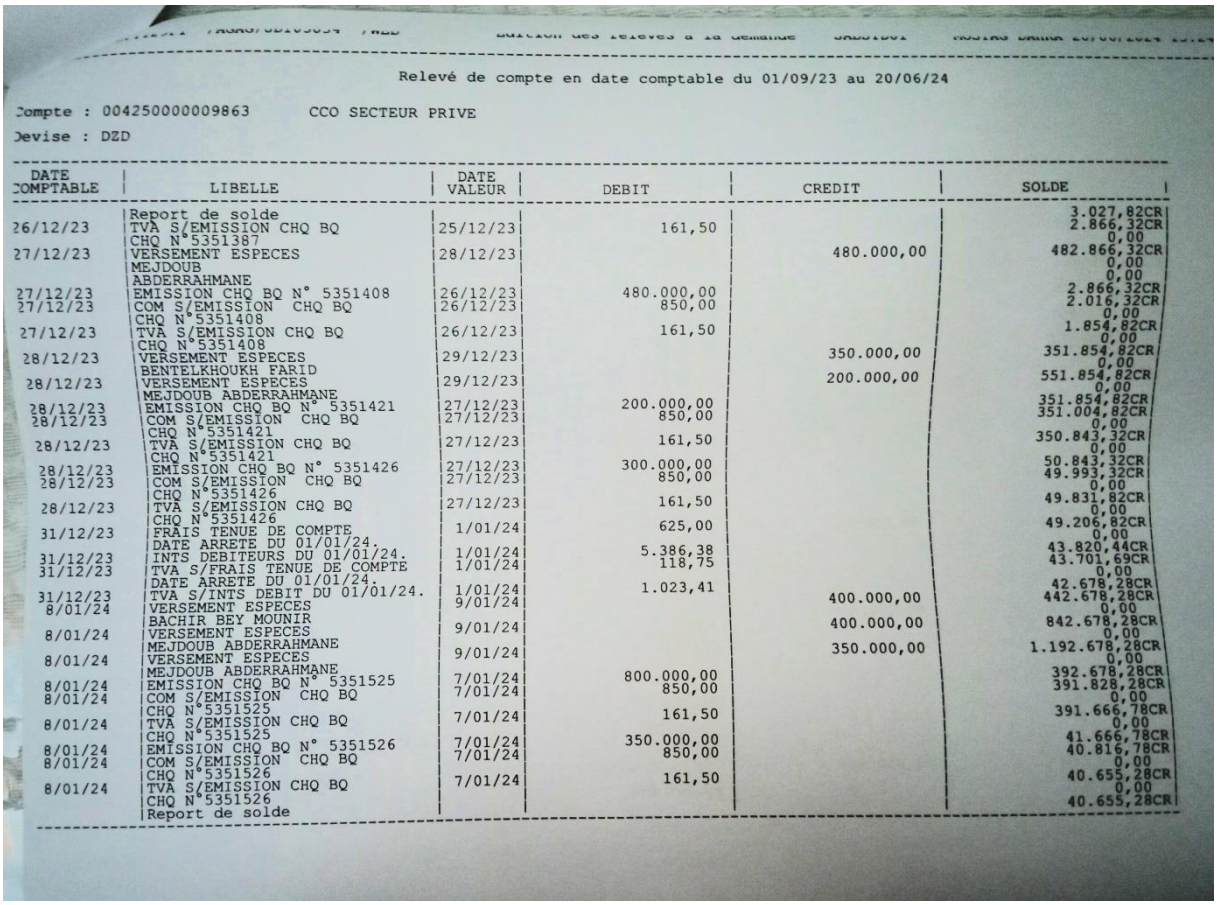

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000009863 CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				3.027,82CR
26/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351387	25/12/23	161,50		2.866,32CR 0,00
27/12/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	28/12/23		480.000,00	482.866,32CR 0,00 0,00
27/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351408	26/12/23	480.000,00		2.866,32CR
27/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351408	26/12/23	850,00		2.016,32CR 0,00
27/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351408	26/12/23	161,50		1.854,82CR 0,00
28/12/23	VERSEMENT ESPECES BENTELKHOUKH FARID	29/12/23		350.000,00	351.854,82CR 0,00
28/12/23	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	29/12/23		200.000,00	551.854,82CR 0,00
28/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351421	27/12/23	200.000,00		351.854,82CR
28/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351421	27/12/23	850,00		351.004,82CR 0,00
28/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351421	27/12/23	161,50		350.843,32CR 0,00
28/12/23	EMISSION CHQ BQ N° 5351426	27/12/23	300.000,00		50.843,32CR
28/12/23	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351426	27/12/23	850,00		49.993,32CR 0,00
28/12/23	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351426	27/12/23	161,50		49.831,82CR 0,00
31/12/23	FRAIS TENUE DE COMPTE DATE ARRETE DU 01/01/24.	1/01/24	625,00		49.206,82CR 0,00
31/12/23	INTS DEBITEURS DU 01/01/24.	1/01/24	5.386,38		43.820,44CR
31/12/23	TVA S/FRAIS TENUE DE COMPTE DATE ARRETE DU 01/01/24.	1/01/24	118,75		43.701,69CR 0,00
31/12/23	TVA S/INTS DEBIT DU 01/01/24.	1/01/24	1.023,41		42.678,28CR
8/01/24	VERSEMENT ESPECES BACHIR BEY MOUNIR	9/01/24		400.000,00	442.678,28CR 0,00
8/01/24	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	9/01/24		400.000,00	842.678,28CR 0,00
8/01/24	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	9/01/24		350.000,00	1.192.678,28CR 0,00
8/01/24	EMISSION CHQ BQ N° 5351525	7/01/24	800.000,00		392.678,28CR
8/01/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351525	7/01/24	850,00		391.828,28CR 0,00
8/01/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351525	7/01/24	161,50		391.666,78CR 0,00
8/01/24	EMISSION CHQ BQ N° 5351526	7/01/24	350.000,00		41.666,78CR
8/01/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351526	7/01/24	850,00		40.816,78CR 0,00
8/01/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351526	7/01/24	161,50		40.655,28CR 0,00
	Report de solde				40.655,28CR

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000009863 CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				40.655,28CR
9/01/24	VERSEMENT ESPECES SAIDI YAMINE	10/01/24		500.000,00	540.655,28CR 0,00
10/01/24	EMISSION CHQ BQ N° 5351557	9/01/24	400.000,00		140.655,28CR
10/01/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351557	9/01/24	850,00		139.805,28CR 0,00
10/01/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351557	9/01/24	161,50		139.643,78CR 0,00
11/01/24	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	12/01/24		800.000,00	939.643,78CR 0,00
11/01/24	EMISSION CHQ BQ N° 5351574	10/01/24	400.000,00		539.643,78CR
11/01/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351574	10/01/24	850,00		538.793,78CR 0,00
11/01/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351574	10/01/24	161,50		538.632,28CR 0,00
11/01/24	EMISSION CHQ BQ N° 5351575	10/01/24	320.000,00		218.632,28CR
11/01/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351575	10/01/24	850,00		217.782,28CR 0,00
11/01/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351575	10/01/24	161,50		217.620,78CR 0,00
11/01/24	EMISSION CHQ BQ N° 5351576	10/01/24	200.000,00		17.620,78CR
11/01/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351576	10/01/24	850,00		16.770,78CR 0,00
11/01/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351576	10/01/24	161,50		16.609,28CR 0,00
14/01/24	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	15/01/24		400.000,00	416.609,28CR 0,00
14/01/24	EMISSION CHQ BQ N° 5351604	13/01/24	400.000,00		16.609,28CR
14/01/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351604	13/01/24	850,00		15.759,28CR 0,00
14/01/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351604	13/01/24	161,50		15.597,78CR 0,00
15/01/24	VERSEMENT ESPECES AICHA AFOUNAS	16/01/24		800.000,00	815.597,78CR 0,00
16/01/24	EMISSION CHQ BQ N° 5351630	15/01/24	400.000,00		415.597,78CR
16/01/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351630	15/01/24	850,00		414.747,78CR 0,00
16/01/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351630	15/01/24	161,50		414.586,28CR 0,00
16/01/24	EMISSION CHQ BQ N° 5351631	15/01/24	400.000,00		14.586,28CR
16/01/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351631	15/01/24	850,00		13.736,28CR 0,00
16/01/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351631	15/01/24	161,50		13.574,78CR 0,00
18/01/24	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	19/01/24		880.000,00	893.574,78CR 0,00
18/01/24	EMISSION CHQ BQ N° 5351664	17/01/24	880.000,00		13.574,78CR
	Report de solde				13.574,78CR

Relevé de compte en date comptable du 01/09/23 au 20/06/24

Compte : 004250000009863 CCO SECTEUR PRIVE

Devise : DZD

DATE COMPTABLE	LIBELLE	DATE VALEUR	DEBIT	CREDIT	SOLDE
	Report de solde				13.574,78CR
18/01/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351664	17/01/24	850,00		12.724,78CR 0,00
18/01/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351664	17/01/24	161,50		12.563,28CR 0,00
21/01/24	VERSEMENT ESPECES MEJDOUB ABDERRAHMANE	22/01/24		400.000,00	412.563,28CR 0,00
21/01/24	EMISSION CHQ BQ N° 5351669	20/01/24	400.000,00		12.563,28CR
21/01/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351669	20/01/24	850,00		11.713,28CR 0,00
21/01/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351669	20/01/24	161,50		11.551,78CR 0,00
23/01/24	VERSEMENT ESPECES BENYAHIA MOHAMED AMINE	24/01/24		160.000,00	171.551,78CR 0,00
23/01/24	EMISSION CHQ BQ N° 5351705	22/01/24	160.000,00		11.551,78CR
23/01/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351705	22/01/24	850,00		10.701,78CR 0,00
23/01/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351705	22/01/24	161,50		10.540,28CR 0,00
29/01/24	VERSEMENT ESPECES AFONAS	30/01/24		500.000,00	510.540,28CR 0,00
29/01/24	EMISSION CHQ BQ N° 5351763	28/01/24	500.000,00		10.540,28CR
29/01/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351763	28/01/24	850,00		9.690,28CR 0,00
29/01/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351763	28/01/24	161,50		9.528,78CR 0,00
31/01/24	VERSEMENT ESPECES O/CHACHOUA AHMED	1/02/24		250.000,00	259.528,78CR 0,00
31/01/24	EMISSION CHQ BQ N° 5351799	30/01/24	250.000,00		9.528,78CR
31/01/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351799	30/01/24	850,00		8.678,78CR 0,00
31/01/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351799	30/01/24	161,50		8.517,28CR 0,00
4/02/24	VERSEMENT ESPECES BERRIGHI BAROUDI	5/02/24		280.000,00	288.517,28CR 0,00
4/02/24	EMISSION CHQ BQ N° 5351831	3/02/24	280.000,00		8.517,28CR
4/02/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351831	3/02/24	850,00		7.667,28CR 0,00
4/02/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351831	3/02/24	161,50		7.505,78CR 0,00
7/02/24	VERSEMENT ESPECES MEKNASSI MAAMAR	8/02/24		800.000,00	807.505,78CR 0,00
7/02/24	EMISSION CHQ BQ N° 5351891	6/02/24	800.000,00		7.505,78CR
7/02/24	COM S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351891	6/02/24	850,00		6.655,78CR 0,00
7/02/24	TVA S/EMISSION CHQ BQ CHQ N°5351891	6/02/24	161,50		6.494,28CR 0,00
	Report de solde				6.494,28CR

بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL

AGENCE فرع

DONNEUR D'ORDRE الأمـــر

M. السيد

Adresse : العنوان

سجلوا على حسابنا
Compte à DEBITER

طـلـب شيكـات بنـك
DEMANDE de CHEQUES de BANQUE

الرجاء تسليمي الشيكات لأتية
Veuillez me remettre les chéques suivants

مكان الدفع Lieu de paiement	لأمـــر à l'Ordre de	المبلغ Montant
	المجموع Total	
	العمولة Commis	
	المجموع المسجل على حسابنا Total à DEBITER	

Le ..... في

توقيـع الأمـــر
Signature du donneur d'Ordre,

C.A.13

Arch.5

بنك التنمية المحلية
BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL

AGENCE

M. .....

Adresse .....

N° de Cpte	Agence	G.L.	Indicatif + Clé	Ord.	VAL

ORDRE DE VIREMENT

Monsieurs,

Par le débit de mon / notre Compte chez vous, je / nous vous prie de bien vouloir virer par courrier / fil en faveur de .....

NOM ET ADRESSE DES DESTINATAIRES	LIB.	COMPTE NUMERO	COMPTE LIEU	SOMMES

La somme de .....

Int 9 20 le ..... 20 .....

Arch. 15

ENAG - ULC

PROCES-VERBAL D'INCIDENT DE CAISSE N°

BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL

Groupe d'exploitation
de.....

Agence de :
.....

Exemplaires destinés à -
l'Inspection Générale
- la D.R.H.
- Groupe d'exploitation

Date :..... 20.....

- Nature de la différence : Excédent-Déficit (1)

Montant :.....

- Nom de l'agent responsable :.....

Grade :.....

- Débit N°.....

Au compte (1)	- Pertes de Caisse
	- Opérations de Crédit à imputer :

ANNEXE 1

- Crédit N°.....

- Signature du Chef de Service Caisse :

OBSERVATIONS DU CAISSIER OU DE L'AGENT RESPONSABLE	OBSERVATIONS DU DIRECTEUR
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
.....	.....
SIGNATURE	SIGNATURE

(1) Rayer la mention inutile

Agence de :.....

- Date d'origine de l'erreur .....20.....

- P.V. N°.....

Agent responsable :.....

.....

Grade :.....

- Nature de la différence :

- Montant :.....